الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر –سعيدة–
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص إقتصاد كمي

الموسومة بـ:

# أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في القطاع الصناعي (دراسة قياسية)

**من إعداد الطالبة:**

✓ حـاكـمـي إلهام

**تحت إشراف الأستاذ:**

د. بومدين محمد أمين

| لـــجـــنة المـنـــاقـشة | | |
|---|---|---|
| **الإســـم واللـــقـب** | **الجامعة** | **الـصـــفـــة** |
| **أ.د. ..... .....** | **جامعة الدكتور مولاي الطاهر –سعيدة–** | **رئـــيـــسا** |
| **أ.د. بومدين محمد امين** | **جامعة الدكتور مولاي الطاهر –سعيدة–** | **مشـــرفا ومـقررا** |
| **أ.د. ..... .....** | **جامعة الدكتور مولاي الطاهر –سعيدة–** | **عضوار ومناقشا** |

**السنة الجامعية:**

**2022–2023م**

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر-سعيدة-
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص إقتصاد كمي

الموسومة بـ:

# أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في القطاع الصناعي (دراسة قياسية)

**من إعداد الطالبة:**

✓ حـاكـمـي إلهام

**تحت إشراف الأستاذ:**

د. بومدين محمد أمين

**السنة الجامعية:**

**2022-2023م**

بسم الله الرحمن الرحيم

# الشكر والعرفان

الحمد و الشكر لله رب العالمين على فضله وتوفيقه لي على إنجاز أطرحتي هذه.

أتقدم بالشكر الجزيل الى الأستاذ الفاضل الذي تقبلا الاشراف على هذا العمل وتقديمه لي النصح و التوجيه:

" الدكتور بومدين محمد أمين"

ويسرني بصدق ووفاء، أتقدم بخالص الشكر والتقدير و الامتنان الى السادة رئيس وأعضاء لجنة المناقشة المحترمين على قبوليهم تقييم ومناقشة هذه الأطروحة.

كما لا يفوتني ان أتوجه بالتحية و الشكر الى كافة أساتذة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية لجامعة سعيدة و اخص بالذكر أستاذ المحترم " دكتور لحول عبد القادر".

# اهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى

وأهله ومن وفى .

الحمد لله الذي وفقني لتثمين هذه الخطوة في مسيرتي الدراسية

بمذكرتي هذه ثمرة الجهد والنجاح.

أهدي تخرجي هذا إلى من علمني العطاء وإلى من أحمل اسمه بكل افتخار وأرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار "والدي العزيز" وإلى ملاكي في الحياة وإلى معنى الحب والحنان وإلى بسمة لحياة وسر الوجود وإلى من كان دعائها سر نجاحي"امي الحبيبة" وإلى من منه تعلمت المثابرة والاجتهاد وإلى منبعهم أكبر وعليهم أعتمد وإلى من عرفتمعهم معنى الحياة "إخوتي وأخواتي" مراد، جيلالي، عامر، أيمن، زهرة، فوزية" وإلى منتحلوا بالإخاء وتميزوابالوفاء والعطاء "مريم". "نوال" وإلى من برفقتهم في دروب الحياة السعيدة والحزينة سرتوإلى من كانوا معي على طريق النجاح والخير "صديقاتي " بتوفيقمن الله،

الى الذي فقدته العام الماضي وصديق

المسيرة الجامعية"سفيان بلكحل"رحمة الله عليك.

إلهام

**الملخص:**

يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يحقق لاقتصاديات الدول المضيفة العديد من المزايا، إذ يلعب دورا مهما في معالجة الكثير من المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الدول، فمن خلال دراستنا هذه تخصصنا في دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على حجم التشغيل في قطاع الصناعي خلال الفترة 1990 الى 2018 باستخدام طريقة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعةARDLباعتماد على برنامج Eviews 12، وقد خلصت نتائج الدراسة الى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين كل من التشغيل والمتغيرات التفسيرية المستخدمة في الدراسة والمتمثلة في الاستثمار الأجنبي المباشر، الضرائب واجمالي تكوين رأسمال مع نسبة سرعة الوصول الى التوازن بحوالي 29.68%.

**الكلمات المفتاحية:** الاستثمار الأجنبي المباشر. التشغيل. سياسة التشغيل، الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL.

**Abstract :**

Foreign direct investment can bring many advantages to the economies of host countries, as it plays an important role in addressing many economic problems that countries suffer from. Through this study, we specialized in studying the impact of foreign direct investment on the volume of employment in the industrial sector during the period 1990 to 2018. Using the Autoregressive Distributed Time Laps method (ARDL) based on the Eviews 12 program, the results of the study concluded that there is a long-term equilibrium relationship between employment and the explanatory variables used in the study represented in foreign direct investment, taxes and total capital formation, with a rate of speed of reaching equilibrium by about 29.68%.

**Keywords :** foreign direct investment. Employment. Operating policy, ARDL autoregressive distributed time lag.

# الفهرس

# الفـــهـــرس


| قائمة المحتويات | الصفحة |
|---|---|
| **الشكر والعرفان** | |
| **الإهـــــــداء** | |
| **ملخص الدراسة** ..... | **VI** |
| **الفـــهـــرس** ..... | **VIII** |
| **مـــقـــدمـة:** ..... | أ |
| **الفـــــــصـــل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر** | |
| **المبحث الأول: مفاهيم أساسية للاستثمار الأجنبي المباشر** ..... | **03** |
| **المطلب الأول:** نشأة ومفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر..... | **03** |
| **المطلب الثاني:** المناخ الاستثماري ومحدداته ..... | **08** |
| **المطلب الثالث:** أشكال الاستثمار الأجنبي وأهميته ..... | **10** |
| **المطلب الرابع:** مزيا وعيوب الاستثمار الأجنبي ..... | **14** |
| **المبحث الثاني: نظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر** ..... | **22** |
| **المطلب الأول:** نظرية الكلاسيكية والنيو كلاسيكية ..... | **22** |
| **المطلب الثاني:** نظرية دور الحياة والميزة الاحتكارية ..... | **24** |
| **المطلب الثالث:** نظرية عدم كمال السوق ونظرية الموقع ..... | **27** |
| **المطلب الرابع:** نظرية توزيع المخاطر ..... | **30** |
| **الفـــــــصـــل الثاني: التشـــغيل** | |
| **المبحث الأول:** الإطار المفاهيمي للتشغيل ..... | **35** |
| **المطلب الأول:** مفهوم التشغيل وقياسه ..... | **35** |
| **المطلب الثاني:** أنواع وأبعاد التشغيل ..... | **40** |
| **المطلب الثالث:** أهداف التشغيل ..... | **44** |
| **المبحث الثاني: نظريات المفسر لسياسة التشغيل** ..... | **48** |
| **المطلب الأول:** نظرية المدرسة الكلاسيكية ..... | **48** |
| **المطلب الثاني:** نظرية التحليل الماركسي ..... | **49** |
| **المطلب الثالث:** نظرية الحديثة ..... | **52** |

| الفـــــــصـــل الثالث: الجانب التطبيقي<br>دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في القطاع الصناعي (الجزائر) | |
|---|---|
| **المبحث الأول: دراسة وصفية لمتغرات النموذج** ..... | **55** |
| **المطلب الأول:** الإستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصناعي ..... | **55** |
| **المطلب الثاني:** الضرائب في القطاع الصناعي ..... | **56** |
| **المطلب الثالث:** إجمالي تكوين رأس المال في القطاع الصناعي ..... | **57** |
| **المطلب الرابع:** التشغيل في القطاع الصناعي ..... | **58** |
| **المبحث الثاني: الدراسة القياسية للأثر الإستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل** ..... | **59** |
| **المطلب الأول:** تقدير نموذج الداراسة بطريقة المربعات الصغرى OLS ..... | **59** |
| **المطلب الثاني:** اختبار الإستقرارية ..... | **60** |
| **المطلب الثالث:** تقدير نموذج بطريقة ARDL ..... | **62** |
| **خـــــــــاتـــــــمة** ..... | **70** |
| **قائمة المصادر والمراجع** ..... | **73** |
| **الـــــمـــــلاحـــــق** ..... | **79** |

# قائمة الجداول

# قائمة الجدوال


| الرقم | الجداول | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | فرق بين سياسة التشغيل النشطة وسياسة السلبية ..... | 41 |
| 02 | نتائج تقدير معادلة نسبية التشغيل في القطاع الصناعي ..... | 59 |
| 03 | نتائج اختبار جذور الوحدة ADF ..... | 61 |
| 04 | نتائج تقدير معادلة التشغيل على المدى الطويل ..... | 62 |
| 05 | نتائج منهج الحدود Bounds test ..... | 63 |
| 06 | نتائج التأكد من معنوية معامل تصحيح الخطأ ..... | 64 |
| 07 | نتائج اختبار Breusch- Godfrey Serial Correlation ..... | 64 |
| 08 | نتائج اختبار ARCH تباين الأخطاء ..... | 65 |
| 09 | نتائج اختبار (Jarque-Bera) للتوزيع الطبيعي للبواقي ..... | 65 |

# قائمة الأشـكال

## قائمة الأشكال


| الرقم | الأشكال | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | دور حياة المنتج ..... | 26 |
| 02 | أبعاد سياسة التشغيل ..... | 43 |
| 03 | تطور الاستثمار الأجنبي في القطاع الصناعي ..... | 55 |
| 04 | تطور الضرائب في القطاع الصناعي ..... | 56 |
| 05 | تطور اجمالي تكوين رأسمال في القطاع الصناعي ..... | 57 |
| 06 | تطور التشغيل في القطاع الصناعي ..... | 58 |
| 07 | نتائج اختبار Jarque– Bera ..... | 66 |
| 08 | اختبار CUSUM ..... | 66 |

# مـــــقـــــدمة

## مقدمة:

إن ما يفرضه النظام العالمي من حرية رؤوس الأموال و تدفق للاستثمارات الأجنبية المباشرة بين الدول، وكذا تكامل الأسواق وانفتاحها على بعضها البعض، إذ تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أهم مصادر التمويل الخارجية التي تعتمد عليها الدول في تنمية اقتصادياتها، كما تعتبر الشركات عابرة القوميات من أهم المؤسسات التي تتولى تنفيذ هذه الاستثمارات، وبالتالي فإن الآثار المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر لهذه المؤسسات على العمالة تكمن في قيام تلك الشركات بدور هام في النهوض بمستويات التوظيف من خلال فرص العمل التي تتحقق نتيجة دعم الصناعات المحلية ورفع مستويات الإنتاجية في المجتمع وتغير نمط توزيع الدخول لصالح الفئات ذات الميل المرتفع للادخار و الاستثمار.

وتعتبر الجزائر من الدول النامية التي تسعى إلى جدب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة مع انفتاحها على اقتصاد السوق، وذلك من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة وكسب مقومات وإمكانيات تمكنها من مواجهة المنافسة العالمية هذا من جهة، ومن أجل تحقيق نتائج في مجال توفير فرص العمل والحد من البطالة.

والجزائر شانها معظم الدول النامية تتسابق في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة أنه أصبح يمثل أهم اشكال التمويل الدولي في الوقت الحالي، وذلك من خلال توفير البيئة الاستثمارية المناسبة لاستقطابه، وتقديم العديد من الحوافز والتسهيلات للمستثمر الأجنبي مرتكزة في ذلك على الأثر الإيجابي لهذه الاستثمارات الأجنبية في حل مشاكلها الاقتصادية والدفع بعجلة اقتصادها المحلي، خصوصا ما يتعلق بالتشغيل بالنظر الى المكانة الهامة التي تستحوذ عليها سياسة التشغيل في مخططات وسياسات التنمية المنتهجة من طرفها. حيث سيمكنها من تحفيز النمو على المدى الطويل، والذي في النهاية ستؤدي الى تحسين مستويات التشغيل في سوق العمل الجزائري من خلال زيادة الطلب على اليد العاملة نتيجة لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية الى الداخل، والاهم من ذلك فرص العمل التي ستتحقق نتيجة دعم الصناعات المحلية ورفع مستويات الإنتاجية في المجتمع وتغير نمط توزيع الدخول لصالح الفئات ذات الميل المرتفع للادخار والاستثمار.

**إشكالية الدراسة:**

لمعالجة الموضوع تطرح إشكالية التالية:

**ما هو أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في القطاع الصناعي؟**

**الأسئلة الفرعية:**

من خلال ما سبق يمكن طرح التساؤلات التالية:

- ما المقصود من الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- ما المقصود بالتشغيل؟ كيفية قياسه؟
- ما مدى أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل؟

**فرضيات الدراسة:** تعتمد الدراسة على الفرضيات التالية:

- يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر إيجابا على التشغيل.
- وجود علاقة تربط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتشغيل.

**أهداف الدراسة:**

إن الغرض من تناول هذا الموضوع ينصب حول محاولة تحقيق الأهداف الآتية:

- محاولة إعطاء نظرة عامة عن الاستثمار الأجنبي المباشر والتشغيل.
- محاولة ابراز أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل نموذج قياسي يحدد لنا طبيعة العلاقة التي تربط بينهما.

**أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة في إدراكحقيقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يقوم بدور المحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية، حيث أنه يقوم بدور معزز لاستكمال النقص الذي قد يوجد في رؤوس الأموال المحلية وذلك من خلال ما يحمله من قدرة على النقل التكنولوجيا والتقنية المتطورة الى الدولة المضيفة، وما يصاحب ذلك من إمكانيات لتدريب العمالة الوطنية واكسابها مهارات الإنتاج والتشويق والإدارة المتقدمة مما يزيد من فرص التشغيل ورفع إنتاجية الأفراد والمؤسسات وبالتالي تحسن الأداء الاقتصادي.

**حدود الدراسة:**

- الدراسة الزمانية: شملت الفترة ما بين 1990 إلى غاية 2018.
- أما الدراسة المكانية: فشملت أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر.

## أسباب اختيار الموضوع:

من البديهي ان لكل دراسة او بحث، أسباب ودوافع تجعله يتمسك بموضوع بحثه حيثيمكننا حصرها فيما يلي:

- اندراج الموضوع ضمن التخصص.
- أهمية الموضوع الاجتماعية باعتبار، أن موضوع التشغيل يدخل ضمن محاولات الحكومة لتحسين بالوضع الاجتماعي للفرد من خلال توفير فرص مناصب العمل للفئات العاطلة.
- الدور البارز الذي يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره مصدرا هاما لتمويل وتطوير القطاعات الاقتصادية وزيادة معدلات نموها.
- باعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر موضوع الساعة ويشغل الأوساط الاقتصادية الوطنية.

**منهجية الدراسة:**

تم اعتماد المنهج الوصفي الفصل الأولوالثاني، هو المنهج الذي سمح بوصف والنظريات وتطوراتها، وتسليطالضوء على الاستثمار الأجنبي المباشر والتشغيل، أما في الفصل الثالث فقد تم اعتماد الأسلوب القياسي باستخدام نموذج ARDL مرفقة بحملة من الإحصائيات لقياس أثر الاستثمار الأجنبي على التشغيل في القطاع الصناعي الجزائر خلال الفترة 2018-1990 باستخدام برنامج EVIEWS12 .

نموذج الدارسة: بغرض الإجابة على إشكالية الدارسة، قمنا ببناء نموذج قياسي يتكون من المتغير التابع (التشغيل) والمتغيرات المستقلة (استثمار الأجنبي المباشر، الضرائب، اجمالي تكوين رأسمال) وقد تم استخدام أسلوب التحليل الحديث(ARDL ).

المجتمع الإحصائي وأداة البحث: لمعرفة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر، سنقوم بالاعتماد على 19 مشاهدة باستخدام برنامجEVIEWS12 .

**تقسيمات الدراسة:**

لمعالجة الموضوع قسمت الدراسة الى ثلاثة فصول كما يلي:

- الفصل الأول: نتطرق فيه الى التفسير الاستثمار الأجنبي المباشر، متناولين فيه مبحثين مبحث الأول مفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر اما المبحث الثاني فتطرقنا فيه نظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.
- الفصل الثاني: سلط الضوء فيه على التشغيل، حيث تم تقسيمه الى مبحثين خصصنا المبحث الأول الى الإطار المفاهيمي للتشغيل اما المبحث الثاني فقد تطرقنا فيه الى نظرياتالمفسر لسياسة التشغيل.
- الفصل الثالث: تناولنا فيه قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في القطاع الصناعي في الجزائر خلال فترة الدراسة وذلك لاختبار ومحاولة تأكيد أو نفي فرضية الدراسة.

**صعوبات البحث:**

من الصعوبات التي واجهتنا في اعداد هذا البحث هي قلة المراجع المتخصصة في هذا المجال مما استدع اعتماد على المذكرات.

**دراسات السابقة:**

هناك العديد من الدراسات ومن بين الدراسات التي أجريت في هذا الميدان نذكر ما يلي:

**1)- دراسة (Fazekas,2005)** والتي تمثلت في أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في المجر ودول وسط وشرق أوربا من خلال دراسة التوزيع المكاني لخلق مناصب العمل الذي يتحدد على أساس قرار الاستثمار المحلي، وقد استخدم الباحث أسلوب التحليل الإحصائي المكاني (تحليل الانحدار) خلال الفترة 1993 الى 2002 حيث استنتج الباحث أن الدول التي بها معدلات عمالة كبيرة هي التي تتميز باستثمارات أجنبية ضخمة والعكس بالنسبة للدولة التي تعاني من بطالة كبيرة.

**2)- دراسة (Diaconu and Sterbuleac,2007)** تهدف هذه الدراسة الى تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمالة في الدول التي انضمت الى الاتحاد الأوربي سنة 2004، قبل وبعد الانضمام، ولتبيان ذلك استخدم الباحث تقديرالانحدار التجميعي (OLS) ، وقد أظهرت النتائج خلال 2003 أن الاستثمار الأجنبي المباشر أدى الى تحسن معدل القوى المشاركة في العمالة، والى تخفيض معدل البطالة بين الشباب في الدول محل الدراسة. أما بعد الانضمام فقد كان أثر معنوي إيجابي واحد فقط على إنتاجية العمالة الحقيقية، وأثر سلبي على العمالة ومعدل القوي المشاركة في العمالة.

**3)-دراسة بلعبيدي عايدة عبير، تحت عنوان" أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في الجزائر "، 2015** : و قد درست هذه الورقة البحثية أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل و قد درس الباحث الموضوع من خلال مجموعة من المتغيرات المتعلقة بسوق العمل و الاستثمار الأجنبي

المباشر بين الفترة 2002-2010، مستخدما التحليل الوصفي الذي توصلت من خلاله الى ما يلي: ان الجزائر تعتبر من بين الدول النامية التي غيرت موقفها اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن أهم النتائج المتوصل اليها أنه و بالرغم من الأولوية التي أعطت للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر إلا أن مساهمته في خلق فرص العمل جد ضئيلة.

**4)- دراسة كريمة قويدري" الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي في الجزائر 2011"**، مذكرة ماجيستر، وتضمنت دراسة لعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي، وفق مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الدولة المضيفة والدولة المصدرة له كما تعرضت لتحليل واقع ومناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، في حين تم تطرق الى عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كدراسة تطبيقية باستعمال المنهج الاستقرائي من خلال الاعتماد على الملاحظة في استنباط واستقراء النتائج من خلال ما أتيح من بيانات ومعلومات إضافية الى استخدام أداة التحليل الاحصائي (MINITABV15).

**5)-(EDWIN,2014)** تهدف هذه الدراسة الى تحديد اقر الاستثمار الأجنبي المباشر على إنتاجية العمالة، حيث ركز الباحث على الاختلاف الموجود في إنتاجية العمل بين المؤسسات الأجنبية والمحلية والطريقة التي تطور بها هذا الاختلاف بين الدول المضيفة. وخلصت الدراسة الى ان المؤسسات الى ان المؤسسات المحلية تزيد من إنتاجية العمل بسبب التكنولوجيا التي تجلبها المؤسسات الأجنبية إضافة الى أهمية رفع تنافسيتها مقارنة بالمؤسسات الأجنبية إذا ما ارادت حماية نفسها في مواجهة هذه المؤسسات. والى المؤسسات المحلية ترفع أجور عمالتها الماهرة بسبب الأجور المرتفعة لعمال المؤسسات الأجنبية بسبب انتاجيتهم المرتفعة. ومنه اللامساواة في الأجرة والاختلاف في المهارات ترتفع في الدول المضيفة. وبالتالي الأثر العام للتطور في الإنتاجية يؤدي الى خلق مناصب عمل جديدة والتنمية الجهوية.

**6)-دراسة (بوحفص حاكمي، 2008-2009)** بعنوان "الإصلاحات الاقتصادية واشكالية النموالاقتصادي، دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب وتونس"، والتي تهدف الى معرفة درجة تقدم البلدان المغاربية الثلاثة الجزائر، تونس، المغرب في تطبيق الإصلاحات ونتائجه وانعكاساته على النمو الاقتصادي. وقد دلت النتائج على وجود علاقة سببية في اتجاهين بين الإصلاحات وأداء النمو كما دلت الدراسة على أن الاقتصاد الجزائري مقارنة بتونس والمغرب لم يستفيد بصورة كافية من الميزة المتعلقة بالمورد الطبيعي في دعم النمو على المستوى القطاعي بالأخص في مجال الصناعة والزراعة ولم يستفيد لحد الان من الاستقرار الكلي.

**7)- عدنان غانم، لبنى حسين صالح المسيبلي،2003: "دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية في الجمهورية اليمنية":** تم في هذه الدراسة قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة(1983-1997)، حيث تم تطبيق واستخدام عدد كم نماذج الانحدار المختلفة، ولقد اتضح في هذه الدراسة أن استخدام النموذج الخطي المتعدد هو الأمثل في قياس العلاقة بين معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وكل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ورأس المال المحلي و معدل النمو في القوة العاملة، ولقد تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS لقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة وقد خلصت الدراسة الى وجود تأثير إيجابي ضعيف للاستثمارات الأجنبية المباشرة في معدل 010101 نمو الناتج المحلي، بالإضافة الى تأثير الإيجابي في المدخرات المحلية وتأثير غير المجدي بالنسبة للعمالة.

**8)- إيناس فهمي حسين،2018، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في سوق العمل في مصر:** هدفت الدراسة الى قياس أثر صافي تدفقات صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل على مؤشرات سوق العمل الرئيسية متمثلة في نسبة التشغيل الإجمالي، ومعدل نمو إنتاجية العمل على مستوى الاقتصاد ككل، ومعدل بطالة الإناث، في الأجلين القصير والطويل في الاقتصاد المصري خلال الفترة (1980-2015). وقد اعتمدت الدراسة على منهجية الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة، وخلصت الدراسة الى وجود أثر معنوي وموجب لصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على نسبة التشغيل في الاجلين القصير والطويل، الا أن ذلك الأثر ضئيل، حيث أن زيادة نسبة صافي الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار1% يؤدي الى زيادة نسبة التشغيل بمقدار( 0.6)في الاجل القصير، وبمقدار( 0.32) في الاجل الطويل، وهو ما يتفق مع طبيعة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى مصر ومع مرونة التشغيل المتوسطة أو المنخفضة للقطاعات الأكثر جذبا لتلك التدفقات في مصر. كما خلصت الدراسة الى عدم معنوية الأثر على معدل نمو إنتاجية العمل في الأجلين القصير والطويل، وعدم معنوية التأثير على معدل بطالة الإناث، سواء في الأجل القصير أو الطويل.

# الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي

**تمهيـــد:**

في إطار التغيرات الحديثة والتطورات المتسارعة على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية تحت مظلة ما يعرف بالعولمة التي أصبحت سمة مميزة للأسواق الدولية والمعاملات الخارجية بين الدول، أصبحت دراسة العلاقات الاقتصادية بين الدول، بل والمناطق، موضوعا هاما ومثيرا خصوصا ونحن نعيش وسط أمواج من الأحداث الاقتصادية المتغيرة لحظيا والمتجددة باستمرار.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا هاما لتدفق رؤوس الأموال وزيادة الاحتياطيات من العملات الأجنبية التي تلعب دورا كبيرا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، والمساهمة في النمو الاقتصادي بشكل عام، هذا وقد يأخذ الاستثمار الأجنبي شكل مشاريع جديدة في العديد من القطاعات مثل البنية التحتية والطاقة المتجددة، أو من خلال إعادة شراء الأصول بشكل كلي أو جزئي لبعض الشركات القائمة في الدولة المستقلة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

باعتبار ان الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويل بديلة تلجا اليها الكثير من الدول وخاصة الدول التي تعاني العجز في تمويل استثماراتها، غير أن بإمكان كل من الدولة سواء المضيفة أو الدولة الأم أن تستفيد من تدفقات هذا الاستثمار.

من أجل التعرف على أهم الجوانب المتعلقة هذه الظاهرة الاقتصادية، قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية للاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثاني: نظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

## المبحث الأول: مفاهيم أساسية للاستثمار الأجنبي المباشر.

الدول في الوقت الحالي، نظرا لأهميتها بالنسبة للمستثمر والدولة المضيفة على حد سواء، فبالنسبة للمستثمر فإن هذا النوع من الاستثمارات يمكنه من حق الرقابة والإشراف عمى أمواله إدارتها، أما بالنسبة للدولة المضيفة فيمكنها من الحصول عمى رؤوس الأموال بالإضافة إلى حصولها على الخبرة الإدارية والتنظيمية والتكنولوجيا.

### المطلب الأول: نشأة ومفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.

#### 1-نشأة الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن الباحث في تاريخ الحضارات القديمة (كالحضارة المصرية الإغريقية والحضارة الإسلامية) في مراحلها المختلفة، يجد الكثير من أوجه ومجالات النشاط التي تمت على المستوى الدولي، أي خارج حدود الدولة مهد الحضارة أو بينها، وبين دول أخرى محيطة.

فالاستثمار الأجنبي ليس وليد العصر الحالي، "فشركة الهند الشرقية مثلا هي شركة عابرة للقوميات، وقد أجيز عقدها في لندن عام 1600 م ... ويعود تاريخ الازدهار الحقيقي للاستثمار الأجنبي إلى قيام الثورة الصناعية في مستهل القرن التاسع عشر".

كما أن الألماني فريدريك باير أقام مصنعا عام 1865 في ولاية نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، وتبعته بعد ذلك شركة – سنجر – الأمريكية بإنشاء أول مصنع تابع لها في جلاسجو (اسكتلندا) عام 1867.

ولعنا نتذكر أن احتلال إنجلترا للهند كان أساسا بهدف تأمين سيطرتها على استثماراتها ف ي هذا البلد، كما علينا أن نتذكر أن الإسرائيليين يحرصون قبل أن يوقعوا اتفاقيات للسلام مع الفلسطينيين أو غيرهم، على ضمان أسواق لبضائعهم في الدول التي توقع معهم هذه الاتفاقيات، وعلى فتح المجال أمام استثماراتهم فيها.

كما أن الفلسفة الاقتصادية التي سادت القرن التاسع عشر والداعية إلى الحرية الاقتصادية وتحييد دور الدولة في النشاط الاقتصادي، ساعدت على تسهيل حركة رؤوس الأموال دوليا. سواء بين الدول القوية مع بعضها البعض أو بين هذه الدول والدول المستعمرة والضعيفة. "وكانت الدول الأوربية هي المنشأ الرئيس للاستثمارات في تلك الحقبة، وتأتي بريطانيا في مقدمتها. وأسباب تفوق بريطانيا كثيرة

منها، أنها كانت التاجر العالمي الأول ولديها شبكة عالمية من المواصلات والمصارف، وتفوقت صناعتها واحتكاراتها، وكان الجنيه الإسترليني العملة الدولية في أسواق رأس المال الرئيسة.

إ ن معظم الاستثمار البريطاني استخدم في قطاعات التصدير، وأن اتجاه قسم منه إلى البنية الأساسية لم يكن منفصلا عن الاهتمام بالصادرات في المستعمرات. وعموما، كان هدف الاستثمارات في هذه الحقبة هو استصلاح بلدان جديدة، حيث تمت أكثر من نصفها في بلدان تلقت أفواج المهاجرين الأوربيين، والجزء الآخر انصب على البنية الأساسية من أجل استغلال الثروات الطبيعية. وذلك بتطوير المواصلات والنقل لخدمة التصدير والاستيراد، وبدأ الاستثمار الأجنبي المباشر مبكرا في مجال الاستخراج ولاسيما البترول في بعض بلدان الشرق الأوسط.

وقد عملت السياسة الا قتصادية للدول المستعمِرة جاهدة على نهب ثروات الدول المستعمرة وتفقيرها وحرمانها من امتلاك أسباب وعوامل النهوض والانطلاق من جديد وأهمها العلم. وأنتج هذا الوضع دول قوية وتمتلك عوامل زيادة القوة، ودول ضعيفة ومستعمرة.

وتزامن هذا مع قيام الثورة الصناعية في أوربا مما سهل عملية الاستغلال والنهب السابق ذكرها؛ حيث ع ملت الدول المستعمِرة على إقامة مؤسسات ومشاريع في مستعمراتها بهدف استغلال الموارد الطبيعية والأولية وتلبية حاجة صناعاتها في بلدانها. وهو ما نسميه حاليا بالاستثمار الأجنبي.[1]

**تعريف الاستثمار:**

تعددت تعاريف الاستثمار حسب نوعه ويختلف مفهومه باختلاف المجالات الميادين الموجه إليها.

**لغة:** هو لفظ مأخوذ من الثمر، وهو حمل الشجر، وأثمرالشجر، خرج ثمره، والثمر الذي فيه ثمر ويطلق على الولد ثمرة، لان الثمرة ما ينتجه الشجر والولد ينتجه الأب، والثمر أنواع المال، وثمر ماله نماه.

**اصطلاحا:** فهو مصطلح حديث في الدراسات الاقتصادية المعاصرة بل استعمله الفقهاء السابقون، وان وجدنا إشارة لهم في تفسير الزمخشري لقوله تعالى " ولا تؤتوا السفهاء اموالكم التي جعل الله لكم قيما وارزقوهم فيها واكسوهموقولوا لهم قولا معروفا" (النساء :5) حيث قال العلماء: السفهاء هم المبذرون في أموالهم وينفقونها في مالا ينبغي ولا يقولون بإصلاحها وتثميرهاوالتصرف فيها[2].

[1] عبد الكريم بعداش، **الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996 – 2005**، رسالة دكتورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007–2008، ص–ص 46–47.

[2] سليمان عمر الهادي، **الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة، في الاقتصاد الإسلامي والاقتصادالوظيفي**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط1، عمان – الأردن ،1435هـ –2014م، ص 22.

يقصد به ذلك التيار من الانفاق الاستثمار، الذي يقوم به المنظمون ورجال الاعمال والمشروعات في الاقتصاد القومي. على شراء تكوين او انشاء الأصول الإنتاجية والسلعالرأسمالية الجديدة بمختلف أنواعها (الات ومعدات وتجهيزات فنية وعقارات واستصلاح الأراضي الزراعية) وزيادة المزون (مواد أولية، سلع وسيطيه، سلع نهائية) خلال فترة زمنية محددة[1].

ويعني كذلك توظيف الأموال في مشاريع اقتصادية واجتماعيةوثقافية، بهدف تحقيق تراكم رأسمال جديد، ورفع القدرة الإنتاجية او تجديد وتعوي الرأسمال القديم[2].

**2-الاستثمار الأجنبي المباشر:** يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بانه مجموعة الموارد النقدية والعينية التي تأتي بها مؤسسة عن طريق مدخر خاص أجنبي، يشارك مباشرة في نشاط مؤسسة ويهدف الى تحقيق أرباح مستقرة[3].

- ❖ حيث عرف من قبل اللجنة الأوروبية للاستثمار المباشر على أنه: "عملية الحصول على أصول منتجة في بلد أجنبي والقيام بتسييرها ومراقبتها"[4].
- ❖ كما يعرف صندوق النقد الدولي FMI الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "يسعى إلى حيازة فوائد دائمة في المؤسسة التي تزاول نشاطها الاقتصادي خارج ميدان أو حدود المستثمر الأجنبي وذلك من أجل أن تكون له القدرة على اتخاذ القرارات الفعلية في تسيير هذه المؤسسة[5].
- ❖ حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) فهي تتبني تعريفين للاستثمارات الأجنبية:

تعريف الأول فانه تحرير رؤوس الأموال الدولية ويمكن لهذا التحرير أن يكون في مجال عمليات معينة، وهذا التعريف يعتبر أن الاستثمارات المباشرة أنها كل الاستثمارات المخصصة من أجل إقامة روابط اقتصادية دائمة مع مؤسسة ما وخاصة الاستثمارات التي تعطي إمكانية تطبيق فعلي على تسير المؤسسة بواسطة:

- انشاء او توسيع مؤسسة، فرع أو شركة تابعة.

---

[1] محمد مروان السمان، محمد ظافر المحبك، احمد زهير شامية، **مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي**، دار الثقافة للنشر، ط3، عمان – الأردن، 1443هـ-2015م، ص210.

[2] د. ماجد احمد عطاء الله، **إدارة الاستثمار**، الأردن – عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع.، ط1 ،2010، ص12.

[3] عليوش قربوع كمال، **قانون الاستثمارات في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1999، ص02.

[4] – Harrison Andrew « Bisness Internationale et mondialisation vers une nouvelle Europe », Bruxelles de Bock, p 136

[5] عبد القادر ناصور، "**الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حوافز وآفاق**"، جامعة تلمسان، مذكرة ماجستير – 2005، ص13.

- مساهمة في إنشاء مؤسسة أو مشروع جديد.
- تقديم قروض طويلة الاجل (القروض التي تفوق مدتها خمس سنوات).

❖ اما تعريف الثاني تأخذ به منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية من أجل أهداف إحصائية، الأن عملية قياس حركة الاستثمارات المباشرة لا يمكن أن تكون إلا انطلاقا من توحيد التعاريف المستعملة من طرف الدول الأصلية الاستثمار والدول المضيفة.

ولهذا فإن المنظمة قامت بعدة إجراءات للوصول الى تعريف واحد مرجعي للدول الأعضاء فيها، عند القيام بجمع المعلومات حول الاستثمارات المباشرة وحسب التعريف الثاني يعد كل شخص طبيعي أو كل مؤسسة عمومية أو خاصة، كل مجموعة أشخاص طبعيين مرتبطين مع بعضهم، أو كل مؤسسات يملكون مؤسسة أو لا يملكون شخصية معنوية يعد مستثمرا أجنبيا مباشرا، إذا كان يملك مؤسسة استثمارية بمعنى فرع أو شركة

تابعة تقوم بعمليات استثمارية في بلد غير بلد إقامة المستثمر الأجنبي[1].

**تعريف بعض الاقتصاديين:**

يرى Bernard Hugonier أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي تلك الاستثمارات المنجزة من طرف مؤسسة مقيمة أو غير مقيمة حتى رقابة أجنبية وهذا من خلال:

– إنشاء أو توسيع مؤسسة قائمة، فرع أو شركة تابعة.

– المساهمة في مؤسسة جديدة أو قائمة والتي يكون من بين أهدافها إقامة روابط اقتصادية مستثمرة مع المؤسسة ويكون لها تأثير يظهر في إمكانية المستثمر ممارسة تأثير حقيقي على تسيير المؤسسة .

ويعبر الاستثمار الأجنبي المباشر حسب Raymand Bernardعن مساهمة رأسمال مؤسسة في مؤسسة أخرى، يتم ذلك بإنشاء فرع لها في الخارج أو الرفع من رأسمالها، أو قيام مؤسسة أجنبية رفقة شركاء أجانب أو هو وسيلة تحويل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى وخاصة عند إنشاء المؤسسة.

[1] تشام فاروق، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وآثارها على التنمية الاقتصادية**، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة،ECONA 3000 ، 21–22 ماي 2002، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، ص249.

ويرى Dominick Salvatore الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه " يستلزم السيطرة والإشراف على المشروع بحيث يأخذ هذا المشروع بشكل إنشاء مؤسسة من قبل المستثمر وحده أو بالمشاركة المتساوية أو غير المتساوية، كما أنه يأخذ شكل إعادة شراء كلي أو جزئي لمشروع قائم[1].

**بعض المفاهيم المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر:**

من خلال التعاريف السابقة يمن استنباط بعض المفاهيم التي لها صلة بالاستثمار الأجنبي المباشر:

1- **مؤسسة الاستثمار المباشر:** تعرف مؤسسة الاستثمار المباشر بأنها المؤسسة التي تقوم بمهام التسيير والمراقبة والاشراف على مشروعات منشاة من قبلها في سوق أو أسواق أجنبية. ويملك فيها المستثمر الأجنبي المباشر المقيم في اقتصاد آخر نسبة 10% او أكثر.

2- **الشركات متعددة الجنسيات:** لا يوجد هناك معيار واحد لتعريف هذه الشركات، حيث يوجد العديد من التعاريف والتسميات لهذا النوع من الشركات على أنها الشركات الصناعية التي تنتج وتبيع منتجاتها في أكثر من دولة واحدة. فقد عرفها جورج دانينق"George Dunning" بأنها: " تلك المشروعات التي تملك أو تسيطر على وحدات إنتاجية في دولتين على الأقل".

وهناك من يركز في تعريفه للشركات المتعددة الجنسيات على أنها الشركات:" التي ينتمي مالكوها الى جنسيات عدة دول وتعمل في عدة دول بهدف مضاعفة ربح المجموعة، وليس ربح كل الفروع كل على حدة وفي كل دولة. أما الملكية والتحكم فهما في أيدي مواطنين من بلد واحد. وعليه يمكن القول بأن الشركة المتعددة الجنسية هي شركة كبيرة الحجم سواء تم اعتماد مؤشر رأسمالها أو حجم مبيعاتها أو مستوى أرباحها بحيث تصل أنشطتها وأعمالها وفروعها الإنتاجية الى عدة دول، وتوجه أعمالها وخططها الأساسية من مكاتب الشركة الأم".

وتسمى الشركات بالمسميات الأتية:

- ✓ الشركات القومية متعددة الجنسيات حين يكون للشركة أم واحدة من جنسية واحدة
- ✓ الشركات الدولية المتعددة الجنسية حين يكون للشركة اثنان أو أكثر من الشركات الأم المسيطرة عليها من جنسيات متعددة
- ✓ الشركة عابرة الأقطار حين تملك أساليب متعددة ترتبط فيها هذه الشركات بعضها ببعض والاشكال القانونية للشركة عابرة القارات والاقطار.

[1] Salvatore Dominick, **International Economics**, Seventh Edition, (London: McGraw- Hill, 2001), p. 399.

3- **الفروع:** تكون عبارة عن مؤسسات مملوكة بالكامل أو بالشراكة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر من طرف ثالث غير مقيم، وتكون الفروع ممثلة في صورة فرع دائم أو مكتب تمثيل للمستثمر الأجنبي او شركة مملوكة بالمشاركة بين عدد من المستثمرين وقد تكون معدات منقولة تعمل داخل اقتصاد مضيف لفترة زمنية تصل الى عام على الأقل مثل معدات التنقيب عن البترول والغاز الطبيعي وكما تكون عبارة عن معدات غير منقولة مملوكة مباشرة لمستثمر أجنبي مقيم على تراب الدولة المضيفة كالأراضي او المباني.

4- **المستثمر المباشر:** قد يكون المستثمر المباشر فردا أو مؤسسة خاصة أو عامة أو مجموعة أفراد أو مؤسسات تنشط كوحدة واحدة يخول لها تتصرف كوحدة واحدة جزءا من ملكية مؤسسات الاستثمار المباشر في دولة خلاف دولة إقامة المستثمر المباشر[1].

**المطلب الثاني: المناخ الاستثماري ومحدداته.**

يتأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل رئيسي بجمل الأوضاعالاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسود في القطر المستقبل للاستثمار حيث تمثل هذه الأوضاع ما يسمى بالمناخ الاستثماري.

- **المناخ الاستثماري:** هناك عدة تعاريف للمناخ الاستثماري، منها التعريفين التاليين:

**تعريف الأول:** يقصد بمناخ الاستثمار: "مجمل الأوضاع السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والقانونية المؤثرة على توجهات حركة رؤوس الأموال، ذلك أن رأس المال عادة ما يتسم بالجبن، ويتحرك من الأوضاع السيئة إلى الأوضاع الأحسن حال"[2].

**تعريف الثاني:**"حسب تعريف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار فان مناخ الاستثمار هو: مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلبا وإيجابا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية وبالتالي على حركة واتجاهات الاستثمارات وهي تشمل

[1] سي عفيف البشير، عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مذكرة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران2، 2016/2015، ص-ص 26-27.

[2] أ.د قدي عبد المجيد، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطةوالمناخ الاستثمار**، الملتقى الوطني الأول، حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية جامعة، الأغواط 08-09 أفريل2002، ص141.

الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية"[1].

- **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:**

تتجلى المكونات التقليدية لمناخ الاستثمار بصورة رئيسية أوضاع مختلفة يمكن أن يطلق عليها بيئات حيث تصنف الى بيئات سياسية واقتصادية وبيئات قانونية وتشريعية وبيئات إدارية.

– **البيئة السياسية:** يعتبر النظام السياسي القائم في البلد أحد أهم العوامل المشكلة للبيئة السياسية، حيث أن للاستقرار السياسي في أي بلد تأثيرا كبيرا على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو غير المباشرة فالمستعمر الأجنبي يتخذ قرارا بقبول أو رفض المشروع، ليس على أساس حجم السوق أو العائد وحسب وإنما على أساس درجة الاستقرار للنظام السياسي في بلد فالمستعمرون يفضلون الأنظمة الديمقراطية لأنها مستقرة أما الأنظمة الأخرى فهي عرضة للتغيير[2].

– **البيئة الاقتصادية:** "إن توفر الموارد الطبيعية القابلة للاستغلال وإمكانية تصنيعها تمثل عامل مهم من عوامل الاستثمار، حيث أن تدفق رأس المال الأجنبي لاستغلال هذه الموارد يبرر بإمكانية الحصول على معدلات عائد كبير ، إلا أن استغلال هذه الموارد يرتبط بضرورة توفر كفاءات معينة وأيدي عاملة مدربة ذات تكلفة منخفضة، كما أن توفر هذه العوامل لا يكفي لخلق بيئة اقتصادية سليمة فلابد أن يصاحب هده الموارد توفر حوافز مثل: مستوى التنمية الاقتصادية معبرا عنها بمعدل النمو في الناتج القومي الإجمالي، معدل الدخل الفردي، معدلات التضخم وحجم السوق والسياساتالاقتصادية من حيث التحرر الاقتصادي والخصخصة ودرجة المنافسة في السوق[3].

– **البيئة القانونية والتشريعية:** تعتمد الاستثمارات بصفة رئيسية على وجود قوانين وتشريعات تكفل للمستثمر حوافز وإعفاءات جمركية وضريبية بالإضافة لضمانات ضد المخاطر غير الاقتصادية مثل: مخاطر التأميم والمصادرة بالإضافة لحق المستثمر في تحويل أرباحه لأي دولة في أي لحظة، حيث

---

[1] حسين عبد المطلب الأسرج، **سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية**، رسائل بنك الكويت الصناعي، العدد 83، ديسمبر 2005، ص3.

[2] صياد شهيناز، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي**، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، الاقتصاد والتسيير، مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2012-2013، ص14.

[3] حاتم عبد الجليل القرنشاوي، **تجارب عربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**، مؤتمر الاستثمار والتمويل، مصر، 2006، ص 5.

تتنافس دول العالم على إصدار تشريعات للاستثمار تفوق الحوافز التي تقدمها الدول الأخرى بشرط ألا تؤدي هذه الحوافز لضياع الموارد القومية والأخذ من سيادة الدولة المضيفة ومكانتها.

– **البيئة الإدارية:** يعتبر النظام الإداري السائد في الدولة من العوامل المهمة لخلق بيئة إدارية جاذبة للاستثمار وأهم مظاهر البيئة الإدارية وجود أجهزة حكومية تقوم على العملية الإدارية بطريقة تقلل من الزمن المطلوب للحصول على الترخيص لإنشاء مشروع الاستثمار، كما يتطلب ذلك تخفيض أو القضاء على بيروقراطية الجهاز الحكومي ومحاربة الفساد المالي والإداري في الأجهزة الحكومية[1].

**المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي وأهميته.**

في الواقع لا يوجد هناك اتفاق حول أشكال محددة للاستثمار الأجنبي المباشر وقد يرجع ذلك إلى تباين المرجعية الفكرية للكتاب من جهة وإلى الطبيعة المتجددة للشركات المتعددة الجنسيات من جهة أخرى.

**أولا: أشكال الاستثمار الأجنبي.**

إن الاستثمارالأجنبي المباشر يأخذ عدة أشكال وفيما يلي سنشير إلى أهم وأبرز هذه الأشكال:

**1- الاستثمار الثنائي:** قد تكون المشاركة مع رأس المال الوطني–الحكومي–أو الخاص أو الاثنين معاً ومن ثم تظهر نتيجة تلك المشاركة ما تسمى بالمشروعات المشتركة، وقد يكون الشريك الأجنبي مستثمراً خاصاً أو حكومة دولة أجنبية أو منظمة دولية، وإن كان يأخذ غالباً شكل المستثمر الخاص، وقديكون الشريك المحلي فرداً أو شركة خاصة أو حكومة الدولة المضيفة ذاتها وتفضل الشركات الخاصة أن يكون الشركاء المحليونفراداً أو شركات خاصة لاعتقادهم بأن المستثمر الخاص يكون أكثر استعدادا[2].من موظفي الحكومة على توفير الخبرات والخدمات المحلية اللازمة، والتي يتطلبها المشروع لعملياته الإنتاجية، ولكن في بعض الحالات تتطلب ضرورة أن يكون المستثمر المحلي حكومة الدولة المضيفة خاصة في مجال استغلال الثروات الطبيعية.

وقد نشأ عن هذا النوع من الاستثمارات الثنائية كرد فعل للنزعة الوطنية والاستقلالية التي سادت البلدان النامية بعد حصولها على الاستقلال، والميزة الأساسية التي يحققها هذا النوع من الاستثمارات

[1] حاتم عبد الجليل القرنشاوي، مرجع نفسه، ص5.

[2] جمعة محمد عامر، **سياسة الاستثمارات الأجنبية وأثرها على مواجهة الاختلالات الهيكلية بالاقتصاد المصري**، أطروحة دكتوراه لكلية الاقتصاد و (02)العلوم السياسية، جامعة القاهرة 1985، ص 9–11.

للدولة المضيفة، أن رأس المال الأجنبي لا ينفرد وحده بقرارات الإدارة والتشغيل والأرباح[1]. وعن طريق المشاركة يمكن تقليل المخاطر السياسية التي قد يتعرض لها المستثمر الأجنبي من تأميم ومصادرة، بالإضافة إلى تخفيف الأعباء المالية التي يتحملها الاقتصاد المضيف نتيجة مشاركة المستثمر الوطني في المشروع الأجنبي المشترك[2].

**2- الاستثمارات الأجنبية المباشرة متعددة الجنسيات (الشركات المتعددة الجنسيات):**

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات بمثابة القاطرة التي تجر وراءها الاستثمار الأجنبي المباشر نحو أقاليم العالم المختلفة وقد تعددت التعاريف الخاصة بها حيث ان التسميات العديدة التي تطلق على هذا الشركات ناجم بالأساس عن اختلاف وجهة النظر بخصوصها وحتى بخصوص تعريفها.[3]

فقد كان يطلق عليها في بداية ظهورها الشركات المتعدد الجنسيات multinational company حيث كانت ملكيتها تخضع لسيطرة جنسيات متعددة كما يتولى ادارتها اشخاص من جنسيات متعدد وفي مرحلة لاحقة رات لجنة العشرين والتي شكلتها اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية بالأمم المتحدد في تقريرها الخاص بنشاط هذا النوع من الشركات ان يتم استخدام كلمة transnational بدلا من multinational وكلمة corporation بدلا من entreprise، حيث ان هذه الشركات تتعدى القوميات، ذلك لأنها تتمتع بقدر كبير من حرية، تحريك ونقل الموارد والمزايا بين الدول.[4]

وقد عرفت منظمة الاونكتاد هذه الشركات على انها تلك المؤسسات ذات المسؤولية المحدودة او غير المحدود التي تتألف من الشركة الام وفروعها الأجنبية فالشركة الام هي المالكة للأصول المستخدمة في الإنتاج في الخارج.

أما الفرع الأجنبي (foreign branch) المملوك كليا أو جزئيا فهو المؤسسة ذات المسؤولية المحدودة أو غير المحددة التي مقرها الدولة المضيفة (country Host) والتي تمتلك حق المشاركة في الإدارة.[5]

كما عرفت على أنها " شركة أم" تسيطر على عدد كبير من المشروعات من مختلف الجنسيات وبذلك تكون مجموعة ضخمة تتجمع لديها الموارد المالية والبشرية وفي نفس الوقت تتبع إستراتيجية مشتركة، كما

---

[1] علي عبد الوهاب، إبراهيم نجا، **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في مصر خلال الفترة (1970-1990)**، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية 1995، ص24.

[2] منور أسرير، عليان نذير، **حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر ومزاياه**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،2005، العدد 2، ص101.

[3] فليح حسن خلف، (2007)، **اقتصاد المعرفة**، الأردن، عالم كتب الحديث، ص188.

[4] عثمان أبو حرب، (2008)، **الاقتصاددولي**، ط1، عمان، دار أسامة للنشر، ص278.

[5] حسين عبد المطلب الأسرج، ديسمبر (2005)، **سياسات التنمية الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدول العربية**، العدد83، ص 782.

أن الحجم يحتل أهمية كبرى في تمييز المجموعات متعددة الجنسيات، حيث تستبعد الشركات التي تقل مبيعاتها السنوية عن مئة مليون دولار، كذلك يعتبر من العوامل الهامة في هذا التحديد طبيعة النشاطات الخارجية للمجموعة، حيث تستبعد من نطاق المجموعات متعددة الجنسيات التي تقوم بالتصدير فقط، هذا حتى إذا كانت تمتلك فروع أجنبية للبيع.[1]

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أنها:

- أن المقر الرئيسي للشركة الأصلية (الشركة الأم) يكون في الدولة الأم.
- تمتلك فروع أو شركات موزعة عمى أكثر من دولة.
- تتميز بكبر حجميا.
- توسع أنشطتها إما عن طريق إنشاء مشاريع جديدة في الدول أو عن طريق التملك أو عن طريق الاندماج مع شركات من دول أخرى.

**ثانيا: أهميته.**

للاستثمار مهما كان نوعه ومهما كان حجمه أهمية كبيرة في اقتصاديات مختلف الدول سواء المتقدمة منها أو النامية على حد السواء، إذ أنه يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية لهذه الدول، وعلى العموم يمكن تلخيص أهمية الاستثمار في النقاط التالية:

✓ ينظر للاستثمار الأجنبي المباشر على أنه مصدر رئيسي من مصادر التمويل الخارجية لبعض الدول النامية خاصة ذات الدخل المتوسط. حيث من المتوقعان تحصل هذه الدول من خلاله على التقنية الحديثة والمهارات التنظيمية والادارية كما انه يعمل على زيادة استخدام الموارد المحلية ونمو النتائج وفرص العمالة للمواطنين في الدول المضيفة فضلا عن انه على عمليات التكييف الهيكلي وذلك لدخوله في القطاعات الإنتاجية الموجهة للتصدير أو التي تحل محل الواردات فهو يعمل على دعم موازين مدفوعاتها وبالتالي قدرتها على سداد ديونها الخارجية.[2]

✓ الاستثمار الأجنبي المباشر عامل مهم لتدعيم الخصخصة.

[1] محمد عبد العزيز عبد الله، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول السلمية في ضوء الاقتصاد الاسلامي**، دار النفائس، الأردن، الطبعة الأولى، 2005، ص48.

[2] محمد عبد العزيز عبد الله، المرجع السابق، ص -31 32.

✓ ويتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بالمقارنة بوسائل التمويل الآخر أمثال المنح والإعلانات والقروض بكثير من المزايا تجمل أهمها في النقاط التالية:[1]

- لا يقوم الاستثمار الأجنبي المباشر بترسيخ قواعده في الدول المضيفة إلا بعد دراسات معمقة تبين الجدوى الاقتصادية والفنية سلامة المشروع الذي يستثمر فيه.

- لا يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مجرد أداة لتحويل النقد الأجنبي من الدولة المتقدمة النامية بهدف سد فجوة الصرف الأجنبي كما هو الحال في المعونات والقروض الأجنبية، إنما يمثل في معناه الحقيقي وذلك من خلال اتخاذه شكل تحويل موارد حقيقية من الخارج تتمثل في المعدات، والآلات اللازمة لإقامة الاستثمار وما يصاحبها من الخبرات الفنية، والإدارية والتنظيمية ... الخ، والتي يمكن أن تحطم الكثير من العوائق التي تقف في طريق التنمية.

- تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في خلق العديد من الوفورات الاقتصادية التي تدفع حركة التصنيع في البلد المضيف، وذلك من خلال قيام المشروعات الجديدة بإنشاء بعض أو كل المرافق اللازمة، لها كما يمكن لها أن تعمل على توفير بعض مستلزمات وعناصر الإنتاج غير المتوفرة وإنشاء مشاريع مساعدة تعمل على الرقي بمستوى العامل المحلي كإنشاء معاهدات لتدريب الأيدي العاملة الوطنية على الآلات والأساليب الجديدة المتطورة.

- كما أن لها أن تساهم في إنشاء مجالات لإصلاح وصيانة الآلات فضلا عن تحفيز المنتجين الوطنيين على تطوير أساليبهم الإنتاجية عن طريق محاكمتهم للمستثمرين الأجانب كما يمكن أن تساهم في فتح الخارج أمام المنتجات المحلية وينتسب للاستثمارات الأجنبية والفضل في إيقاف عملية استنزاف الخبرات الوطنية التي تشكو منها البلاد النامية بها توفره من فرص وظروف عمل تنافس فرص العمل التي تسعى إليها هذه الخبرات خارج البلاد.

- لا ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على فرص أعباء ثابتة في صورة فوائد وأقساط على ميزان المدفوعات الخاص بالدولة المضيفة.

- وينبغي الإشارة إلى أن هذه المزايا النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر التي ذكرناها أنفا ليست دائمة أو مطلقة، بل ربما تتحول إلى أثار سلبية في غياب الضوابط الموجهة والتي تقود الاستثمار

[1] عجمية محمد عبد العزيز، **مقدمة في التنمية والتخطيط**، دار النهضة العربية، بيروت،1983، ص178-177.

الأجنبي نحو تنمية الأنشطة الاقتصادية التي تساهم وتعجل في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية والخروج من زاوية النمو البطيء والتبعية.

***دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر:** يمكن ان نلخص اهم دوافع الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية فيما يأتي:

**1- الدافع السياسي:** يأتي هذا الدافع لمساعدة الدول الحليفة او للقيام بممارسة ضغط معين على بلد معين، وهذا ما يمكن مالحظته من خلال تدفقات الاستثمارات الإجنبية إلى الدول النامية للتوسع وزيادة النفوذ والسيطرة أكثر على هذه الدول.

**2-الدافع الاقتصادي:** ويعني تسهيل الوصول إلى أألسواق والموارد الطبيعية وتحقيق أكبر الفوائد واالرباح مما يشجع الدول أألجنبية على التواجد في الدول التي تمتلك ثروة هائلة من الموارد الطبيعية من اجل التوسع وزيادة أسواقها التصديرية.

**3-دوافع أخرى:** إن من الدوافع الأخرى لقيام الاستثمار الاجنبي هو تفادي المخاطر المتمثلة بالمخاطر السياسية والمخاطر النقدية والمخاطر الاقتصادية ومن الدوافع الأخرى ان الدول النامية معظمها تشكل مصادر حقيقية للمواد أألولية منها الحديد الصلب والفوسفات ومنابع البترول والغاز وهذا ما يجعل بضرورة المستثمر الاجنبي يدرك على انها تمثل مواقع هامة للاستثمار عبر الاستثمار الاستخراجي التمويلي.[1]

**المطلب الرابع: مزيا وعيوب الاستثمار الأجنبي.**

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دور كبير في تحقيق فوائد ومنافع هامة للدول المتلقية له، كما أن له أثار سلبية على اقتصاديات هذه الدول وهذا ما سنتطرق له فيما يلي:

**أولا: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة المستقبلة.**

تتنافس معظم الدول لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك لدوره الهام في تطوير اقتصاديات الدول المختلفة، من خلال دوره الإيجابي في:

[1] رويدة ثامر عبد الحليم، أثر االستثمار أألجنبي المباشر في تكوين رأس المال المحلي إلجمالي في العراق (2003-2019)، نيل شهادة الدبلوم العالي في اقتصاديات االستثمار ودراسات الجدوى، كلية الادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة كربالاء، العراق، 2021، ص 18.

- توفير فرص عمل أكبر نتيجة النشاطات الاقتصادية التي تستوعب فائض العمل غير المحدود وغير الماهر في الغالب والمساهمة في التخفيف من حدة البطالة الظاهرة أو المقنعة واسعة الانتشار خاصة في البلدان النامية، يمكن أن توفر مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر عملات أجنبية للدول النامية من خلال إقامة مشروعات إنتاجية يتاح إنتاجها لأغراض التصدير، أو تحل محل الواردات، وبالتالي تخفيف الحاجة لاستعمال العملات الأجنبية لتمويل الواردات واستغلالها لتمويل واردات جديدة، يمكن أن تساهم في زيادة القدرة الإنتاجية في الاقتصاد من خلال استخدامها في إقامة مشاريع جديدة أو توسيع المشروعات القائمة التي تمكن الاقتصاد من زيادة قدرته الإنتاجية.[1]
- تعاني الدول النامية قلة من مهارات العاملين وقدراتهم الإدارية والتنظيمية وبالتالي يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر على تفادي تلك المشكلة باعتبار عمل تلك المشروعات يرتبط بأساليب ووسائل أحدث وأكثر تطورا في العمل والإدارة.
- في ظل الشروط المجحفة للقروض الخارجية وتقلص المساعدات للدول النامية يعتبر الاستثمار ر الأجنبي المباشر للدول المضيفة خاصة النامية منها أفضل وسيلة للجوء إلى الاقتراض من العالم الخارجي والتخفيف من فجوة الادخار والاستثمار وبالتالي تحقيق قيمة مضافة أكبر من خلال توظيف الموارد المحلية والطاقات الإنتاجية غير المستغلة وبالتالي توفير مستوى معيشي أف ضل ودرجة رفاهية أعلى.[2]
- يمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة المشترك إضافة إلى أنه يساهم في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، والتنمية التكنولوجية فهو يساهم في تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير أو الحد من الاستيراد ويعتبر الاستثمار المشترك أكثر أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر قبولا في معظم الدول خاصة النامية لأسباب سياسية واجتماعية من أهمها تخفيض درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد الوطني.[3]
- قيام العديد من الدول النامية ب إتباع إجراءات تحرير التجارة والاستثمار وبالشكل الذي يوفر مناخا ملائما للاستثمار الأجنبي المباشر والذي يم يزه توفير تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات كالهند التي أصبحت أكثر تقدما في تكنولوجيا المعلومات وأصبحت من مصدري برامج الكمبيوتر، إضافة إلى

[1] فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص175.

[2] عبد السلام أبو قحف، إدراة الأعمال الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002، ص489.

[3] رفيق نزاري، "**الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي**، دراسة حالة تونس، الجزائر والمغرب، " مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع: اقتصاد دولي2007/ 2008 ص58 .

جهود الإصلاح الاقتصادي والتحول إلى اقتصاديات السوق وتقديمها للعديد من الحوافز والإعفاءات الضريبية، وتطبيق برامج الخوصصة. هذه العوامل أدت إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الدول النامية بشكل متزايد.[1]

**ثانيا: عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر.**

بالرغم من المزايا والدور الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق نمو اقتصادي في الدول المضيفة إلا أن عددا غير قليل من الباحثين والكتاب يرونأنالدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تحقق الأهداف والغايات المرجوة من ذلك بل يؤدي إلى إعاقة تطور هذه الدول بسبب العيوب التي تصاحب ت لك الاستثمارات منها:

- غالبا ما يترتب على تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر قيام المستثمرين باستيراد متطلبات الاستثمار من الخارج، خاصة في ظل عدم توافرها في السوق المحلي، أو أنها ذات جودة اقل مقارنة بمثيلاتها من الخارج ويترتب على ما سبق زيادة فاتورة الواردات، وينعكس ذلك سلبا على الميزان التجاري خاصة إذا كانت الزيادة في الواردات تفوق ما يضيفه الاستثمار الأجنبي إلى الصادرات، ويزداد الأثر سوءا في حالة قدرة المستثمرين الأجانب على تحويل أموالهم إلى الخارج، الأمر الذي يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات ككل.
- قد يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تناقص الاستثمار المحلي أو مزاحمة الاستثمار المحلي (Crowd out) في الدول المضيفة بدلا من أن يشجع على (Crowd In ) مزيد من الاستثمارات المحلية وبالشكل الذي يحد من تأثيره على النمو الاقتصادي في تلك الدول، وتحدث المزاحمة بسبب تمويل جزء من متطلبات الاستثمار الأجنبي المباشر من السوق المحلي أو بسبب المنافسة بين شركات الاستثمار الأجنبي والشركات المحلية بحيث يترتب على الحالة الأولى نقص المدخرات في السوق المحلي والتي تتجه إلى الاستثمارات المحلية، ويترتب على الحالة الثانية خروج بعض الشركات المحلية غير القادرة على الصمود أمام المنافسة الأجنبية، إذ أن خروج الشركات المحلية في الدول المضيفة غير القادرة على المنافسة يكون في صالح الدولة المضيفة خاصة في الأجل الطويل ، إذ أن ذلك قد يشجع الشركات الضعيفة على تحسين أوضاعها والدخول في حلبة الإنتاج مرة أخرى ويؤدي ذلك إلى مزيد من النمو الاقتصادي في الدول المضيفة.

[1] عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، المرجع السابق، ص483.

- يتوقف الدور الايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة (من خلال نقل التكنولوجيا المصاحبة له) على مدى ظروف وإمكانيات تلك الدول، مثل توافر بنية أساسية قوية تساعدها على تطبيق التكنولوجيا الحديثة والناتجة عن زيادة الإنفاق على البحوث والتطوير ، كذلك نوعية الموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية مثل مدى توافر عمالة ماهرة ناجمة عن زيادة الإنفاق على رأس المال البشري ومن الملاحظ أن معظم الدول النامية تفتقر إلى تلك المقومات الأمر الذي يجعل تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر محدودا ، ليس ذلك فحسب بل إن تلك التكنولوجيا قد تكون محدودة ولا تتناسب مع ظروف الدول المضيفة، مما يؤدي إلى عدم استفادة الدول المضيفة الاستفادة المرجوة منها ، يترتب على ذلك عدم حدوث أو تضائل زيادة عوائد الإنتاجية في الشركات المحلية للدول المضيفة، بصفة خاصة في القطاعات التي تتسم بقدرات تكنولوجية ضعيفة ، وبالشكل الذي يعوق تلك الشركات من تعديل وتقبل التكنولوجيا الحديثة.
- يرى البعض أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد تؤثر سلبا على الموازنة العامة للدولة المضيفة بصفة خاصة في ظل قيام الدول المضيفة بتقديم إعفاءات ضريبية كبيرة على أنشطة تلك الاستثمارات إذ تؤدي الإعفاءات السابقة إلى تآكل إيرادات الدولة الضريبية مما يؤثر سلبا على الموازنة العامة.
- قد تؤدي زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى وجود نوع من التدخل في النواحي السياسية للدولة، وبصفة خاصة إذا تزايدت مبيعاتها السنوية عن مبيعات الشركات المحلية ، أو تحكمت الشركات الأجنبية في إحدى آو بعض الخدمات الأساسية في الدولة المضيفة، كذلك توصلت إحدى الدراسات إلى وجود تأثير سلبي للاستثمار الأجنبي المباشر ، والمتمثل في زيادة درجة التبعية الاقتصادية ولقد أكد الماركسيون الجدد وغيرهم مثل Hymer ذلك الرأي إذ وجد أن تركز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعات التصدير في الدول المضيفة أدى إلى زيادة درجة التبعية، لقد تم تبرير ذلك باعتماد شركات الاستثمار الأجنبي المباشر على استيراد متطلبات التصدير من الدول الأم ، وبالتالي تتوقف حصيلة صادرات هذه الشركات والتي تمثل صادرات الدول المضيفة على مدى توفير تلك المتطلبات الإنتاجية من الدول الأم[1].
- تحول الشركات العابرة للقارات معظم أرباحها إلى الخارج، أو لاستيراد متطلبات الاستثمار من الخارج، خاصة في ظل عدم توافرها في السوق المحلي، أو أنها ذات جودة أقل مقارنة بمثيلاتها في

[1]زياد محمد عرفات أبو ليلي، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي في الأردن**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، الأردن،2003، ص16.

الخارج، وهذا ما ينعكس على الميزان التجاري من خلال زيادة ال واردات والتي تفوق على ما يضيفه الاستثمار إلى الصادرات، وبالتالي تأثيره على ميزان المدفوعات.[1]

- لا تساهم مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير فرص العمل بشكل كبير والتي من شأنها أن من تحد البطالة الواسعة الانتشار بمختلف أشكالها وفي المجالات المختلفة ونظرا للجوء هذه المشروعات إلى أساليب إنتاج مكثفة لرأس المال ووسائل إنتاج تتطلب عمل من نوعية أعلى والذي يتم استيراده من الخارج وهو الأمر الذي من يحد فرص استخدام العمل المحلي بدرجة كبيرة.[2]
- تقوم مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر بتخفيض الأرباح التي تتحقق في سجلات الشركات من أجل التهرب الضريبي، وتقوم برفع كلفة براءات الاختراع، أو العلامات التجارية أو تكاليف البحث والتطوير .هذه الممارسات يصعب ملاحظتها والكشف عنها إضافة إلى ذلك الإعفاءات الضريبية التي تقدمها الدول المضيفة والتي تؤدي إلى تآكل إيرادات الدولة الضريبية، مما يؤثر سلبا على الموازنة العامة، حيث لجأت بعض الشركات إلى تغيير نشاطها ا أو سمها التجاري ما منأو شأنه ثبوت انقضاء وانحلال الشركة بعد انتهاء مدة الإعفاء الممنوحة لها.[3]

❖ **حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر:**

**1- الحوافز الجبائية والجمركية:** وتمنح الامتيازات في هذا النظام إلى الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي لا تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، وتشمل كل الاستثمارات المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI).

**-مرحلة الانجاز في الآجال المتفق عليها:** تستفيد الاستثمارات في هذه المرحلة حتى خمس سنوات مما يلي:

* الإعفاء من الحقوق الجمركية: فيما يخص السلع غير المستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

* الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستوردة أو المقتناة محليا والتي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع.

---

[1] رفيق نزاري، مرجع سابق، ص60.

[2] فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص177.

[3] خليل محمد خليل عطية، " **الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية**،" مجلة مصر المعاصرة، العدد 437 القاهرة،1995، ص152.

* الإعفاء من دفع حق نقل الملكية عن كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

* الإعفاء من حقوق التسجيل، وكذا الإشهار القانوني الذي يطبق على الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج.

– **مرحلة الاستغلال:** تستفيد الاستثمارات المنجزة في هذه المرحلة ولمدة ثلاث سنوات بعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر، مما يلي:

* الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.

* الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

يتضح أن التشريع الأخير والأمر المعدل لسنة 2006 وفيما يخص الرسم على القيمة المضافة حدد السلع والخدمات المشمولة بالإعفاء سواء أكانت مستوردة أو مقتناة محليا.

وتستفيد من الإعفاءات الاستثمارات المنجزة في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة وكذا الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني خاصة عند استعمال تكنولوجيات متطورة، ومن شأنها أن تحافظ على البيئة وتحمى الموارد الطبيعية، وادخار الطاقة وتؤدي إلى تحقيق تنمية مستدامة وتتمثل هذه الإعفاءات في:

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار.
- تطبيق حق التسجيل بنسبة مخفضة فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادة في رأس المال.

فيما يخص الأشغال (ANDI)

- تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف بعد تقييمها من الوكالة المتعلقة بالمنشآت الضرورية لإنجاز المشروع.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية.
- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة وغير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

**أما بعد انطلاق الاستغلال:** (ولمدة عشر سنوات) تستفيد الاستثمارات المنجزة في المناطق التي تتطلب مساهمة الدولة ولمدة عشر سنوات مما يلي:

* معدل الضريبة على أرباح الشركات (IBS) يساوي 25 % ابتداء من سنة 2006.

* نسبة الرسم على النشاط المهني تساوي 2% (TAP) من رقم الأعمال.

* الإعفاء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار ابتداء من تاريخ اقتنائها.

* منح مزايا إضافية من شأنها أن تحسن تسهيل الاستثمار مثل تأجيل العجز وآجال الاهتلاك.

**2-الحوافز المالية غير الضريبية:**

تقدم دول المغرب العربي من بينها الجزائر حوافز مالية غير ضريبية، مكملة لتشجيع وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية على سواء وتتمثل هذه الحوافز فيما يلي:

**منح الاستثمار:** وتتمثل في منح دعم حكومي مباشر للاستثمار في شكل نسبة من نفقات المشروع.

تحدد نسبتها وفقا لعدة نقاط أهمها: حماية البيئة، التنمية الفلاحية، تطوير بعض الأقاليم والمناطق.

**تحمل مصاريف البنية الأساسية:** نصت جميع قوانين الاستثمار في دول المغرب العربي على التزام الدولة بتحمل مصاريف البنية الأساسية بصورة جزئية أو كلية .

ففي الجزائر تستفيد الاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة من تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف وبالنفقات المرتبطة بالمنشآت لأساسية الضرورية لانجاز الاستثمار والتنازل عن الأراضي التابعة للدولة والموجهة لانجاز مشاريع استثمارية (30أوت 2006 حدد شروط منح هذا الامتياز) وبالتالي تسوية مشكلة العقار بالنسبة للمستثمر الأجنبي.

**3-الحوافز الأخرى:** تتمثل فيما يلي:

- اختيار نظام الاهتلاك وترحيل العجز؛

- حوافز تشريعات العمل من عقود للعمل، التفاوض الجماعي على أن يكون الأجر القاعدي 12000دج، ممكن أن يوظف عمالة أجنبية في حالة عدم توفر المؤهلات بحصوله على رخصة عمل واقامة مؤقتة...الخ.
- الحوافز الممنوحة في المناطق الحرة؛
- حوافز صرف وتحويل الأموال الأجنبية: وقد ألزم المشرع الجزائري البنوك والمؤسسات المعتمدة على تنفيذ تحويل الأرباح والفوائد وعلاوات الحضور ومكافآت أعضاء الإدارة الأجانب بدون تأخير إلى بلدانهم.[1]

[1]بن حمو فايزة، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الميزان التجاري دراسة الحالة الجزائر، أطروحة دكتورة، كلية الاقتصادية والتسير والتجارية، قسم علوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2015-2016، ص-ص 21-23.

## المبحث الثاني: نظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

إن تدقيق النظر في مختلف الطروحات النظرية المفسرة والمحددة للدوافع الحاكمة لتوجه المستثمر الأجنبي إلى الاستثمار في الخارج، يتأكد من تنوعها وتباين الأسس التي تعتمد عليها في تفسير ذلك السلوك، لذا فمن خلال هذا الجزء سنحاول عرض أهم النظريات التي يزخر بها الفكر الاقتصادي حيث سوف نتطرق في المطلب الاول الى النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسكية. ثم نظرية دور الحياة والميزة الاحتكارية في المطلب الثاني، ونظرية عدم كمال السوق والنظرية الموقع في المطلب الثالث، وأخيرا نظرية توزيع المخاطر المطلب الرابع.

### المطلب الأول: نظرية الكلاسيكية والنيو كلاسيكية.

#### 1/نظرية الكلاسيكية:

من أهم روادها ريكاردو، الذي فسر الاستثمار في الخارج عند وجود تفاوت في العوائد بين بلدين، حيث ينتقل رأس المال من البلد ذو الإنتاجية لرأس المال العالية إلى البلد الذي يتميز بإنتاجية رأس المال الضعيفة إلى أن تصبح الإنتاجية الحدية من الرأس المال متساوية في كلا البلدين، وهنا تتوقف حركة رأس المال، وبالتالي ركزت هذه النظرية على التبادل الخارجي المبني على اختلاف النفقات النسبية لعوامل الإنتاج بين الدول، ولكنها لم توضح الأسباب التي تؤدي إلى هذا الاختلاف. وهذا ما أدى إلى مواصلة الدراسة، وتوصل فيما بعد كل من هيكشر وأولين إلى معرفة هذه الأسباب، وأضافا لها عنصرا الوفرة والندرة لتفسير قيام التبادلي الدولي. فحسب رأيهم يتم التبادل على أساس فكرة التخصص، فكل بلد يتخصص في إنتاج وتصدير المنتجات التي تتميز بوفرة عامل الإنتاج المتوفرة نسبيا، وبالتالي يتم الاستثمار الأجنبي المباشر في شكل تبادل السلع، فالنظرية الكلاسيكية ركزت أكثر على تفسير التجارة الخارجية وأهملت نوعا ما ظاهرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة.[1]

كما نجد أن الكلاسيك يفترضون الاستثمارات الأجنبية تحتوي على الكثير من المنافع، غير أنهذه المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات. كما أنالاستثمارات الأجنبية من وجهة نظرهم هي بمثابة مباراة من طرف واحد، حيث أن لفائز بنتيجتها الشركات متعددة الجنسيات وليس الدول المضيفة، حيث يستند الكلاسيك إلى عدد من المبررات يمكن تلخيصها فيما يلي:

[1] عليصوشة فايز، **تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي**، دراسة مقارنة بين الجزائر والصين، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، 2015/2014، ص 17.

- صغر حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول المضيفة بدرجة لا تبرر فتح الباب لهذا النوع من الاستثمارات.
- تميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح من عملياتها إلى الدول الأم بدلا من إعادة استثماراها.
- قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا توائم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- إنما تنتجه الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك قد لا تتلاءم ومتطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول المضيفة.
- قد يترتب على وجود الشركات متعددة الجنسيات اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع فيما يخص هيكل توزيع الدخول من خلال تقديمها أجور مرتفعة للعاملين فيها، مما يخلق الطبقة الاجتماعية.
- إنوجود الشركات متعددة الجنسيات قد يؤثّر بصورة مباشرة على سيادة الدولة المضيفة.
- خلق التبعية الاقتصادية لدول الأم لشركات متعددة الجنسيات.[1]

**2/ نظرية النيو كلاسيكية:**

تعتبِر النظرية النيو كلاسيكية أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ما هي إلا تحركات لرؤوس الأموال بين الدول، وتنشأ هذه التحركات نتيجة الاختلافات في أسعار الفائدة بين الدول، حيث تتحرك رؤوس الأموال من الدول ذات العائد المنخفض إلى الدول ذات العائد المرتفع مع افتراض وجود سوق المنافسة الكاملة، ويرجع اختلاف سعر الفائدة بين الدول إلى مسألة وفرة أو ندرة رأس المال في تلك الدول، بمعنى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتجه من البلدان التي تتسم بوفرة رأس المال أين تكون الإنتاجية الحدية له منخفضة إلى البلدان التي تتسم بندرته حيث تكون إنتاجيته الحدية مرتفعة.

لكن هذه النظرية تعرضت لعدة انتقادات يمكن تلخيصها فيما يلي:

- لم تميز هذه النظرية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، والنظرية بتحليلها تعامل الاستثمار الأجنبي المباشر من منطلق رأس المال المالي، ولم تأخذ بعين الاعتبار مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر كقائمة لا تتضمن رأس المال فقط، بل وأيضا التكنولوجيا والمهارة والإدارة؛

[1] حمزة بن حافظ، المرجع السابق، ص 65-66.

- لم تستطع النظرية أن تشرح قيام الاستثمار الأجنبي المباشر بين دولتين في نفس الوقت، كما لم تقدم تفسيرا لتفضيل قيام الشركات بالاستثمار في الخارج بدل التصدير؛
- افترضت هذه النظرية وجود المنافسة الكاملة، وهي حالة غير محققة في كل الظروف.[1]

قامت النظرية النيو كلاسيكية على أساس الافتراضات الكلاسيكية والمتعلقة أساسا بفرضية المنافسة الكاملة، واعتبرت أن الأسواق المالية في مختلف الدول غالبا منعزلة عن بعضها البعض وليست بالقدر العالي من التطور في الكثير من الدول خاصة النامية منها، وأكدت على أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي بمثابة تحركات دولية في رأس المال، وذلك بسبب اختلاف أسعار الفائدة، اذ ترتفع معدلات الفائدة في الدول النامية، نظرا لندرة رؤوس الأموال فيها، ويعتبر أولين 1933 أول من قدم شرحا لتحركات رأس المال الدولي، والذي أوضح أن أهم عنصر محرك لتصدير واستيراد رأس المال هو بالتأكيد راجع لاختلاف سعر الفائدة، وأرجع اختلاف سعر الفائدة إلى مسألة إتاحة أو وجود رأس المال أو إنتاجية رأس المال.[2]

**المطلب الثاني: نظرية دور الحياة والميزة الاحتكارية.**

- **نظرية دور الحياة:**

لقد كان لعلماء الاقتصاد الفضل الكبير في تقديم وتطوير هذه النظرية وذلك خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وقد ظهر تصوران، يتضمن أولهما ثلاث مراحل هي المنتوج الجديد، المنتوج النامي، المنتوج الناضج، أما التصور الثاني فقد قدمه ريموند فيرنون Raymond Vernon من جامعة هارفارد الأمريكية عام 1966، وكانت نقطة الانطلاق لفيرنون د ليست الشركة ككل، ولكنه المنتج(1)، وتقوم هذه النظرية على مفهوم أن كل سلعة من السلع التي تنتجها الشركات تمر بمراحل حياتية من لحظة وصولها إلى السوق التجاري وحتى زوالها منه (الظهور، النمو، النضوج، الانحدار ثم الزوال) وتعتمد هذه النظرية على التفسير الديناميكي للعلاقة الموجودة بين التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، واستعراض مبررات التجارة الدولية ودوافع الشركات العابرة للقارات وراء الاستثمارات الأجنبية المباشرة من ناحية، ومن ناحية

[1] جابر سطحي، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين المزيجالتسويقي للمؤسسات الجزائرية**، دراسة حالة مؤسسة موبيليس جازي وأوريدو، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر– بسكرة–، 2018/2017، ص 3، 4.

[2] أ.م. د. جواد كاظم البكري، **أثر مؤشر الحرية الاقتصادية على مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر**، دراسة قياسية للمدة 1995–2010أنموذجي تونس والبحرين، ص 55.

أخرى كيفية وأسباب انتشار الابتكارات والاختراعات الجديدة والتكنولوجيا المتقدمة خارج حدود الدولة الأم.[1]

تسعى هذه النظرية إلى تفسير أسباب انتشار ظاهرة الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية بصفة خاصة والدول المتقدمة بصفة عامة، كما تبحث في دوافع الشركات متعددة الجنسيات من وراء الاستثمارات الأجنبية.

حيث يرى الاقتصادي الأمريكيVernon أن أهم شرط في سوق احتكار القلة هو اختلاف دوال الإنتاج، وعلى اعتبار أن هناك تفاوتا بين الدول، هذا ما يكسب بعض المؤسسات ميزة تكنولوجية تسمح له باحتكار سوق السلع، وهذا ما يدفع إلى الاستثمار الخارجي في مرحلة من مراحل دورة حياة المنتج.

فالمنتج يمر بمجموعة من المراحل خلال دورة حياته، بداية من تقديمه إلى الأسواق كمنتج جديد من قبل إحدى المؤسسات القائمة في دولة متقدمة إلى أن تستطيع الدول النامية إنتاج نفس المنتج وتصديره إلى أسواق الدول الأجنبية .

ويقسم Vernon دورة حياة المنتج إلى ثلاثة مراحل رئيسية بدءا من دخول المنتج إلى السوق وهي:

- مرحلة المنتج الجديد.
- مرحلة المنتج الناضج.
- مرحلة المنتج النمطي.

وتبدأ المرحلة الأولى عندما تتوفر مجموعة من الشروط التي تمكن إحدى الشركات في الدول المتقدمة من إنتاج منتج جديد، وتتمثل هذه الشروط في:

1- اتساع نطاق السوق الداخلي.
2- ارتفاع متوسط دخل الفرد حتى يمكن توفير طلب داخلي كاف على هذا المنتج.
3- ضرورة توفر مجموعة من الخبراء والعلماء والفنيين ومعامل البحوث والأموال الكافية لتمويل نشاط البحث والتطوير.

و في هذه المرحلة يكون حجم الإنتاج من المنتج الجديد يفوق مستوى الطلب المحلي، هذا ما يدفع بالمؤسسات المنتجة إلى محاولة البحث عن أسواق خارجية لتصدير هذا المنتج إلى دول أخرى، و في هذه الحالة يمكن للمؤسسات أن تصدر دون أية مشاكل و ذلك لعدم وجود منافسة ،و عندما يتم تسويق المنتج في معظم الأسواق العالمية بعد تجربته و إشباعه لحاجات أو رغبات أو تفضيلات المستهلكين في

[1] جابر سطحي، مرجع السابق، ص57.

هذه الأسواق، تبدأ هنا المرحلة الثانية و يسمى المنتج في هذه المرحلة بالمنتج الناضج، حيث يمكن إنتاجه في الدول الأخرى، و تقوم المؤسسات المخترعة بالاستثمار في الدول الأجنبية لإنتاج هذا المنتج و هذا بهدف تخفيض نفقات الإنتاج و النقل، و المحافظة على حصتها في الأسواق العالمية بسبب ظهور منافسين جدد. ويتم اختيار الدول التي يتم الاستثمار فيها على أساس تكاليف الإنتاج، أي الدول ذات تكاليف الإنتاج الأقل .

أما المرحلة الثالثة فتبدأ عندما يصبح المنتج نمطيا وتسود الأسواق حالة من المنافسة الكاملة نتيجة نجاح المؤسسات الأجنبية في إنتاجها، وهنا تبدأ صادرات مؤسسات الدول المخترعة في الانخفاض وتضعف قدرتها على الاستمرار في مواجهة المنافسة نتيجة لارتفاع تكاليف الإنتاج مقارنة بتكاليف الإنتاج في دول أخرى، كما أن انتقال المؤسسات المخترعة إلى الدول المتقدمة الأخرى و الدول النامية للاستثمار بها يجعل هذه الأخيرة قادرة على تصدير هذا المنتج إلى أسواق الدول المخترعة (بعدما كانت هي المصدرة لهذا المنتج) و إلى دول أخرى.[1]

**الشكل رقم 01:** دور حياة المنتج

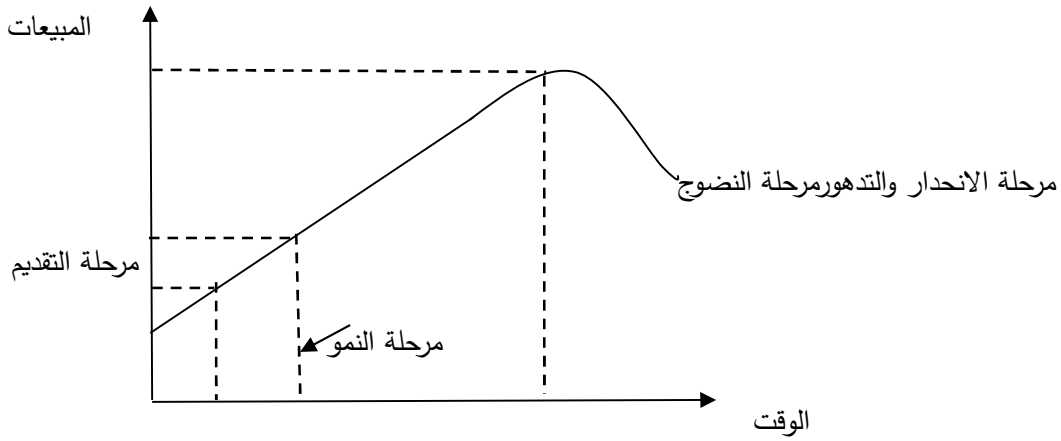


المصدر: من إعداد الباحثة.

- **الميزة الاحتكارية:**

تعتمد هذه النظرية على فرضية التدويل في تفسيرها للأسباب التي تؤدي بالشركات المتعددة الجنسيات إلى اللجوء للاستثمار الأجنبي المباشر، وتركز هذه النظرية على فكرة أن الشركات المتعددة الجنسيات تمتلك قدرات وإمكانيات خاصة ال تتمتع بها الشركات المحلية بالدول المضيفة، كما أن هناك عوائق مثل عدم كمال السوق تمنع الشركات المحلية من الحصول على تلك المميزات، ويذكر أن تلك المميزات تجعل

[1] عليصوشة فايز، المرجع السابق، ص 19-20.

الشركات تحصل على عائدات أعلى من الشركات المحلية، ومن تلك المميزات التنافسية إنتاج شركة معينة لسلعة متميزة ال يمكن للشركات المحلية أو الشركات المنافسة الأخرى إنتاجها بسبب فجوة المعلومات أو حماية العالمة التجارية أو مهارات التسويق.[1]

ويرى هاربرتهايمر Hymer Herbertأن الشركات تتجه للاستثمار بالخارج فقط إذا تمتعت بمميزات لا تتمتعبها الشركات المحلية بالدول المضيفة، كما ينبغي أن تكون هناك عوائق تمنع الشركات المحلية من الحصول على المميزات التي تتمتعبها الشركات الأجنبية التي تمكنها من المنافسة والحصول على عائدات أعلى من تلك التي تحصل عليها الشركات المحلية بالسوق الخارجي.

ويمكن أن تأخذ الميزات التنافسية العديد من الأشكال. فعلى سبيل المثال تقوم الشركة بإنتاج منتجات متميزة والتي لا يمكن للشركات المحلية أو حتى الشركات الأجنبية العاملة بذات السوق من إنتاج مثلها بسبب فجوة المعلومات والإمكانيات التكنولوجية أو العلامة التجارية، أو انخفاض تكلفة الوحدة بسبب حجم الإنتاج الكبير، أو الميزات الإدارية ومهارات التسويق التي تتمتع بها الشركة.[2]

وقد تطورت هذه النظرية ولكن تطورها ظل في سوق احتكاري ولم تراع النظرية السوق اليابانية، حيث تقوم شركات صغيرة متوسطة الحجم في ظل هياكل سوق تنافسية نسبيا، ويركز هذا النموذج على نقل التكنولوجيا المكثفة لعنصر العمل، بعكس النموذج الأمريكي الذي يعتمد على الحجم وتقليل لعنصر العمل والميزة التنافسية، ولم تشرح كذلك الحكمة في أن الإنتاج الخارجي هو أفضل وسيلة للاستفادة من المزايا الاحتكارية للشركة.[3]

**المطلب الثالث: نظرية عدم كمال السوق والنظرية الموقع.**

**❖ نظرية عدم كمال السوق:**

إن الدافع الرئيس للاستثمار في الخارج يكمن أساسا في تمتع الشركات المستثمرة "بمجموعة من المزايا الاحتكارية أو شبه الاحتكارية مثل التقدم التكنولوجي، القدرة على تنويع المنتجات، توافر رؤوس الأموال، الإنفاق الضخم على البحوث و التطوير، توفر المهارات الإدارية و التنظيمية... الخ و ذلك بالمقارنة بالشركات الوطنية في الدول المضيفة، بحيث تكون هذه المزايا عوضا لها عن المخاطر التي

[1] بكطاش فتيحة، مقالتي سفيان، **المقاربة النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر**،21 جوان 2014، ص 90.

[2] جمال بلخباط، **جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي**، دراسة مقارنة بين المغرب والجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر – باتنة–، 2015/2014، ص 47.

[3] بكطاش فتيحة، مقالتي سفيان، مرجع السابق، ص 91.

تواجهها نتيجة استثمارها في الخارج، و بحيث تفوق المنافع الناجمة عن ممارستها الإنتاج في الخارج أية وسائل أخرى قد تلجأ إليها في نشاطها الخارجي سواء في التصدير أو منح التراخيص".[1]

تم صياغة هذه النظرية من طرف الاقتصادي الكندي "ستيفن هايمر" HymerStephaneفي سنة 1960، محاولة منه لتفسير كيفية قيام الشركات بالاستثمار في الخارج في ظلّ عيوب الأسواق المتميزة بالنقائص.

"هايمر" بدأ تفسيره في هذا الشأن انطلاقاً من الانتقادات التي وجهها إلى النظريات الكلاسيكية فيما يخص انتقال رؤوس الأموال من الدول التي يتوفر فيها عنصر رأس مال بكثرة ومعدل فائدة ضعيف إلى ذلك التي تمتاز بقدرة هذه العناصر ومعدل فائدة مرتفع.

كما تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية، بالإضافة إلى نقص العرض من السلع فيها. كما أنالشركات الوطنية في الدول المضيفة لا تستطيع منافسة الشركات الأجنبية في مجالات الأنشطة الاقتصادية أو الإنتاجية المختلفة أو حتّى فيما يختص بمتطلبات ممارسة أي نشاط وظيفي في منظمات الأعمال أي أنتوافر بعض القدرات أو جوانب القوة لدى الشركة متعددة الجنسيات بالمقارنة بالشركات الوطنية في الدول المضيفة يعتبر أحد العوامل الرئيسية التي تدفع هذه الشركات نحو الاستثمارات الأجنبية. أو بمعنى آخر أنإيمان هذه الشركات بعدم قدرة الشركات الوطنية بالدول المضيفة على منافستها تكنولوجياً أو إنتاجياً أو مالياً أو إدارياً يمثل أحد المحفزات الأساسية التي تكمن وراء قرار هذه الشركات الخاص بالاستثمار أو ممارسة أي أنشطة إنتاجية أو تسويقية في الدول النامية. كما يفترض هذا النموذج النظرة الشمولية لمجالات الاستثمار الأجنبي فضلاً عن أنالتملك المطلق لمشروعات الاستثمار هو الشكل المفضل لاستغلال جوانب القوة لدى الشركات متعددة الجنسيات.[2]

بالإضافة إلى ما سبق فإن هذه النظرية اكتفت بشرح وتفسير عملية التدويل في قطاع الإنتاج وأهملت قطاع الخدمات الذي أصبح يحتل الجزء الأكبر من النشاط الاقتصادي، كما أنها ركزت على عنصر التكنولوجيا كميزة واحدة تتميزبها الشركات العالمية، لكن في واقع الأمر نجد أن هذه الشركات تتوفر على مجموعة كبيرة من المميزات والإمكانيات.

[1] عبد الكريم بعداش، **المرجع السابق**، ص 86.

[2] حمزة بن حافظ، المرجع السابق، ص 72.

❖ **نظرية الموقع:**

تفترض هذه النظرية بأنّ المزايا الخاصة للشركة والتدويل هي معطاة، وتركّز على عوامل الموقع كما تحلل سبب قيام الشركات بالإنتاج في الخارج، والدراسات الأولى جاءت من طرف Horst في 1972 الذي اختبر الاستثمارات الأمريكية في كندا و وجد بأنّه من بين أهمّ أسباب قيام تلك الشركات بالاستثمار في كندا هو الاستيلاء على الموارد الطبيعية، حيث تحصل الشركات التي توجّه نشاطاتها إلى المواقع التيتتوفر فيها تلك الموارد على مزايا بالمقارنة مع الشركات الأخرى في الولايات المتحدة الأمريكية ، كما ترى هذه النظرية بأنّ الاستثمار الأجنبي المباشر يوجد بسبب عدم التحرّك الدولي لبعض عوامل الإنتاج مثل العمل والموارد الطبيعية، و يقود عدم تحرّكها إلى التموقع المرتبط بالاختلافات في تكاليف عوامل الإنتاج، لهذا تجذب بعض الدول مثل الهند الإنتاج الكثيف العمل مثل النسيج.[1]

كما تهتم نظرية الموقع باختيار الدولة المضيفة حيث تركز على المحددات والعوامل الخاصة بالبيئة وبالموقع التي تؤثر على قرارات إقامة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة نظرا لارتباط هذه العوامل بتكاليف إقامة المشروع وإنتاجه وتشغيله وتسويقه وإداراته. وهذا ما أكده جون دنينغ J.Dunning في تفسيره لنظرية الموقع فأوضح أنها تهتم بتكاليف العملية الإنتاجية والتسويقية والعوامل المرتبطة بالسوق، اذ أن العوامل الموقعية تؤثر على قرارات الشركات العابرة للقارات للاستثمار المباشر في إحدى الدول المضيفة، وكذلك الاختيار بين هذا النوع من الاستثمار وبين التصدير لهذه الدولة وغيرها من الدول المضيفة، ومن بين هذه العوامل، العوامل التسويقية، العوامل ذات الصلة بالتكاليف، عوامل الإجراءات الحمائية، والعوامل المرتبطة بالبيئة.[2]

وتركز هذه النظرية على العوامل التي تدفع الشركات متعددة الجنسيات إلى الاستثمار في الخارج، وهي العوامل المتعلقة بالمزايا المكانية للدول المضيفة للاستثمار، وهي تؤثر على كل من قرار الشركات متعددة الجنسيات بالاستثمار الأجنبي المباشر في إحدى الدول المضيفة وأيضا على قرارها الخاص بالمفاضلة بين هذا النوع من الاستثمار وبين التصدير أو بيع التراخيص لهذه الدولة وغيرها من الدول المضيفة، كما تشمل هذه العوامل كافة العناصر المرتبطة بتكاليف الإنتاج والتسويق والإدارة بالإضافة إلى العوامل المرتبطة بالسوق وذلك على النحو التالي:

---

[1] معط الله سهام، **أثر الحرية الاقتصادية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد– تلمسان–، 2017/2016، ص 32.

[2] أ.م. د. جواد كاظم البكري، المرجع السابق، ص 57.

- **العوامل المرتبطة بالتكاليف:** مثل مدى توفر الأيدي العاملة، وانخفاض تكلفة العمالة، القرب من المواد الخام، مدى انخفاض تكاليف النقل والمواد الخام والسلع الوسيطة والتسهيلات الإنتاجية الأخرى.
- **الحوافز والامتيازات والتسهيلات:** التي تمنحها الحكومة المضيفة للمستثمرين الأجانب.
- **ضوابط التجارة الخارجية:** مثل التعريفة الجمركية، نظام الحصص، القيود الأخرى المفروضة على التصدير والاستيراد.
- **العوامل التسويقية:** مثل مدى توافر منافذ للتوزيع ووكالات الإعلان ودرجة المنافسة.
- **العوامل المرتبطة بالسوق:** مثل حجم السوق ومدى اتساعها ونموها في الدولة المضيفة.
- **العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار:** مثل مدى قبول الاستثمارات الأجنبية، والاستقرار السياسي، مدى استقرار سعر الصرف، نظام الضرائب، توفر البنية الأساسية، القيود المفروضة على ملكية الأجانب الكاملة لمشروعات الاستثمار.
- **عوامل أخرى:** مثل المبيعات المتوقعة، الأرباح المتوقعة، الموقع الجغرافي، مدى توفر الموارد الطبيعية، القيود المفروضة على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال إلى الخارج.

يلاحظ على هذه النظرية تركيزها على الجوانب المكانية للدولة المضيفة، متجاهلة المزايا المتعلقة بالشركات المستثمرة التي تدفعها إلى الاستثمار في الخارج، وهذه تشكل محددا رئيسيا لإتمام العملية الاستثمارية.[1]

**المطلب الرابع: نظرية توزيع المخاطر.**

ركز كوهين عام 1975 على فكرة توزيع المخاطر في شرح أسباب حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر فوفقا لهذه النظرية، الشركات تستثمر بالخارج وذلك بغرض زيادة أرباحها من خلال تخفيض حجم المخاطر التي تواجهها فعملية تخفيض المخاطر تتم من خلال التوزيع للأنشطة و من ثم تختلف عوائد الاستثمار من بيئة استثمارية الى أخرى فهي فكرة مشابهة للفكرة العامية القائلة بعدم وضع البيض في سلة واحدة وبالتالي تقوم شركة توزيع لاستثماراتها من خلال الاستثمار في دولة متعددة حيث أن اقتصاديتها غير متشابهة وغير مرتبطة مع بعضها البعض بالرغم من أن هذه النظرية تجد جانبا من التطبيق في حياتنا المعاصرة، إلا أن ما حدث بالولايات المتحدة الأمريكية خلال سبتمبر 2001 كان بمثابة ضربة قاضية للعديد من الشركات الدولية الكبرى العاملة بالولايات المتحدة خاصة تلك التي تعمل لخدمة السوق الأمريكي فما حدث بالولايات المتحدة لم يؤثر فقط على السوق و الاقتصاد الأمريكي و إنما على كافة الأسواق العالمية ومن ثم لن يغير من الأمر شيء لو قامت الشركة بتوزيع أنشطتها في دول أخرى غير

[1] جمال بلخباط، المرجع السابق، ص 51.

الولايات المتحدة، كما أن النظرية لم تستطع تقديم تفسير مقنع للحكمة من قيام الشركة الاستثمار المباشر بدلا من الاستثمار غير المباشر في عملية توزيع مخاطرها.[1]

ترتكز هذه النظرية على الدوافع والعوامل التي تحدد اختيار الدولة المضيفة للاستثمار، وذلك بناء على عوامل تؤثر في الطلب والعرض في تلك الدولة، وعليه تبحث هذه النظرية في الدوافع المتعلقة بالمزايا المكانية للدول المضيفة للاستثمار، وهي تؤثر على كل من قرار الشركات بالاستثمار الأجنبي المباشر في إحدى الدولة المضيفة، وكذلك على قرارها الخاص بالمفاضلة بين هذا النوع من الاستثمار وبين التصدير لهذه الدولة وغيرها من الدول المضيفة.

كما تشمل العوامل كافة العناصر والمحددات المرتبطة بتكاليف الانتاج والتسويق والإدارة بالإضافة الى العوامل المرتبطة بالسوق.[2]

[1] صياد شهيناز، المرجع السابق، ص 18.

[2] شريط كمال، **واقع الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدول العربية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوره في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر3، 2014/2013، ص 36.

**خلاصـة:**

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، وتعطي صاحبها حق التملك و الإدارة للمشروع الاستثماري، و نظرا لأهميته قدمت العديد من النظريات لشرح أسباب هذه الظاهرة، في هذا الإطار اتجهت معظم الدول إلى فتح أبواها أمامه قصد استقطابه، و بما أن الكثير من الدول النامية عانت و لا زالت تعاني من مشكل المديونية و العجز في تمويل استثماراتها فقد اتخذته كوسيلة بديلة لإنعاش اقتصادياتها، و من أجل تحقيق ذلك كان لابد من إعادة النظر في مناخها الاستثماري الذي له دور كبير في جذب هذه الاستثمارات.

# الفصل الثاني: التشغيل

**تمهيد:**

تعد مشكلة البطالة من أصعب المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها دول العالم على اختلاف درجة تقدمها، وهي إحدى أهم التحديات التي تواجهها والتي تلقى اهتمام الخبراء، الاقتصاديين وصانعي السياسات الاقتصادية، وذلك لما لها من كبير الأثر على تطور ورفاه المجتمعات، لذلك تسعى مختلف الدول إلى وضع استراتيجيات وخطط لتحقيق أكبر عدد من مناصب الشغل في ظل الارتفاع الكبير لطالبي العمل.

من أجل ضبط وتنظيم سوق العمل، تقوم الأجهزة الحكومية بوضع سياسات للتشغيل، تهدف وتسعى من وراءها إلى التقليل من حدة البطالة، وذلك بإشراك كافة الفاعلين في سوق العمل من خلال الأطر القانونية والمؤسساتية.

وسوف نتطرق خلال هذا الفصل:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتشغيل.

المبحث الثاني: نظريات المفسر لسياسة التشغيل.

## المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتشغيل.

تعتبر سياسة التشغيل انها مجمل التشريعات والقرارات الحكومية والاتفاقيات الثلاثية الأطراف (الحكومة، أصحاب الأعمال، العمال) الهادفة الى التنظيم ووضع الضوابط والمعايير لأداء سوق العمل، كما يشير مفهوم سياسات التشغيل إلى " مجموع التدخلات التي تقوم بها السلطات العمومية في سوق التشغيل بغرض التحسين في أداءه والتقليص من الاختلالات التي يمكن أن تبرز في السوق.

### المطلب الأول: مفهوم التشغيل وقياسه.

#### أولا: مفهوم التشغيل.

للتشغيل مفهومين، مفهوم تقليدي ومفهوم حديث؛ فالمفهوم التقليدي يعني أنه "تمكين الشخص من الحصول على العمل والاشتغال به في مختلف الأنشطة الاقتصادية بعد الحصول على قدر معين من التدريب والتأهيل والتكوين".

أما في المفهوم الحديث فيرى "أن التشغيل لا يعني العمل فقط، بل يشمل الاستمرارية في العمل، ويعطي له الحق المشاركة والتمثيل في مختلف التنظيمات والحق في الضمان الاجتماعي، وله الحق في رفع مستوى مؤهلات عن طريق التكوين والتدريب والتقاعد حسب الشروط التي يوضحها القانون.[1]

وعرفته الاتفاقية الدولية رقم 12 لسنة 1964 بأن التشغيل هو التوظيف الكامل والاستغلال الأمثل للموارد البشرية كما أنها عرفته بأفق واسع ارتكز على مفهوم التنمية الاقتصادية والاستغلال الأمثل للعنصر البشري في نمو الاقتصاد وعلى ضمان العمل لكل شخص راغب فيه، وان يكون العمل منتجا، وأن يتم اختيار هذا العمل بحرية وإمكانية اكتساب المؤهلات الضرورية لممارسة العمل المناسب لتستعمل فيه هذه المؤهلات.[2]

**مفهوم سياسة التشغيل:** هي الأسلوب الذي يتبناه المجتمع إزاء توفي رفرص العمل للقوى العاملة المتاحة وفي إعداد وتكوين أفرادها وفي تنظيم العلاقات بين العمال وأرباب العمل (أفراد كانوا أو مؤسسات عامة أو خاصة) عن طريق التعليمات والقواعد والقوانين وتعكس إيديولوجية النظام الاقتصادي والاجتماعي القائم ونظرته للعمل وحق المواطن فيه.

---

[1] أ. سعدية زايدي، **سياسة التشغيل في الجزائر**، مجلة العلوم الاجتماعية والسياسية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، العدد 13، 2017، ص187.

[2] بن عمار حسيبة وموساوي عبد النور، **سياسة التشغيل في الجزائر بين السياسات الحاملة والسياسات النشيطة في الفترة 1999-2016**، مجلة دراسات الاقتصادية، المجلد6، العدد 1، 2019، ص185.

كما تعرف أيضا بأنها السياسة التي تهدف إلى تحقيق العمالة الكاملة وتنمية العمل نموا متناسقا في مختلف الصناعات والمناطق.[1]

ولقد عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سياسة التشغيل على أنها سياسة تغطي كامل السياسة الاقتصادية والاجتماعية، وتتمثل في مجمل الوسائل المعتمدة من أجل إعطاء الحق في العمل لكل إنسان، وكذا تكييف اليد العاملة مع احتياجات الإنتاج.[2]

سياسة التشغيل لا تعتبر فقط من سياسات الاقتصاد الكلي، كما أنها ليست سياسة قطاعية أو سياسة لسوق العمل فحسب، وإنما هي "عبارة عن مجموعة من الإجراءات تصمم وتطبق على مستوى كل من السياسات السابقة الذكر أي أنها تندرج ضمن كل من سياسات الاقتصاد الكلي ومن السياسات القطاعية، فضلا عن سياسة اقتصاد السوق ويكون الهدف من هذه الإجراءات أن تشترك كل سياسة من السياسات المذكورة في النهوض بالتشغيل.

يعطي هذا المفهوم مجالا أوسع لسياسات التشغيل، فهي حسبه لا تنحصر فقط في اإلجراءات والتدابير التي تتخذ وتنفذ على مستوى سوق العمل بل تتعداها لتشمل الإجراءات والتدابير التي تتخذ وتنفذ على مستوى السوق الإقتصادي ككل، وبالتالي، سياسات التشغيل هي تلك السياسات التي تطبق على مستويين هما:

- مستوى السياسات االقتصادية الكلية؛
- مستوى سياسات سوق العمل.

**1- على مستوى السياسات الإقتصادية الكلية:**

تعرف السياسة الاقتصادية الكلية بأنها:" مجموع القرارات التي تتخذها السلطات العمومية بهدف توجيه النشاط في اتجاه مرغوب فيه"، ويمكننا التمييز بين عدة أنواع للسياسات الاقتصادية وذلك حسب الأجل، حيث هناك السياسة الإقتصادية الظرفية، والسياسة الإقتصادية الهيكلية:

❖ **السياسة الاقتصادية الظرفية:**

تهدف هذه السياسة إلى استرجاع التوازنات االقتصادية الكلية في الأجل القصير، وهناك مجموعة من السياسات الظرفية التي تستخدمها السلطات لتحقيق هذا الهدف والتي نذكر منها:

[1] د. عجاس سهام، **الواقع سياسة التشغيل في الجزائر ومحاربة البطالة**، دراسة لبرامج وآليات سياسة التشغيل، جامعة الجيلالي اليابس – سيدي بلعباس، ص 229.

[2] حمزة عبد القادر، **ترشيد السياسة العامة للتشغيل في الجزائر**، مذكرة نيل شهادة ماجستير في العلوم السياسة والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسة والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر-3-، 2014/2013، ص 66.

- سياسة الإستقرار.

- سياسة الإنعاش؛

- سياسة الإنكماش.

- سياسة التوقف ثم الذهاب.

❖ **السياسة الإقتصادية الهيكلية:**

تهدف السياسات الإقتصادية الهيكلية إلى تكييف االقتصاد الوطني مع تغيرات المحيط الدولي، وتمس هذه السياسة كل القطاعات الإقتصادية. كما أنها مجال الإستراتيجية التنموية التي تهدف للمدى البعيد مثل سياسة البحث العلمي وتطوير الرأسمال البشري والسياسة الصناعية وتوزيع المداخيل... الخ.

2- **على مستوى سياسات سوق العمل:**

وتتمثل في مجموع الأجهزة والبرامج التي وضعت خصيصا للتحسين من أداء سوق العمل بشكل مباشر، كالأجهزة الداعمة للمبادرة المقاولاتية على سبيل الذكر لا الحصر "الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب"، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة" ...، أو تلك البرامج الداعمة للعمل المأجور كجهاز المساعدة على الإدماج المهني الذي تم اعتماده سنة 2008.[1]

بعض المفاهيم الرئيسية ذات العلاقة المباشرة مع التشغيل ومن أهمها:

***تعريف سوق العمل:** يعرف على أنه عملية التفاعل ما بين الطلب والعرض التي تحدد شروط العمل ومستوى التشغيل والأجور وتوزيعالعمالة على مختلف الوظائف والصناعات وأصحاب العمل. وهو يتطلب توافر عنصري الطلب والعرض حتى يصبح سوقا بالمعنى الاقتصادي.

- **عرض العمل:** هو عدد العمال القادرين على العمل والراغبين فيه من خلال فترة معينة.
- **الطلب على العمل:** إن الطلب على العمل على المستوى الكلي يمثل قدرة الاقتصاد الوطني على توظيف الأيدي العاملة عند أجر حقيقي معين، ومن وجهة نظر صاحب العمل حقيقي معين وفي فترة زمنية معينة.

[1] ليندة كحل الراس، سياسات التشغيل وسوق العمل في الجزائر خلال الفترة **2000-2010**، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014/2013، ص-ص 58-59.

*** تعريف البطالة:**

**حسب المكتب الدولي للعمل (BIT):** تتكون فئة البطالين من كل الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم ما بين 16 و59 سنة ووجدوا أنفسهم في يوم معين أو أسبوع معين في إحدى الفئات التالية:

- بدون عمل: أي فئة الذين لا يعملون مقابل أجر.
- تاح للعمل: أي الذين باستطاعتهم العمل فورا.
- يبحث عن عمل: أي الأشخاص الذين اتخذوا خطوات محددة للحصول على عمل خلال فترة معينة للدلالة على جدية البحث.

**حسب الديوان الوطني للإحصائيات (ONS):** يعتبر الشخص بطالا إذا توفرت فيه المواصفات التالية: أن يكون في سن يسمح له بالعمل (بين 15 و64 سنة)، أن لا يملك عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي أي أنه لم يزاول أي عمل ولو لمدة ساعة واحدة خلال فترة إجراء التحقيق. كما يجب أن يكون في حالة بحث عن العمل، حيث أنه قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على العمل وأن يكون على استعداد تام للعمل ومؤهلا له.[1]

**ثانيا: قياس التشغيل**

إن معدل التشغيل عبارة عن مقياس يبين لنا عدد المشتغلين من كل مائة فرد مقيم، مقلوبه عبارة عن معدل الإعالة والذي يبين عدد الأفراد الذين يعيلهم شخص واحد بالمتوسط، تظهر أهمية هذا المؤشر في كون أن توفير منصب شغل واحد هو توفير لقمة العيش لعيال هذا الشخص.

يختلف مفهوم التشغيل أو البحث عن الشغل في الدول النامية عن مفهومه في الدول المتقدمة، حيث أنه في الدول النامية يوجد عدد كبير يشتغل جزئيا، في عمليات ذات إنتاجية متدنية وفي أعمال غير نظامية.

ثمة ظاهرة أخرى تؤثر على معدل الشغل في الدول النامية، هي المساهمة المتدنية للمرأة في القوى العاملة، ووجود عدد لا بأس به من العمال الذين لا يبحثون عن العمل، لاقتناعهم بعدم وجود مناصب عمل تليق بهم، ووجود قطاع غير رسمي وغير مدون في البيانات الرسمية للدولة.

في بعض الدول الصناعية مثل الولايات المتحدة الأمريكية، بنسب معدل الشغل إلى القوة العاملة المدنية فقط، أي بعد استبعاد من يعملون في القوات المسلحة، وفي بعض الدول ينسب المعدل إلى إجمالي قوة العمل بمن فبهم الذين يعملون في الجيش.

[1] بن عمار حسيبة وموساوي عبد النور، **المرجع السابق**، ص 185.

في الجزائر، فإن معدل الشغل ينسب إلى كل القوى العاملة، باستثناء الأطفال الأقل من 15 سنة.

ما فيما يخص مساهمة المرأة، فإننا لا نتفق مع الرأي السابق في نظرته للمساهمة المتدنية للمرأة في القوى العاملة، حيث نلاحظ أن الفترة الممتدة من 2010 –2014 ،شهدت مساهمة المرأة في القوى العاملة أعلى مستوياتها في الجزائر، هذا من خلال سياسة التشغيل التي اعتمدتها الدولة الجزائرية، حتى أنها أعطت للمرأة الماكثة بالبيت فرصا للمشاركة في التنمية، من خلال منح قروض مالية أو عتاد وأجهزة لمزاولة أنشطة مختلفة (مشاغل للخياطة، أجهزة للحلاقة، فتح رياض الأطفال، مدارس لتعليم الطبخ...إلخ)، بالتالي خلق فرص شغل منتجة على المستوى المحلي، ومنها تخفيض من مستوى البطالة.[1]

قبل تطرقنا الى معدل التشغيل تجدر الإشارة أولا الى معدل النشاط.

أ- **معدل النشاطTA**: يمكن تحديد معدل النشاط الإجمالي بقسمة عدد السكان النشطين على حجم السكان الإجمالي وهو يعبر عن حجم القوى العاملة من كل 100 ساكن، إلا أن هذا المعدل لا يعبر عن النشاط الحقيقي للسكان لأننا أدمجنا أفرادا لا يسمح لهم القانون بمزاولة العمل في حساب هذا المعدل. لهذا نلجأ إلى مقياس أكثر دقة وهو معدل النشاط الصافي والذي يعبر عن حجم القوى العاملة من كل 100 فرد من السكان الذين هم في سن العمل ويعكس درجة حب العمل بين السكان وإلى حد ما حالة النشاط الاقتصادي من ركود أو انتعاش بالإضافة إلى معتقدات المجتمع. يعطى هذا المعدل رياضيا بالصيغة التالية:

**معدل النشاط = الفئة النشطة / الفئة الكلية**

ويتوقف هذا المعدل على العوامل المؤثرة في البسط والمقام أي العوامل التي تؤثر في حجم السكان النشطين وحجم السكان في سن العمل، ونذكر من بينها

- القوانين التي تحكم سن العمل المسموح به والمدة الإجبارية للتعليم.
- القوانين التي تحكم ظروف التوقف عن العمل (سن التقاعد العادي والمسبق).
- مدى مشاركة النساء في اليد العاملة.
- الظرف الاقتصادي وما يتميز به من ركود أو انتعاش.
- نظام التأمين على البطالة.

[1] كوثر زيادة، واقع سياسة التشغيل في معالجة البطالة في الجزائر من خلال المخطط الخماسي 2010-2014، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي-، 2018/2017، ص ص:38-39.

- معدل الزيادة الطبيعية للسكان وتطور مؤشر الأمل في الحياة.

**ب- معدل التشغيل:** نعبر عنه بالنسبة بين الفئة العاملون وعدد أفراد الفئة النشطة، أي يقيس نسبة العاملين من الفئة النشطة حيث:

**معدل التشغيل = العاملون / الفئة النشطة**

ويمكن حساب معدل التشغيل كأنه مكمل لمعدل البطالة بالنسبة للفئات النشطة.[1]

| |
|---|
| معدل التشغيل% = 1- معدل البطالة % |

**المطلب الثاني: أنواع وأبعاد سياسة التشغيل.**

**أولا: أنواع سياسة التشغيل.**

- **سياسة التشغيل النشطة:**

تتضمن سياسة التشغيل مجموع التدابير التي تسهل توظيف المزيد من العمالة من طرف المؤسسات، حيث تتوجه هذه التدابير بشكل خاص نحو ترقية سوق العمل بشكل تجعله يستجيب إلى الظروف التي تعيشها هذه المؤسسات. وعلى هذا الأساس، تتميز سياسات التشغيل غالبا بكونها سياسات ذات طابع هيكلي ألنها تستهدف نزع العراقيل التي تحول دون تحقيق مستوى التشغيل المأمول من طرف المؤسسات. لذلك تعتبر سياسات طويلة المدى ألنها ال ترمي إلى توظيف العاطلين في اللحظة الراهنة ولكنها ترمي إلى تهيئة الاقتصاد لتوظيف المزيد من العمالة في المستقبل نتيجة دخول أعداد إضافية إلى سوق العمل. وبالتالي فإن سياسات التشغيل تهدف أساسا إلى زيادة ديناميكية هذه السوق عبر مختلف التدابير سواء كانت ذات طابع اقتصادي بحت أو مؤسسي أو غير ذلك. ولذلك يمكن اعتبار هذه السياسة بأنها سياسة نشطة تسمح للاقتصاد بخلق مناصب عمل جديدةوفق معايير اقتصادية.[2]

**أهم ملامح سياسة التشغيل النشيطة:**

- الخدمات التي تقدمها مصالح التشغيل العمومية أي مؤسسات الوساطة الرسمية.

[1] من اعداد الباحثة، اعتمادا على ما سبق.

[2] زواويد لزهاري واخرون، سياسات التشغيل في الجزائر، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، العدد 02، المركز الديموقراطي العربي، ألمانيا، برلين، جوان 2018، ص 48.

- التدريب لفائدة طالبي الشغل الجدد والمفصولين عن العمل، والمهددين بالفصل(الطرد) والعمال المستخدمين (تدريب مستمر).
- الإجراءات والحوافز الخاصة بتشغيل الشباب.
- التشغيل المدعم وإحداث مواطن الشغل عن طريق العمل المستقبل وإحداث المؤسسات، والحضائر (الأشغال) العمومية.
- الإجراءات والحوافز لفائدة الشرائح الاجتماعية ذات الحاجيات الخصوصية.

♣ **سياسة التشغيل غير النشطة (السلبية):** تعرف سياسة التشغيل بسياسات التشغيل المعوضة، وتتضمن إجراءات تخص التعويض عن البطالة وفقدان مناصب العمل عبر تقديم منح أو اعانات وكذا التقليص والتخفيض من حجم اليد العاملة النشطة، بمعنى القادرة على العمل على تحفيز العمال المسنين على الطلب التقاعد مسبقا، ويصنف هذا النمط من السياسات ضمن الإجراءات العلاجية أو التي تكتفي بمعالجة الاختلالات الحاصلة في السوق العمل أو التخفيف من وطأة أزمة البطالة. كما تمثل خدمات التشغيل السالبة **(Passive Employment Services)** مجموعة الاجراءات أو التدابير السلبية تقوم على المعالجة الخلل في سوق العمل دون التطرق لأسبابه، وتستبعد التشغيل الكامل معتمدة على حلول قصيرة الأمد لحل مشكلة البطالة، فتمكن على المدى القريب من تخفيض تكاليف سياسات التكيف الاقتصادي للأفراد والجماعات، عن طريق إقامة برامج دعم مادي والمحافظة على الوضع دون تدهور. مثل برامج التقاعد المبكر وإعانات البطالة والتأمين ضد البطالة.[1]

**جدول رقم01: يبين الفرق بين سياسة التشغيل النشطة وسياسة التشغيل السلبية.**

| السياسة | الميزة | الهدف |
|---|---|---|
| **سياسة التشغيل النشيطة** | – ذات طابع هيكلي؛<br>– سياسة طويلة المدى؛<br>– سياسة نشطة تسمح لاقتصاد بخلق مناصب عمل جديدة. | – نزع العراقيل التي تحول دون تحقيق مستوى التشغيل المأمول؛<br>– زيادة ديناميكية السوق من خلال التدابير ذات الطابع الاقتصادي أو المؤسسي. |
| **سياسة التشغيل السلبية** | – سياسة قصيرة المدى؛<br>–تعتمد على المحفزات | – امتصاص البطالة الموجودة والرجوع بها إلى |

[1]بشيكر عابد ومسعودي زكرياء، **دور سياسات التشغيل في معالجة مشكلة البطالة لدى خريجي الجامعات وأصحاب الشهادات**، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 3، العدد 1، جامعة غرداية، الجزائر، مارس 2019، ص-ص165- 167.

| | | |
|---|---|---|
| | المباشرة وغير المباشرة التي تقدمها السلطات العمومية. | مستويات يمكن تحملها؛<br>– توظيف أكبر عدد من العمالة دون مراعاة ظروف المؤسسات. |

**المصدر:** من اعداد الباحثة اعتمادا على ما سبق.

**ثانيا: أبعاد سياسة التشغيل.**

يمكن القول أن أبعاد سياسة التشغيل الحالية منها ما هو اجتماعي، ومنها ما هو اقتصادي، وما يتعلق بالجانب التنظيمي والهيكلي، وما إلى ذلك من الجوانب الأخرى.

1- **البعد الاجتماعي:** يركز على ضرورة القضاء على مختلف الآفات الاجتماعية الناتجة عن ظاهرة البطالة لاسيما بالنسبة للشباب، والعمل على توفير الظروف المناسبة لإدماج هؤلاء الشباب في المجتمع، وإبعادهم عن كل ما يجعلهم عرضة لليأس والتهميش والإقصاء.

2- **البعد الاقتصادي:** يرتكز على ضرورة استثمار القدرات البشرية، أي رأس المال البشري ويقصد به القدرات الإنتاجية للأفراد سواء الموروثة والمكتسبة، لاسيما المؤهلة منها في خلق الثروة الاقتصادية عن طريق توظيفها في مختلف المجالات وقطاعات النشاط

سواء منها العامة أو الخاصة بما يسمح بإحداث تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة للبلاد، وتطوير أنماط الإنتاج، وتحسين النوعية والمردودية ومنافسة المنتوج الأجنبي، وربح المعركة التكنولوجية السريعة التطور.[1]

**3- البعد التنظيمي والهيكلي:** يقصد به مشاركة جميع الجهات ذات العالقة في اتخاذ قرارات جماعية، خصوصا في مجال تخطيط التنمية المستدامة ووضع السياسات الخاصة بالتشغيل وتنفيذها، والتي تبدأ من المستوى المكاني المحلي، أي مستوى التجمعات السكانية سواء كانت مدنا أم قرى.[2]

[1] أ. سعدية زايدي، مرجع السابق، ص 190.
[2] زواويد لزهاري واخرون، مرجع السابق، ص 48.

**الشكل 02: أبعاد سياسة التشغيل.**

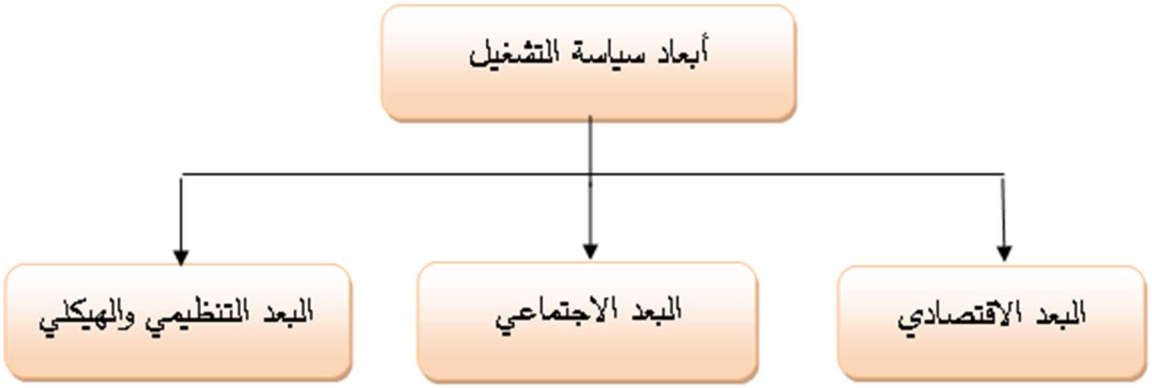


**المصدر:** من اعداد الطالبة باعتماد علما سبق.

**محددات سياسة التشغيل:** تدرج سياسة التشغيل ضمن عدة محددات يمكن إيجازها فيما يلي:

**1-مستوى التنمية لكل بلد:** يشمل ذلك المجالين الاقتصادي والاجتماعي، فالأول يركز على طبيعة الأنشطة الاقتصادية من خلال إيجاد تكامل بين مردودية أدائها الاقتصادي وامكانية تكثيفها لليد العاملة، أما الثاني فيهتم بطبيعة العلاقات بين مختلف العمال، النقابات والمؤسسات المستخدمة مرده إلى ارتفاع مستويات التكاليف خاصة الأجور منها، فإن طبيعة العلاقات بين العمال والمؤسسة التي تستغله قد تدفعه للتضحية للحفاظ على منصب عمله، من جهة أخرى هذه الإجراءات من شأنها أن تمنع معدلات البطالة على الأقل من الارتفاع، كما حدث في شركة الطيران البلجيكية SABENA ،حيث قبل 68% من عمالها خفض أجورهم بنسبة تتراوح بين 2 %إلى 15 %لإنقاذ شركاتهم.

**2-قدرة الدولة على تنمية الموارد البشرية:** من حيث حجم النمو، مستويات التأهيل، التكوين ومستوى اكتساب الخبرات.

**3-توفير نظام دقيق ومتكامل للمعلومات:** يقصد بها المعلومات المرتبطة بالتشغيل وحجم القوة العاملة من حيث مستويات التأهيل بها، تصنيفها حسب الجنس، تحديد طبيعة وخصائص هيكل البطالة السائدة...الخ.

تكمن قاعدة المعلومات هذه من تدعيم نظام التخطيط المستقبلي والتنبؤ بمستويات التشغيل قصد توفير مناصب العمل الضرورية لتجنب الضغوطات الاجتماعية التي قد تنشأ

في المستقبل.[1]

- **مبادئ سياسة التشغيل:**

يستند مفهوم سياسة التشغيل على مبدأين هما:

**المبدأ الأول:** يرتكز على الاهتمام بتوجيه السياسات الى المجموعات التي تجد صعوبات في سوق العمل دون تحديد نوع معين من المستفدين، حيث يستثني هذا المفهوم المعايير العامة التي تهدف الى زيادة فرص التشغيل الشامل كتدابير الاعفاء من الضمان الاجتماعي الرامية الى زيادة الطلب على العمل أو معايير تشجيع العمل من خلال اليات فرض الضريبة السلبية تفاديا لظاهرة فخ الخمول.

**المبدأ الثاني:** نوزع منظمة التعاون والتنمية سياسات التشغيل على تسعة فئات (خدمة التوظيف الحكومية، التكوين المهني، الدوران الوظيفي وتشارك العمل، التشجيع على التوظيف، حماية الشغل وإعادة التأهيل، خلق مباشر للوظائف، إعانات لإنشاء المؤسسات، دعم الدخل والحفاظ عليه عند غياب التشغيل، التقاعد المبكر).

يعتبر هذا المفهوم مرجعا هاما لإجراء المقارنات الدولية خاصة الإحصائية منها، إلا أنه لا يحدد بدقة طبيعة سياسات التشغيل التي تتبناها مختلف الدول والمعايير العامة الهادفة الى تصحيح سوق العمل، فضلا عن سياسات الاقتصاد الكلي، وتطور الحق في العمل النابع عن التنظيم أكثر شمولية.[2]

**المطلب الثالث: أهداف التشغيل.**

إن أي سياسة مهما كان مجالها تستمد قيمة بعدها الاستراتيجي من الأهداف التي يمكن تحققها على أرض الواقع، في هذا الإطار فإنه يمكن حصر أهم أهداف سياسة التشغيل فيما يلي:

1. توفير فرص العمل، وذلك من خلال القيام بعملية للتخطيط قصد تحديد الاحتياجات الكمية والنوعية لليد العاملة؛
2. تكوين واعداد القوى العاملة، أي تنمية مهاراتها وقدراتها، مع تنظيم أساليب وأوقات إدخال التحسينات التقنية بحيث لا تؤثر على القوى العاملة؛
3. خلق مناصب عمل أكثر إنتاجية، بما يسمح بالاستخدام الكفء لقدرات العمال، مما يضمن زيادة في حجم الناتج الوطني وكذا الرفع من مستوى المعيشة؛

[1] كوثر زيادة، مرجع السابق، ص 45.

[2] عبد الرزاق جباري، **اثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2012**، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير سطيف، 2015، ص 41.

4. توفير حرية اختيار العمل لكل فرد من أفراد القوى العاملة الراغبة في العمل والباحثة عنه؛
5. تنظيم علاقات العمل من خلال الأطر القانونية والتشريعية، التي تحددها قوانين العمل لكل دولة.[1]

- محاولـة خلـق وتنمية ثقافـة وروح المقاولة لدى طالبي الشغل، هنا تلعب وسائل الإعلام بمختلف أنواعها الدور البارز في التعريف بالوكالات (الوسيط الإعلامي بين سوق الشغل وطالبي الشغل)، إضافة إلى تعزيزآليات الوساطة في سوق الشغل.
- عصرنة وتحسين آليات المتابعة، المراقبة والتقييم في سوق الشغل.
- دعم الاستثمار المولد لمناصب الشغل وترقية التكوين التأهيلي بغرض تيسير الاندماج في سوق الشغل[2].

بالإضافة لأهداف أخرى:

- مكافحة البطالة.
- تنمية ثقافة المقاول.
- الاهتمام بمعالجة الفوارق بين العرض والطلب.[3]

***عوامل نجاح سياسات التشغيل:**

من بين العوامل التي تساعد على نجاح ورفع فعالية السياسة العامة في مجال التشغيل هي بناء سياسات التشغيل على دراسات ومعطيات حقيقية ، ومشاركة كل الأطراف والجهات المختصة والأخذ بآرائها واقتراحاتها والابتعاد قدر الامكان عن القرارات العشوائية التي تزيد من اشكالية البطالة أكثر فأكثر .إضافة إلى أن برامج التشغيل وجب أن تتضمن وظائف دائمة ومستمرة، ووجب على الحكومة الابتعاد عن طريقة التوظيف بصفة مؤقتة والمتمثل في برنامج عقود ما قبل التشغيل، والذي أثبت فشله في ظل تزايد أعداد المتخرجين من الجامعات سنويا وارتفاع معدلات البطالة، وهذا بسبب الصيغة المؤقتة التي يحملها هذا البرنامج في حين أن هؤلاء الشباب يبحثون عن مناصب عمل دائمة تضمن لهم الاستقراروالأمن المادي. وضرورة مساعدة الشباب البطالين في إنشاء مؤسساتهم المصغرة، والعمل على تسهيل العلاقات بين المؤسسات المتوسطة والمؤسسات الكبرى بما يضمن قيام تعاون قائم على أسس مبنية، بالإضافة من تمكين هذه المؤسسات الحصول على اليد العاملة المؤهلة المتخرجة من مراكز التكوين المهني والجامعة كل حسب تخصصه، بالإضافة إلى خلق حوافز وتشجيعات تمكن المؤسسات من استيعاب الفئات

---

[1] فاطمة بوسالم ونضال يدروج، **سياسة التشغيل في الجزائر بين الأهداف المسطرة والنتائج المحققة**، مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد الثاني، سبتمبر 2017، ص 11.

[2] كوثـر زيـادة، مرجع سبق ذكره، ص57.

[3] عمرة مهديد، **تحليل سياسة التشغيل في الجزائر دراسة حالة جهاز المساعدة على الادماج**، مقال في المجلة الجزائرية لسياسات العامة، العدد 09، فيفري، 2016، ص 15.

المتخرجة من هذه المؤسسات التكوينية والالتحاق بها، مثل تخفيض الضرائب عليها مقابل توظيفها لهذه الفئات، أو إعفائها منها، أو من أعباء الضمان الاجتماعية، وضرورة إدماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن مخططات التنمية الوطنية، وتمكينها من الاستفادة من كافة التدابير القانونية والمالية التي تقرها الدولة لصالح المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، واشراكها في مجهود التنمية كقوة فاعلة ومساهمة في تنفيذ مشاريع التنمية.[1]

– نجاح سياسات التشغيل مرهون وفقا للتقرير الذي قدمته لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (ESCWA ) في 2012 بتبني إستراتيجية ناجحة قائمة على توفير فرص العمل و تحقيق متطلبات النمو، لذا ينبغي الجمع بين العديد من سياسات التشغيل واعتماد أنسب الممارسات (كاختيار الفئات المستهدفة ، تحديد محتوى التكوين، تنسيق جهود القطاع الخاص و العام) بغية زيادة فاعليتها، كما تدعوا منظمة التعاو ن و التنمية إلى ضرورة خلق التوازن بين سياسات التشغيل النشطة والسلبية، و ذلك نظرا للآثار السلبية التي خلفتها الممارسات المكثفة للسياسات السلبية؛

– تعتمد سياسات التشغيل على المعلومات الإحصائية الدقيقة والبيانات التفصيلية التي ينبغي أن توفرها الأجهزة المركزية الإحصائية بشكل منتظم للقيام بالبح وث والدراسات التحليلية؛

– إعداد ومتابعة سياسات للتشغيل التي تهتم بحل مشكل البطالة بشكل نهائي؛

– تقييم مدى فعالية التدابير الخاصة بسياسات التشغيل باستخدام العديد من الأدوات (نماذج الاقتصاد القياسي، نماذج التوازن العام، التقييم البعدي للسلاسل الزمنية أو لبيانات الاقتصاد الجزئي، طرق المحاكاة الجزئية ..) بغية التعرف على العوائق التي عرقلت عملية التطبيق وتصحيح مساراتها بشكل مستمر؛

– تحليل التدابير التي تستجيب بشكل فعال لمشاكل التكيف مع المنافسة العالمية لجعلها أكثر مرونة وقابلية للتكيف مع المستجدات التي تعيشها الاقتصادية المختلفة.

– كما تدعوا منظمة العمل الدولية المنظمات السياسية والاقتصادية إلى ضرورة بناء التحالفات الإستراتيجية للتنسيق ما بين الأقاليم والدول بغية خلق وظائف جديدة ومتنوعة؛

[1] سعدية زايدي، المرجع السابق، ص 205.

– تشجيع المشاريع الصغيرة والناشئة كبرنامج "أنشأ/طور مشروعك" لمنظمة العمل الدولية وبرنامج تطوير القدرات "Empretec " التابع لمؤتمر الأمم المتحدة والتي يمكنها أن تساعد في تو فير فرص العمل، تكوين الأفراد وتطوير الكفاءات الإدارية والاستثمارية؛

– الاهتمام باستحداث وظائف جديدة بدل التركيز على كيفية دمج الفئات التي تواجه صعوبات الالتحاق بعالم الشغل.[1]

[1] مغراوي محي الدين عبد القادر وآخرون، التشغيل في الجزائر ق: راءة تحليلية للسياسات التشجيعية، مجلة التنظيم والعمل، المجلد07، العدد01، 2018، ص15.

**المبحث الثاني: نظريات المفسرة لسياسة التشغيل.**

حتى نتمكن من تحليل مركبات سوق لأي اقتصاد، تقتضي الدراسة الإلمام ببعض المفاهيم النظرية المتعلقة بالموضوع، واعتمادها كأساس نظري يستند إليه التحليل.

**المطلب الأول: نظرية المدرسة الكلاسيكية.**

ظهر هذا الاتجاه في القرن الثامن عشر تزامنا مع الثورة الصناعية، التي تميزت بالإنتاج الرأسمالي الكبير وكذا التقسيم العميق للعمل. ولهذا الاتجاه مجموعة من الأفكار التي وضع قواعدها ادم سميت وساهم في تطويرها كل من ريكاردو، مارشال ومالتوس. وقد ركز هذا الاتجاه على المقاربة بين البعدين الاجتماعي والسياسي لظاهرة التشغيل، حيث يرى أن الرأسمالية هي نظام اجتماعي يتمتع بالقدرة على الاستقرار الداخلي، وإن كل ما حدث من اضطرابات واختلالات في التوازن يرجع الى العوائق التي تحول دون العمل بقوانين السوق والى التدخل الحكومي.

وترتكز مسألة التشغيل في الاتجاه الكلاسيك على مبدأ التوافق الموجود بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة، إذ لا مجال لوجود تعارض بينهما، ذلك أن الفرد حيث ما سعى إلى تحقيق مصلحته الذاتية وتعظيم منفعته الخاصة فإنه بالضرورة يحقق مصلحة الجماعة دون علمه وإدراكه.

وانطلاقا من هذا المبدأ، استحدث آدام سميث مفهوم" اليد الخفية "التي تحرك شؤون المجتمع وترتب أوضاعه وتعمل على توازنه، مما لا يدع مجالا لتدخل الدولة وضع أو سن شؤون او تشريعات خاصة بسوق العمل، إذ ينحصر دور الدولة في مجال توفير الأمن والرعاية الصحية، أي القيام بوظائف تقليدية لا متت للنشاط الاقتصادي بأي صلة.[1]

وتقوم النظرية الكلاسيكية على عدد من الافتراضات الأساسية، أهمها: سيادة ظروف المنافسة الكاملة في كافة الأسواق؛ ومرونة الأجور والأسعار؛ وسيادة ظروف التوظف الكامل لعناصر الإنتاج كافة؛ بما فيها عنصر العمل، ولم يهتم لكلاسيك بدراسة موضوع البطالة بشكل منفصل، وإنما انصب اهتمامهم الأساسي على كيفية تحقيق التراكم الرأسمالي في الأجل الطويل بوصفه المحدد الأساسي لمستوى أداء النشاط الاقتصادي والنمو فيها.[2]

[1] د. عجاس سهام، مرجع سبق ذكره، ص 233.

[2] سيدي ولد محمد، **سياسات التشغيل ودورها في محاربة البطالة في موريتانيا**، دراسة حالة الوكالة الوطنية لترقية تشغيل الشباب، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2012/2011، ص 34.

**المطلب الثاني: نظرية التحليل الماركسي.**

قبل أن يبدأ ماركس وانغلز بالكتابة عن الشيوعية، فقد توعدا وحددا لأنفسهما هدفاً مبدئياً لا يمكن ادحاضه بسهولة، وهو أنه يجب أن تعتمد جميع كتاباتهم على أساس العلم وقوانينه ولن تكون مثل كتاب آخر يفسر نظرة فيلسوف ما من زاوية معينة على الكون، بل يبحث كتبهم عن تغيير العالم وتحسين المجتمع والتنبؤ بالمستقبل. بمعنى آخر، بدؤوا بوضع نظريات علمية أساسية تحت أقوالهم حتى لا يتزعزع بخفة من قبل كل من هب ودب.[1]

واحد من تلك النظريات الاقتصادية الأساسية التي اعتمد ماركس عليها في شتى كتبه هي نظرية قيمة العمل التي تقول بأن قيمة الاقتصادية لأي سلعة كانت لها علاقة طردية مع كمية الجهد التي صرفت لإنتاجها. مثلاً، سعر البصل أغلى من سعر الفلفل، لأن زراعة البصل والعناية به حصده أصعب بكثير من زراعة الفلفل. فلذلك يرتفع سعر البصل بسبب كمية الجهد الذي صرفه مزارع البصل عليه مقارنة مع كمية الجهد الذي صرفه مزارع الفلفل.

هذه النظرية لم تكن من وحي ماركس، بل أتى من قبل واحد من كبار الاقتصاديين آدم سميث، لكن لم يحسنه ويوسعه أحد مثله. اليوم، يؤمن علماء الاقتصاد بأن نظرية قيمة العمل ليست دقيقة بالمعنى العلمي ويتبنون نظريات أخرى مثل نظرية المنفعة الحدية التي تنص على أن قيمة السلع (مادية كانت أم خدمية) تعتمد على انتفاع المستهلك من تلك السلعة أو المتعة التي يمتصه المستهلك منها. نظرية قيمة العمل هي ما زالت باقية ولديها القدرة على تفسير بعض من قيم السلع لكنها تفشل في أحيان أخرى عن التنبؤ بأسعار وقيم بعض المنتوجات المادية والخدمية. تركز هذه المقالة بالرد على بعض الانتقادات التي تأتي من الاقتصاديين ضد هذه النظرية.

واحد من الانتقادات الكبيرة لهذه نظرية هو السؤال: ماذا عن الطلب؟ ماذا لو لم يفضل السوق هذه السلعة الذي اجتهد العامل في صناعتها؟ كيف يفسر نظرية قيمة العمل قيمة الهابطة للسلعة والتعب المضيع للعامل؟ مثلاً، لو قام النحات ببذل جهد ووقت لنحت صورة لشيء ما من أجل بيعه في السوق، لكن تبين لاحقاً أن لا أحد يرغب في شراء هذا النحت، فالسؤال المطروح هنا هو كيف تفسر نظرية قيمة العمل قيمة الدنيئة لهذا النحت الذي تطلب جهداً ووقتاً عظيماً من قبل النحات من أجل صنعه؟ فلنبقى على مثال النحات ولنجب على هذا الانتقاد من خلال النظر إليه بعين الاقتصادي كارل ماركس. نقول أن ماركس كان يظن بأن هناك معطيين أساسيين لم يكتبهما في كتاباته لأنهما كانا واضحين كفاية له ربما:

[1] مليكة يحيات، إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر 1970 - 2005، "أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006 - 2007، ص 9.

1- إذا كان ذلك النحت يتطلب نفس الجهد من جميع الناس كما تطلبه من ذلك النحات، وإذا كان النحات والناس يملكون نفس التقنيات والأدوات للنحت، فإذاً لا بد من أنهم يقدرون ويقيمون ذلك الجهد العظيم الذي بذله النحات لنحت الصورة (على أقل لو علموا أن النحت يتطلب كثير من الجهد والمهارة).

2- إذا كان النحات قد أتى من نفس خلفية الاجتماعية والتاريخية لمجتمعه وتربى داخل أسرة اعتيادية تثمن وتقدر ما يثمنه ويقدره الآخرون حولهم، وتبحث عن الجماليات وترغب بالأشياء نفسها، فإذاً الفكرة التي طرأ في ذهن النحات لنحت تلك الصورة لا بد أنها أتت لسبب ما (ربما فكر النحات بأن تلك الصورة المنحوتة قد تلمس جانباً عاطفياً من مجتمعه كما شغل عاطفته واحاسيسه). بمعنى آخر، ظن النحات أن الجميع الناس في مجتمعه سوف يحبون سلعته لأنه أحبه. أي إذا كان الناس مثلي، فلا بد أنهم يحبون نفس الشيء الذي أحبه وأقدره واتمتع به.

هاذان المعطيان يفسران لنا سبب قيام النحات ببذل جهد ووقت من أجل نحته لتلك الصورة بالتحديد، وهاذان هما مختفيان في نظرية قيمة العمل. فنحن نعلم أنه يوجد قيمة لتلك الصورة المنحوتة لأنه ليس جميع الناس يستطيعون النحت مثله وحتى إن قدروا عليه، فلا يمتلكون كلهم نفس الوقت والجهد ليبذلوه، من الجدير ذكره هو أن ماركس لم يفكر بنقطتين مهمتين اخرين هما:

أ- لم يتوقع ماركس وجود أفراد أغبياء يصرفون جهداً عظيماً ووقتا طويلاً لعمل سلعة بلا فائدة للإنسان. الأشياء عديمة الفائدة يصنعها أشخاص مجانين ومنعزلين عن المجتمع.

ب- الجهد والوقت المبذول للاستكشاف تكون أغلبها ضائعة. مثلاً، قيام إديسون بـ 1000 محاولات فاشلة لاختراع المصباح الكهربائي، لا يمكننا القول على تلك المجهودات بأنها بدون قيمة أو حتى أنها ذات قيمة لأن السلعة لم تنتج بعد (المصباح الكهربائي)، وتلك الجهود والأوقات المبذولة يمكن أن تفسر غلاء سعر المصباح الكهربائي بعد اكتشافه. قيمة الماء أقل من قيمة الألماس لأن الماء يمكن اكتشافه بسهولة في أي مكان ولا يحتاج إلى أي جهد لاستعماله بينما الألماس يتطلب جهداً ووقتاً من قبل الباحث لاستخراجه من أراضٍ مميزة. لذلك تحدد قيمة السلعة حسب الجهد والوقت المبذول عليها. كلما كان الجهد عظيماً كلما ظن الصانع بأن صنعته باهظة الثمن وكذلك يفهم الاخرون سبب غلاء تلك السلع. لكن هذا الجهد يتباين حسب مواصفاته التالية:

✓ عدد خطوات العمل: كلما كانت هناك خطوات عديدة لإنتاج منتوج ما، تزداد قيمة تلك السلعة. وكلما كانت هناك خطوات قليلة لإنتاج تلك المنتوج، تصبح قيمة السلعة رخيصة. سعر كيلوغرام واحد من الفولاذ أغلى من سعر كيلوغرام واحد من بوليثين (بلاستيك)، لأن عدد خطوات إنتاج الفولاذ أكثر من عدد خطوات إنتاج البوليثين. ناهيك عن جهد المبذول لنقل الفولاذ وشحنه.

✓ كمية السلعة المنتوجة بالجهد نفسه: كلما كانت كمية الجهد تنتج سلع أكثر مقارنة بشيء ما، تصبح سعر تلك السلعة رخيصاً، والعكس الصحيح. سعر التفاح أغلى من سعر البرتقال لأن شجرة البرتقال تنتج أكثر عدداً من شجرة التفاح، إذا اقتنعنا أن كمية الجهد الفلاح لزراعة والعناية واقتطاف التفاح والبرتقال نفسها.

✓ قابلية تكرار المجهود: كلما كان المجهود قابلاً للتكرار بزمن قصير (أي تتكرر كل فترة زمنية قصيرة)، تصبح المنتوج أقل سعراً، والعكس الصحيح. وهذا جزء من سبب وجود فرق في أجر العامل والمهندس، حيث إن العامل يقوم بتكرار دورة عمله بينما يتطلب على المهندس أن يكون مرناً في اداء

✓ قدرة الآخرون على القيام بنفس العمل: كلما استطاع الاخرون على القيام بنفس العمل وبنفس الجودة وبنفس كميات الانتاج، تصبح قيمة المنتوج رخيصاً بنسبة ضئيلة، والعكس الصحيح. قدرة جميع العمال على العمل كنادل تقلل من قيمة هذا العمل وبالتالي من سعر خدمة النادل، بينما لا يستطيع الجميع العمل كطبيب، فترتفع من قيمة هذا العمل. ومن الضروري الانتباه ان هذه الصفة للجهد لا تقلل من قيمة السلعة التي حددت سعرها الجهد. الجهد المبذول يحسب ويضاف الى سعر السلعة ولا ينقص منه شيئاً بسبب وجود الاخرين الذين يقومون بإنتاج نفس السلعة. لكن بالرغم من ذلك، أن إنتاج الآخرين لنفس السلعة يقلل من ندرة هذا المنتوج داخل السوق وداخل المجتمع، فبالتالي يؤدي إلى فائض ينزل من قيمة السلعة .

هناك بعض من الانتقادات والأسئلة الأخرى التي تواجه هذه النظرية منها: عن نزول قيمة السلعة بسبب ظهور نسخة اخرى من تلك السلعة او نسخة مشابهة تقوم بوظيفة نفسها ولكن بشكل أفضل، أو السلعة نفسها أرخص من سابقه. نرد على هذا السؤال بالقول أنه إذا كانت السلعة الجديدة رخيصة، إذاً هذه تعني أن هناك جهد أقل صرفت لصناعة السلعة الجديدة تفسر نزول سعرها. ويقولون ايضاً ماذا لو كانت استعمالات البصل اقل من استعمالات الفلفل. هل تبخس هذه من سعر البصل؟ نجيب بلا، لان وجود البصل سوف يقل في السوق لصعوبة زراعته وعدم شراءه من قبل الناس، لذلك يرتفع سعر البصل مجدداً بسبب ندرته. وبالتالي يصرف الناس طاقة أقل لزراعته. بشكل عام، نقول أي سلعة قليلة الفائدة سوف تقل انتاجها، وتقليل الانتاج سوف تؤدي إلى ندرتها، وهذه ندرة ترفع سعرها مجدداً إلى السعر الأصلي .

يجب الانتباه على أن قيمة العمل تحدد السعر الحقيقي للسلعة وليس سعر السوق للسلعة الذي يتقلب لظروف معينة. نظرية قيمة العمل هي أساس التي ترتكز عليها اقتصادية الشيوعية، والحجر الاول في نظر ماركس وانغلز حول بيان استغلال الرأسمالية لجهد العمال.[1]

[1]https://www.aljazeera.net.

**المطلب الثالث: نظرية الحديثة.**

في ظل عدم فاعلية المدارس الكلاسيكية في تحديد سبل المواجهة وتفسير أسباب ارتفاع البطالة وتحديد سبل مواجهتها خصوصا بعد الكساد الذي مس اقتصاد البلدان الصناعية بسبب التضخم الذي ساهم في ارتفاع معدلات البطالة، فلا الكينزية أصبحت قادرة على التفسير ولا باقي النظريات الكلاسيكية قادرة على إيجاد الآليات المناسبة لتجاوز الوضع، وهو ما ولد صراعا فكريا بين عدة مدارس نظرية تعبر عن اتجاهات فكرية جديدة لمواجهة هذا الوضع، ومن بين هذه الاتجاهات" نظرية اقتصاديات العرض".

تعتبر أراء هذه المدرسة مناهضة لأراء وأفكار كينز، ويبرز في اعتمادها على تفسير البطالة بإرجاعها إلى نقص قوى العرض وليس نقص الطلب الكلي الفّعال، وللخروج من أزمة البطالة والركود يجب العمل على تشجيع الحوافز التي تزيد من فرص الاستثمار والادخار والإنتاج وتدعيمها، واعتمدت على عنصر تدعيم الدولة من خلال خفض معدلات الضرائب على الدخل وهذا من أجل تحفيز الناس على الادخار وبالتالي على الاستثمار، " وهذا يؤدي إلى زيادة عرض العمل وفرص التوظيف وهذا ما لجأت إليه الولايات المتحدة الأمريكية بحيث خفضت من نسب الضرائب على الدخل والثروة".[1]

[1] د. عجاس سهام، مرجع سبق ذكره، ص 238.

**خلاصة:**

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل طرح مختلف النظريات الاقتصادية التي تناولت مفهوم التشغيل، والتي سبق وكما رأينا في هذا الصدد المداخل النظرية كثيرة ومتنوعة أعطت للتشغيل أبعاد مختلفة وعالجه منمختلف الزوايا لاختلاف التعاريف التي حظي بها هذا المفهوم.

إن احتواء هذا الكم الهائل من طالبي العمل يستدعي ضرورة تفعيل القطاع إنتاجي وطني قادر على خلق الثروة ومناصب الشغل بالقدر الكافي، إضافة الى تسهيل آليات الاستثمار الخاص الوطني والاجنبي الذي بدوره يعد رافدا لخلق مناصب العمل واحتواء الوافدين سنويا الى سوق العمل الشغل، كما أن على الدولة إعادة النظر في العلاقات القائمة بين سوق الشغل ومراكز التكوين حتى تحقق التوازن بين مخرجات التكوين وسوق العمل.

# الفصل الثالث:
# الجانب التطبيقي

**دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في القطاع الصناعي باستخدام طريقة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعةARDL**

**تمهيد:**

سنعتمد في هذه الدراسة على استخدام طريقة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL لتحديد أثر الاستثمار الأجنبي المتمثلة في: استثمار الأجنبي، الضرائب وإجمالي تكوين رأس المال على المتغير الاقتصادي الكلي المتمثل في التشغيل في القطاع الصناعي الجزائري حيث تم استخدام استقرارية السلاسل الزمنية واختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدودtest Bounds ،ثم منهجية متجه تصحيح الخطأ.

**المبحث الأول: دراسة وصفية لمتغيرات الدراسة:**

*** المتغيرات المستقلة:**

**المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصناعي:**

**الشكل03: منحنى تطور الاستثمار الأجنبي**

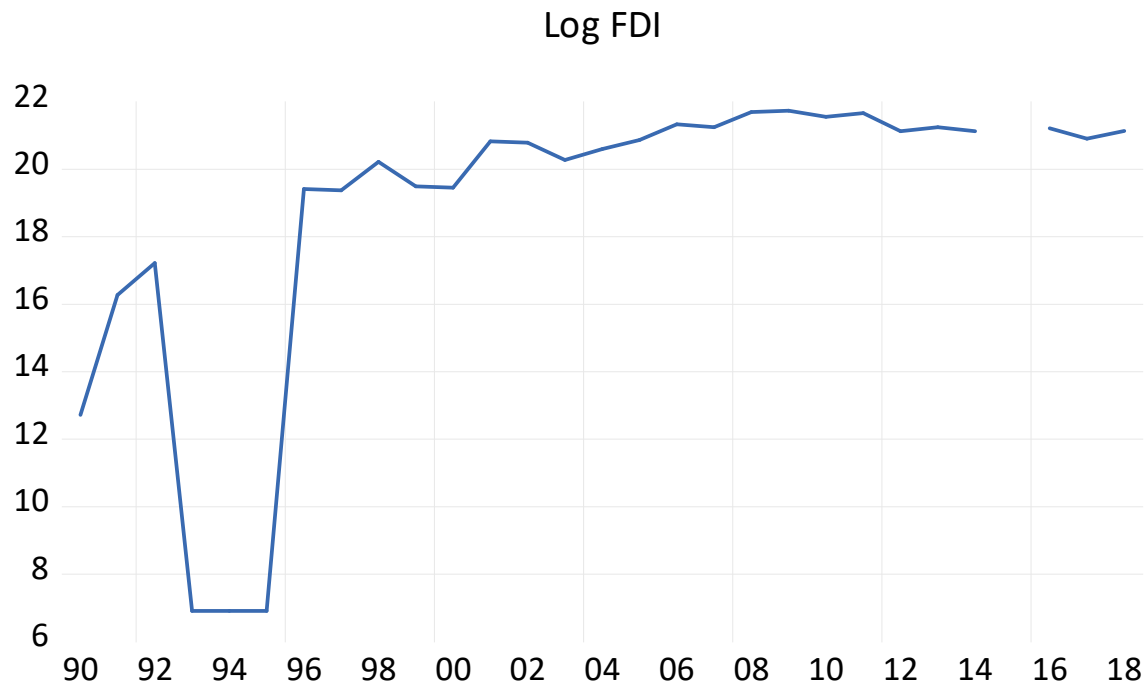

**التفسير:**

من خلال المنحنى البياني السابق أول ما يلاحظ أن استثمارات في الجزائر ليست بالمعتبرة، وبالرغم من ذلك شهدت تراجعا كبيرا في مطلع التسعين إلى غاية سنة 1996، يرجع ذلك إلى الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر في هذه الفترة زيادة على احتكار الدولة لهذه للاستثمارات في الخارج، أما في السنوات الموالية فقدت شهدت تحسنا ملحوظا رغم تذبذبها في السنوات التي تليها وهذا راجع إلى انفتاح الجزائر على الاستثمار في الخارج ودخول الخواص في المجال.

**المطلب الثاني: الضرائب في القطاع الصناعي.**

**الشكل04: منحنى تطور الضرائب**

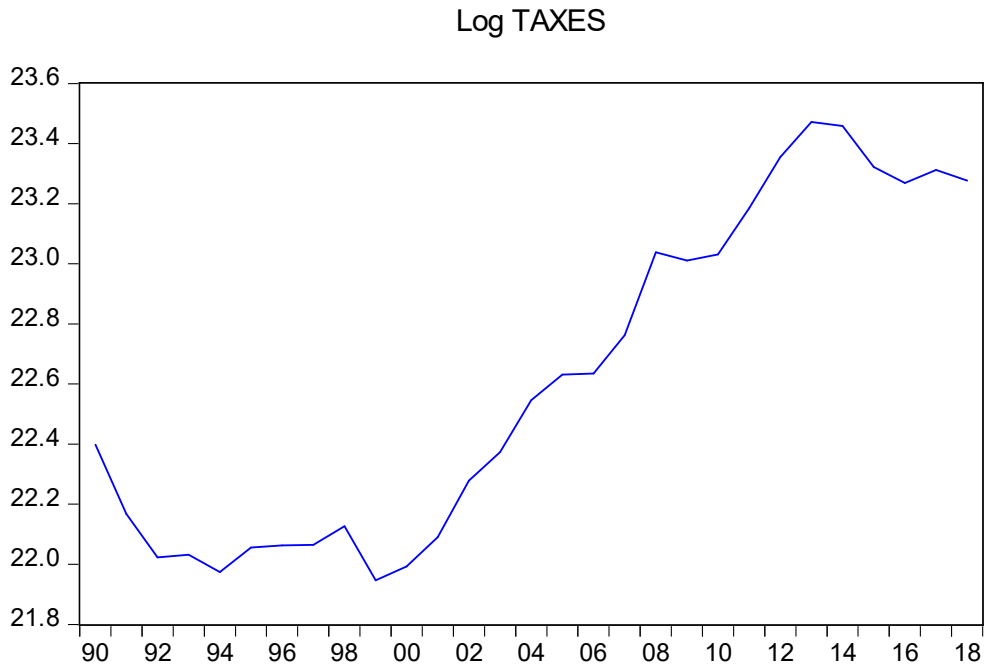


**التفسير:**

من خلال الشكل 02 منحنى الضرائب نلاحظ أنه من الفترة الممتدة ما بين سنة 1990 الى 1992 انخفاض في نسبة الضرائب من 22.4%الى 0.22% ثم بدأت في الاستقرار نوعا ما من سنة 1990 الى غاية 2000 ثم نلاحظ تزايد ملحوظ في الفترة ما بين 2000 الى 2018.

**المطلب الثالث: اجمالي تكوين رأسمال بالأسعار الثابتة في القطاع الصناعي.**

**االشكل05: منحى يوضح تطور اجمالي تكوين رأسمال:**

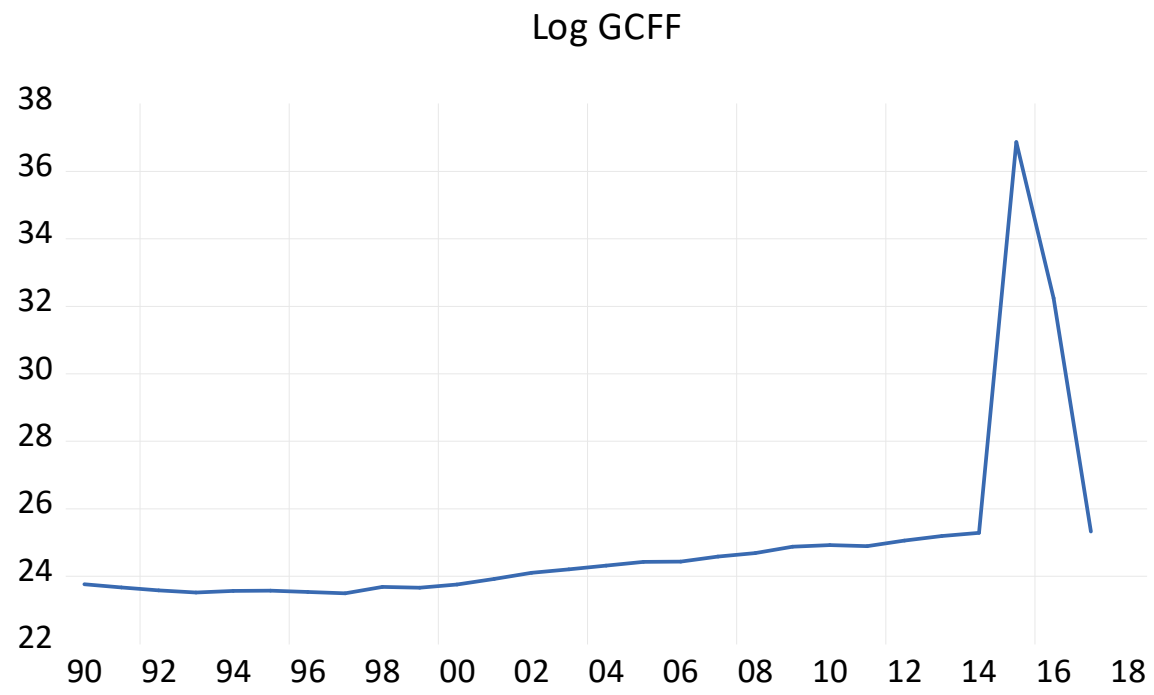


**التفسير:**

من خلال المنحنى 03 نلاحظ أن اجمالي تكوين رأسمال شهد شبه استقرار منذ سنة 1990 على غاية مطلع سنة 2000 حيث بدأ يتحسن تدريجيا وهي أقل نسب مسجلة خلال فترة الدراسة، بلغت فيها أعلى نسبة اجمالي رأسمال سنة، ويرجع انخفاض اجمالي تكوين رأسمال في فترة التسعينات إلى تطبيق الإصلاحات الهيكلية والتي تدعو الى رفع أشكال الدعم المقدمة من طرف الدولة.

نلاحظ أيضا من الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2014 أن اجمالي تكوين رأسمال أخد منحى تصاعديا وارتفاعا ملحوظا بالمقارنة بالسنوات السابقة، والذي سجل أعلى نسبة له سنة 2013 بما يقارب 38 مليار دولار ويفسر ذلك بعمليات الإصلاح المالي وبانتهاج الدولة لسياسة إنفاقية توسعية إثر انتعاش أسعار البترول أو ما سميت بفترةالبحبوحة المالية، ليتراجع بعد ذلك حتى سنة 2016 دون 35 مليار دولار، نتيجة للانخفاض الشديد في الإيراداتلجبائية بسبب الانخفاض الحاد في أسعار البترول، إلا أنه وبعد هذه الفترة استمر اجمالي تكوين رأسمال في الارتفاع نتيجة مواصلة الدولة لمخططاتها التنموية الإنعاش الاقتصاد الوطني.

**المطلب الرابع: التشغيـــل في القطاع الصناعي.**

**المتغير التابع**

**الشكل06: منحنى يوضح تطور التشغيل**

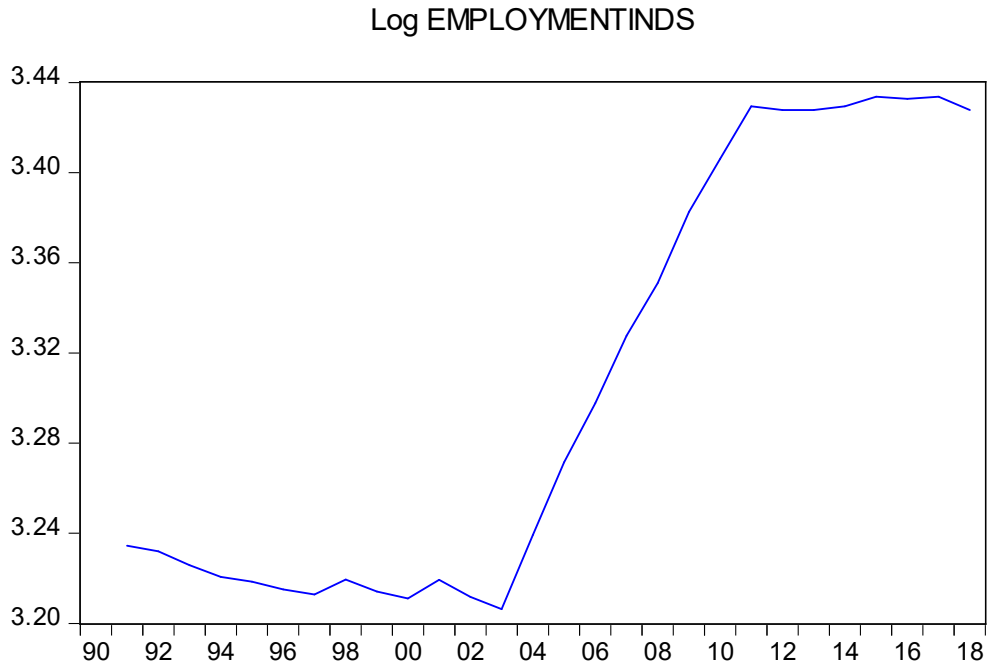


**التفسير:**

من خلال المنحنى نلاحظ أن نسبة التشغيل انخفضت من% 3.24الى3.20% في الفترة الممتدة بين 1990 الى غاية 2003 ثم بدأت في تزايد من سنة 2003 الى غاية 2010 لتصل الى 44.3 % لتستقر الى غاية 2018.

**المبحث الثاني: تقدير نماذج الدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS):**

**المطلب الاول: باعتبار متغير سياسة التشغيل هو المتغير التابع**

$$\text{Log Employmentinds} = c + \alpha 1\ \text{FDI} + \alpha 2\ \text{TAXES} + \alpha 3\ \text{GCFF} + \mu$$

**حيث:**

**Employmentinds** : التشغيل

**FDI** : الاستثمار الأجنبي المباشر

**TAXES** : الضرائب

**GCFF** : اجمالي تكوين رأسمال

**μ** : الخطأ العشوائي

نتائج التقدير موضحة كالاتي:

**جدول02: نتائج تقدير معادلة نسبة التشغيل في القطاع الصناعي**

| المتغيرات | المتغير التابع: نسبة التشغيل في القطاع الصناعي | | | |
|---|---|---|---|---|
| المتغيراتالمستقلة | المعاملات | معنوية المعاملات | | القرار |
| | | قيمةt | Sig | |
| LogFDI | 4.35 | 2.13 | 0.04 | معنوي |
| Log TAXES | 5.27 | 12.14 | 0.00 | معنوي |
| Log GCFF | 1.34 | 1.63 | 0.11 | غير معنوية |
| C | 22.37 | 89.66 | 0.00 | معنوي |
| $R^2$ | 0.9192 | | | نموذج |
| قيمةF | (القيمة المعنوية :0.000000)143.273 | | | معنوي |

**المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12**

❖ **التعليق على النموذج:**

✓ **بالنسبة لمعامل الانحدار $R^2$ :**

لقد بلغ معامل الانحدار $R^2$ (0.9192) ، ما يعني أن نسبة 91.92 %من المتغير نسبة التشغيل في القطاع الصناعي يمكن تفسيره بالتغير الحاصل في هذه المتغيرات التفسيرية: الاستثمار الأجنبي المباشر، الضرائب واجمالي تكوين رأسمال.

✓ **بالنسبة لمعنوية معاملات النموذج:**

❖ **متغير الاستثمار الأجنبي:** لقد بلغت قيمة معامله (4.35) وهو معنوي لان احتماله (0.04) وهو أصغر من مستوى المعنوية (0.05)، ما يعني انه كلما زاد الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1% سيؤدي إلى زيادة نسبة التشغيل في القطاع الصناعي بنسبة قدرها 4.35%.

❖ **متغير الضرائب:** والذي بلغت قيمته (5.27) وهو معنوي لان احتماله هو (0.00) وهو أصغرمن مستوى المعنوية (0.05)، مما يعني انه كلما زادت نسبة متغير الضرائب ب 1 % سيؤدي الى زيادة نسبة التشغيل في القطاع الصناعي ب 5.27%.

❖ **متغير اجمالي رأسمال:** بلغت قيمته (1.34) وهو غير معنوي لان احتماله هو (0.11) وهو أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، مما يؤكد غياب أثر اجمالي تكوين رأسمال على حجم التشغيل في القطاع الصناعي الجزائر.

**بالنسبة لمعنوية النموذج ككل:**

لقد بلغت قيمة F-statistic (143.273) باحتمال (0.00) وهي اقل من مستوى المعنوية (0.05) ما يعني أن النموذج هو معنوي وبالتالي فهو مقبول للدراسة.

**المطلب الثاني: اختبار استقراريه السلاسل الزمنية لكل متغيرات الدراسة:**

لقد تم الاستعانة باختبار ديكي-فولر المطور ADF لقياس مدى استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، حيث اذا كانت السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة مستقرة من نفس الدرجة عند المستوى I(1) فهذا يجعلنا نستخدم اختبار التكامل المشترك لدراسة وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين هذه المتغيرات، اما اذا كانت غير مستقرة من نفس الدرجة فهذا يمكننا من استخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL التي يتم دمج فيها نماذج الانحدار الذاتي مع نماذج الفجوات الزمنية الموزعة (فترات الابطاء الموزعة)، والجدول التالي يوضح النتائج المتحصل عليها:

**جدول03: نتائج اختبار جذر الوحدة ADF**

| النموذج | | في المستوى | | | اخذ الفروق من الدرجة الأولى | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| اختبار ADFجذر الوحدة | | في المستوى | الحد الثابت C | و C trend | في المستوى | الحد الثابت C | و C trend |
| EMPLOYMENTINDS | T | 0.73 | -1.08 | -2.27 | -1.7 | -1.89 | -1.69 |
| | Sig | 0.86 | 0.70 | 0.43 | 0.08 | 0.32 | 0.72 |
| FDI | T | -0.50 | -2.22 | -4.33 | -8.23 | -8.15 | -8.04 |
| | Sig | 0.48 | 0.20 | 0.01 | 0.00 | 0.00 | 0.00 |
| TAXES | T | 0.56 | -0.82 | -2.24 | -3.20 | -3.42 | -3.25 |
| | Sig | 0.83 | 0.79 | 0.44 | 0.00 | 0.01 | 0.09 |
| القـرار | | سلاسل غير مستقرة | | | سلاسل مستقرة | | |
| GCFF | T | -2.35 | -3.13 | -4.52 | / | / | / |
| | Sig | 0.020 | 0.03 | 0.00 | / | / | / |
| القــرار | | سلاسل مستقرة | | | / | | |

**المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج EViews 12**

**التفسير:**

- من خلال نتائج اختبارات جذر الوحدة يتضح أن كل متغيرات النموذج محل الدراسة في: المتغير التابع التشغيل والمتغيرات المستقلة ممثلة في الاستثمار الأجنبي المباشر، الضرائب هي غير مستقرة عند المستوى (0) i في النموذج، القيمة المعنوية (sig) هي أكبر من 0.05 وبالتالي أصبحت هذه المتغيرات مستقرة عند الفرق الأولى. اما متغير اجمالي تكوين رأسمال فكان مستقر عند المستوى.

**المطلب الثالث: تقدير نموذج الدراسة بطريقةARDL**

بما ان متغيرات الدراسة سواء التابعة والمستقلة هي مستقرة من الدرجة I(1) وهذا يمكننا من تقدير نماذج الدراسة باستخدام ARDL وتطبيق اختبار الحدود للكشف عن التكامل المشترك.

**1-تقدير نموذج التشغيل:**

لقد تم تقدير النموذج من خلال تحديد فترات الابطاء اليا باستخدام برنامج (eviews12)، حيث كان النموذج الامثل متمثل في ARDL (2 0 2 1) 2، اي فترتي لكل من التشغيل والاستثمار الأجنبي والضرائب وخمس فترات ابطاء لإجمالي تكوين رأسمال، أما معادلة التكامل المشترك فكانت كالتالي:

EMPLOYMENTINDS = 1.10009963809*EMPLOYMENTINDS (-1) - 0.396899836332*EMPLOYMENTINDS (-2) + 3.79665164142e-10*FDI + 2.50550995404e-11*TAXES - 3.51870481502e-11*TAXES (-1) + 1.6386241511e-10*TAXES (-2) + 4.16208761363e-17*GCFF - 5.5769129141e-17*GCFF (-1) + 6.69164545186

**2-تقدير النموذج في المدى الطويل:**

نتائج تقدير معادلة التشغيل على المدى الطويل كانت كالاتي:

معادلة المدى الطويل كانت كالاتي:

EC= EMPLOYMENTINDS- (0.0000 FDI + 0.0000 TAXES + 0.0000 GCFF +22.5460)

وهي موضحة في الجدول التالي:

**الجدول04: نتائج تقدير معادلة التشغيل على المدى الطويل**

| المتغيرات | EMPLOYMENTIONDSالمتغير التابع: التشغيل | | | |
|---|---|---|---|---|
| المتغيرات المستقلة | المعاملات | معنوية المعاملات | | القرار |
| | | Tقيمة | Sig | |
| FDI | 1.28E -09 | 2.11 | 0.05 | معنوي |
| TAXES | 5.18E -10 | 6.86 | 0.00 | معنوي |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| GCFF | −4.77E −17 | −0.23 | 0.81 | غير معنوي |
| C | 22.54 | 63.82 | 0.00 | معنوي |

**المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12**

**التفسير:**

نلاحظ من خلال نتائج التقدير على المدى الطويل ان الاستثمار كان أثره إيجابي (1.28) ومعنوي على التشغيل0.05 >sig، في حين كان أثر الضرائب إيجابي (5.18) ومعنوي على التشغيل 0.05 >Sig اما اجمالي تكوين رأسمال فكان أثره سلبي (4.77−) وغير معنوي على التشغيل .Sig> 0.05

**2−اختبار منهج الحدود bounds test لكشف وجود علاقات تكامل مشترك:**

**جدول05: نتائج منهج الحدود bounds test:**

| الاختبار | قيمة الاختبار | مستوى المعنوية | الحد i0 | الحد i1 |
|---|---|---|---|---|
| F−statistic | 4.140234 | %10 | 2.37 | 3.2 |
| | | %5 | 2.79 | 3.67 |
| | 3 | %2.5 | 3.15 | 4.08 |
| | | %1 | 3.65 | 4.66 |

**المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12**

**التفسير:**

نلاحظ من خلال نتائج اختبار منهج الحدود (bounds test) ان القيمة F الاحصائية (6.71) هي أكبر من القيم الحرجة للحد الاعلى لاختبار (bounds test) عند كل مستويات المعنوية وهذا ما يؤكد وجود علاقة تكامل مشتركة وعليه فإننا نرفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود علاقة تكامل مشترك ونقبل الفرضية البديلة اي يوجد علاقة تكامل مشترك وبالتالي توجد علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة.

**3-منهجية متجه تصحيح الخطأ:**

بما ان اختبار منهج الحدود (bounds test) قد أكد على وجود علاقة توازية طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة في هذا النموذج، الا انه لابد من التأكد من معنوية معامل التكامل المشترك (معامل تصحيح الخطأ)، حيث يجب ان يكون سالب ومعنوي. كما هو موضح في الجدول الاتي:

لكي يكون هناك علاقة سببية على المدى الطويل يجب أن يكون معامل التكامل المشترك للمتغير التابع بدرجة التأخير في معادلة إنحدار التكامل المشترك سالب وذو دلالة معنوية.

**جدول06: نتائج التأكد من معنوية معامل تصحيح الخطأ**

| علاقة التكامل المشترك | معامل التكامل المشترك | معنوية المعامل | القرار |
|---|---|---|---|
| المتغير التابع: التشغيل EMPLOYMENTIONDS | -0.2968<br>T=-5.086<br>SIG=0.000 | سلبي<br>معنوي | وجود علاقة سببية على المدى الطويل |

**المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12**

**التفسير:**

يتضح من خلال الجدول وجود علاقة سببية على المدى الطويل، وذلك لان قيمة معامل تصحيح الخطأ في معادة الانحدار هي سالبة (0.29-)، ومعنوية 0.05 >sig. مما يدل على وجود علاقة سببية طويلة الأجل مع نسبة سرعة الوصول الى توازن بحوالي 29.68%.

**4-تشخيص البواقي لنموذج الدراسة:**

- **دراسة مشكل الارتباط الذاتي بين البواقي:** نتائج الاختبار موضحة في الجدول الاتي:
- **جدول07: نتائج اختبار (Breusch- Godfrey Serial Correlation) للارتباط ذاتي بين البواقي**

| قيمة الاختبار | LM-Stat | Prob |
|---|---|---|
| F-statistic | 0.164399 | 0.8500 |
| Obs*R-squared | 0.573665 | 0.7506 |

**المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12**

نلاحظ من الجدول الخاص باختبار ( Correlation Serial Godfrey-Breusch) أن القيمة المعنوية (sig) كلا الاختبارين (F) و ($x^2$) هي اكبر من 0.05 ، مما يؤكد عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي.

*** اختبار ثبات تباين الأخطاء:**

**جدول08: نتائج اختبار (ARCH) لثبات تباين الأخطاء**

| الاختبار | قيمة الاختبار | القيمة المعنوية |
|---|---|---|
| F-statistic | 0.126904 | 0.7251 |
| Obs*R-squared | 0.137646 | 0.7106 |

**المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12**

**التفسير:**

نلاحظ من الجدول الخاص بنتائج اختبار (ARCH) أن القيمة المعنوية (sig) لكلا الاختبارين (F) و ($x^2$) هي أكبر من 0.05، مما يؤكد وجود تجانس بين تباين الأخطاء.

***اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Jarque-Bera):**

**جدول09: نتائج اختبار (Jarque-Bera) للتوزيع الطبيعي للبواقي**

| الاختبار | قيمة الاختبار | القيمة المعنوية |
|---|---|---|
| Jarque-Bera | 2.2908 | 0.31808 |

**المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12**

**التفسير:**

نلاحظ من خلال جدول اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera) ان قيمة الاختبار هي أكبر من المستوى المعنوية 0.05، مما يؤكد ان بواقي معادلة الانحدار تتبع التوزيع الطبيعي.

**الشكل 07: منحنى يوضح نتائج اختبار Jarque-Bera.**

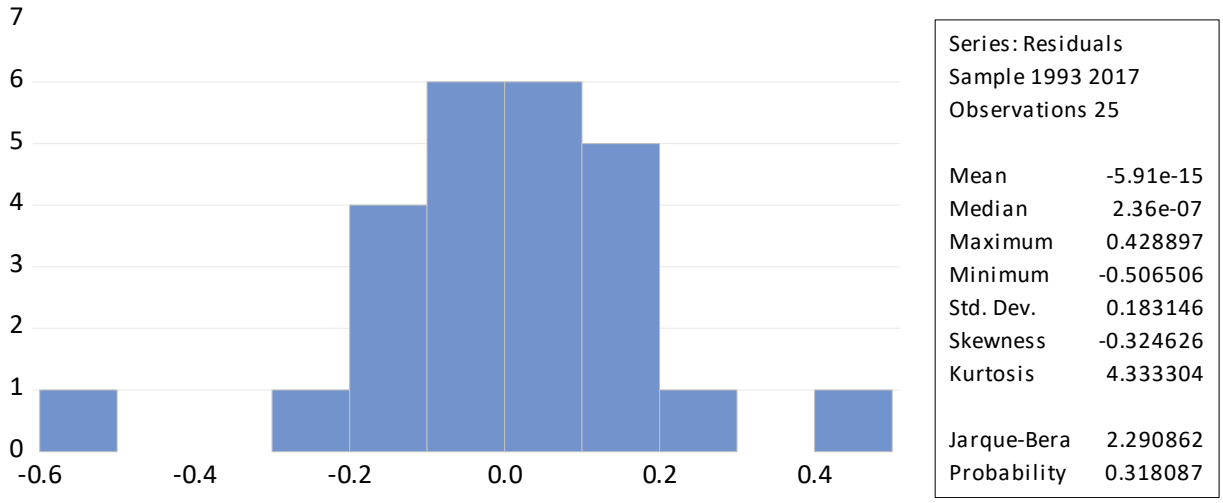


**الشكل 08: منحى يوضح اختبار (CUSUM) لثبات النموذج**

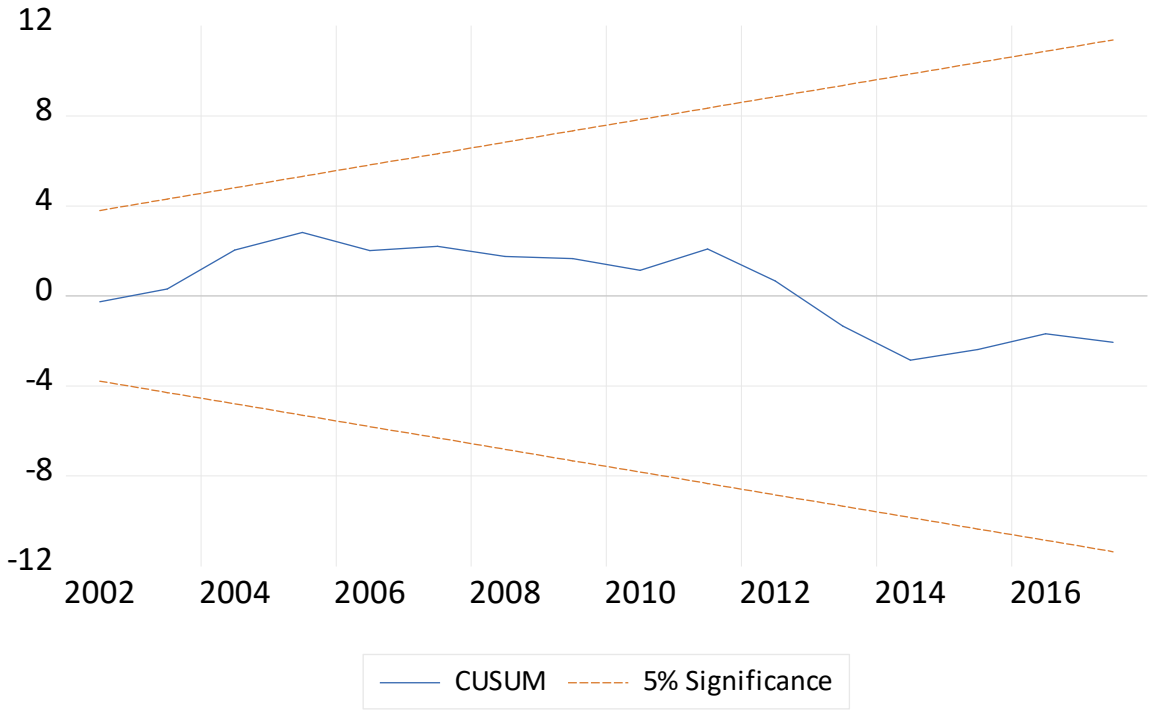

**التفسير:**

نلاحظ من خلال اختبار (CUSUM) ان منحنى النموذج عند مستوى معنوية 5 % يقع بين الحدين الاعلى والاسفل مما يدل ان النموذج ثابت.

**نتائج الدراسة:**

❖ من نتائج السابقة نستنتج:

- وجود علاقة طردية بين كل من المتغير التابع والتشغيل والمتغيرين المستقلين الاستثمار الأجنبي المباشر والضرائب حيث كل زيادة فيهم تؤدي بالضرورة الى زيادة في نسبة التشغيل في القطاع الصناعي.
- اجمالي تكوين رأسمال له تأثير إيجابي على التشغيل ولكن غير معنوي وبالتالي يؤدي الى خفض التشغيل في القطاع الصناعي.
- من خلال تقدير الآثار في المدى الطويل نلاحظ أنه كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والضرائب شأنه زيادة في التشغيل على المدى الطويل، في حين أن اجمالي تكوين رأسمال لا يزال دوره بعيدا في التعزيز من نسبة التشغيل في القطاع الصناعي على المدى الطويل.

**خلاصة:**

لقد تم في هذا الفصل تقديم دراسة قياسية لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل، وذلك باستخدام نموذج قياسي يضم أربع متغيرات (التشغيل، الاستثمار الأجنبي المباشر، الضرائب، اجمالي تكوين رأسمال)، مع تقديم دراسة وصفية لكل متغير خلال الفترة 1990 الى 2018.

ومن خلال دراسة وباستخدام طريقة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعةARDL ، وبعد التأكد من صلاحيات النموذج، وباستخدام استخدام اختبار استقرارية السلاسل الزمنية واختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود BOUNDS TEST، ثم منهجية متجه تصحيح الخطأ، حيث توصلنا الى وجود علاقة ذات أثر إيجابي على المدى الطويل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتشغيل.

# خاتمة

## خاتمــة:

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من المواضيع الاقتصادية المهمة والمتداولة بشكل كبير في الآونة الأخيرة، حيث تتسابق الدول النامية خاصة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة اليها. فالاستثمار الأجنبي المباشر هو انتقال لرؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الخارج بشكل مباشر، اذ يعتبر من أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي في البلد.

ويساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في أمور عديدة، من توسيع القاعدة الاستثمارية في البلد. وكذلك في حل مشكلة البطالة من خلال خلق فرص عمل جديدة. وادخال تقنية متقدمة للدولة، والتعرف على الأساليب الحديثة المتبعة في الإدارة والتنظيم والاتصال والتسويق، مما يؤدي الى كسب العمالة الوطنية مهارة اعلى وخبرة أكبر. تدرك الدول عامة بأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، لذلك تسعى دائما لجذب الاستثمار الأجنبي اليها من خلال تهيئة المناخ المناسب الذي يحفز على الاستثمار الأجنبي، وتقديم التسهيلات والحوافز للمستثمر الأجنبي.

هدفت هذه الدراسة لقياس اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل للفترة (1990-2018)، وذلك من خلال تقسيم هذه الدراسة الى ثلاثة فصول، فصلين نظرين وفصل تطبيقي، وهي كالتالي: الفصل الأول تطرقنا الى المفاهيم الأساسية و النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر، الذي تطرقت الية مجموعة من المدارس الاقتصادية والذي شمل تعاريف حول الاستثمار الأجنبي المباشر وتبين أنه نشاط انتاجي يدوره مستثمر أجنبي وهو تدفق رؤوس أموال الدولة من بلد لآخر، آخذ شكلين منها الاستثمارات الثنائية و الاستثمارات الأجنبية للشركات المتعددة الجنسيات، وذلك بهدف خلق العديد من الوفورات الاقتصادية التي تدفع حركة التصنيع في البلد المضيف وتوفير بعض مستلزمات وعناصر الإنتاج غير المتوفرة،إلا أن هذه الاستثمارات محددة من قبل عدة عوامل منها عوامل إيجابية ومنها السلبية.

أما الفصل الثاني عرضنا الإطار النظري لسياسة التشغيلوخلصنا فيه بأنها السياسة التي تهدف الى تحقيق العمالة الكاملة، وتنمية فرص العمل مع تحقيق نموا متناسقا في مختلف القطاعات والمناطق، كما خلصنا الى كيفية قياسه، حيث تضمن نوعين سياسة التشغيل النشطة وغير النشطة، كما تحدثا على اهم النظريات الاقتصادية المفسرة لها.

## خاتمة:

ومن خلال الفصل الثالث تطرقنا للدراسة التطبيقية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في القطاع الصناعي في الفترة الممتدة 1990 الى 2018، وذلك من خلال طريقة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعةARDL، باستخدام طريقة المربعات الصغرى، حيث توصلت الدراسة في هذا الفصل، وذلك من خلال الكشف على جدول التقدير، والذي تبين من خلاله أن إشارة المتغير المستقل الاول متوافقة مع الفرضية، وأنها أيضا معنوية، وبالتالي تم قبول الفرضية التي استندت عليها هذه الدراسة.

وجاءت نتائج الدراسة التطبيقية كمحاولة لإلجابة على الاشكالية المتعلقة بأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في القطاع الصناعي عن طريق دراسة قياسية باستخدام وبعدد مشاهدات 19 خالل الفترة الممتدة من 1990 الى 2018 خلصت نتائج الدراسة التطبيقية إلى ما يلي:
بعد صياغتنا للنموذج المفسر للعالقة بين المتغيرات التشغيل (الاستثمار الأجنبي المباشر، الضرائب، اجمالي تكوين رأسمال). اتضح لنا مايلي:

- علاقة طردية بين كل من المتغير التابع والتشغيل والمتغيرين المستقلين الاستثمار الأجنبي المباشر والضرائب حيث كل زيادة فيهم تؤدي بالضرورة الى زيادة في نسبة التشغيل.
- إذا ما أخدنا كل متغير على حدا في تأثيره على التشغيل، توصلنا إلى وجود علاقة طويلة المدى وذات أثر إيجابي بين التشغيل والضرائب وهذا الأخير يعتبر أكثر متغير يمكن أن يفسر لنا التغيرات الحاصلة في التشغيل في القطاع الصناعي يعني أي أن الزيادة في الضرائب تؤدي الى زيادة المستثمرين في المجال الصناعي في الجزائر كلا الاستثمار سواءا محليا أو أجنبيا مما يؤدي الى ارتفاع العمالة في هذا القطاع في الجزائر ، أما بالنسبة الاستثمار الأجنبي المباشر فلا تفسر التغير الحاصل في التشغيل في القطاع الصناعي إلا بنسبة ضئيلة بالرغم من وجود علاقة طويلة المدى وإيجابية ففرضية وجود علاقة إيجابية بين المتغيرين صحيحة غير أن أثرها ضعيف، أما بالنسبة لاجمالي تكوين رأسمال فلا يمكنه تفسير التغيرات الحاصلة في التشغيل على المدى الطويل ودوره مازال بعيدا في التأثير على التشغيل ذلك أن الاستثمارات الجزائرية في الخارج تقربا محدودة .

# قائمة المصادر والمراجع

**قائمة الكتب باللغة العربية:**

01- حاتم عبد الجليل القرنشاوي، **تجارب عربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**، مؤتمر الاستثمار والتمويل، مصر، 2006.

02- سليمان عمر الهادي، **الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة، في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوظيفي**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط1، عمان – الأردن ،1435هـ -2014م.

03- عبد السلام أبو قحف، إدراة الأعمال الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002.

04- عثمان أبو حرب، الاقتصاد **الدولي**، ط1، عمان، دار أسامة للنشر (2008).

05- عجاس سهام، **الواقع سياسة التشغيل في الجزائر ومحاربة البطالة**، دراسة لبرامج وآليات سياسة التشغيل، جامعة الجيلالي اليابس – سيدي بلعباس.

06- عجمية محمد عبد العزيز، **مقدمة في التنمية والتخطيط**، دار النهضة العربية، بيروت، 1983.

07- عليوش قربوع كمال، **قانون الاستثمارات في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1999.

08- فليح حسن خلف، اقتصاد **المعرفة**، الأردن، عالم كتب الحديث (2007).

09- ماجد احمد عطاء الله، **إدارة الاستثمار**، الأردن – عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع.، ط1، 2010.

10- محمد عبد العزيز عبد الله، **الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان الأردن ،2005.

11- محمد مروان السمان، محمد ظافر المحبك، احمد زهير شاميقة، **مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي**، دار الثقافة للنشر، ط3، عمان – الأردن، 1443هـ-2015م.

**المجلات والمقالات:**

12- بشيكر عابد ومسعودي زكرياء، **دور سياسات التشغيل في معالجة مشكلة البطالة لدى خريجي الجامعات وأصحاب الشهادات**، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 3، العدد 1، جامعة غرداية، الجزائر، مارس 2019.

13- بكطاش فتيحة، مقالتي سفيان، **المقاربة النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر**،21 جوان 2014.

14- بن عمار حسيبة وموساوي عبد النور، **سياسة التشغيل في الجزائر بين السياسات الحاملة والسياسات النشيطة في الفترة 1999-2016**، مجلة دراسات الاقتصادية، المجلد 6، العدد 1، 2019.

15- تشام فاروق، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وآثارها على التنمية الاقتصادية**، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، ECONA 3000، 21-22 ماي 2002، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة.

16- جواد كاظم البكري، **أثر مؤشر الحرية الاقتصادية على مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر**، دراسة قياسية للمدة 1995-2010 أنموذجي تونس والبحرين.

17- خليل محمد خليل عطية،" **الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية**،" مجلة مصر المعاصرة، العدد 437 القاهرة، 1995.

18- زواويد لزهاري واخرون، سياسات التشغيل في الجزائر، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، العدد 02، المركز الديموقراطي العربي، ألمانيا، برلين، جوان 2018.

19- سعدية زايدي، **سياسة التشغيل في الجزائر**، مجلة العلوم الاجتماعية والسياسية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، العدد 13، 2017.

20- حسين عبد المطلب الأسرج، **سياسات التنمية الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدول العربية**، العدد83، ديسمبر (2005).

21- فاطمة بوسالم ونضال يدروج، **سياسة التشغيل في الجزائر بين الأهداف المسطرة والنتائج المحققة**، مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد الثاني، سبتمبر 2017.

22- قدي عبد المجيد، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثمار**، الملتقى الوطني الأول،

23- حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية جامعة، الأغواط 08-09 أفريل2002.

24- منور أسرير، عليان نذير، **حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر ومزاياه**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 2005، العدد 2.

25- مغراوي محي الدين عبد القادر وآخرون، التشغيل في الجزائر ق: راءة تحليلية للسياسات التشجيعية، مجلة التنظيم والعمل، المجلد07، العدد01، 2018.

26- عمرة مهديد، **تحليل سياسة التشغيل في الجزائر دراسة حالة جهاز المساعدة على الادماج**، مقال في المجلة الجزائرية لسياسات العامة، العدد 09، فيفري، 2016.

**الأطروحات والمذكرات:**

27- بن حمو فايزة، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الميزان التجاري دراسة الحالة الجزائر**، أطروحة دكتورة، كلية الاقتصادية والتسير والتجارية، قسم علوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2015-2016.

28- جابر سطحي، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين المزيج التسويقي للمؤسسات الجزائرية**، دراسة حالة مؤسسة موبيليس جازي وأوريدو، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في

العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر– بسكرة–، 2018/2017.

-29

30- جمال بلخباط، **جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي**، دراسة مقارنة بين المغرب والجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر – باتنة–، 2015/2014.

31- جمعة محمد عامر، **سياسة الاستثمارات الأجنبية وأثرها على مواجهة الاختلالات الهيكلية بالاقتصاد المصري**، أطروحة دكتوراه لكلية الاقتصاد و(02)العلوم السياسية، جامعة القاهرة 1985.

32- حمزة بن حافظ، **دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر**، دراسة حالة الجزائر 2008/1998، مذكرة نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري– قسنطينة، 2011/2010.

33- حمزة عبد القادر، **ترشيد السياسة العامة للتشغيل في الجزائر**، مذكرة نيل شهادة ماجستير في العلوم السياسة والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسة والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر–3–، 2014/2013.

34- رفيق نزاري، "**الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي**، دراسة حالة تونس، الجزائر والمغرب"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: اقتصاد دولي2007/ 2008.

35- رويدة ثامر عبد الحليم، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال المحلي الإجمالي في العراق (2003–2019)**، نيل شهادة الدبلوم العالي في اقتصاديات االستثمار ودراسات الجدوى، كلية الادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة كربالاء، العراق، 2021.

36- زياد محمد عرفات أبو ليلي، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي في الأردن**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، الأردن،2003.

37- سي عفيف البشير، **عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مذكرة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران2، 2016/2015.

38- سيدي ولد محمد، **سياسات التشغيل ودورها في محاربة البطالة في موريتانيا**، دراسة حالة الوكالة الوطنية لترقية تشغيل الشباب، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم

الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2012/2011.

39- شريط كمال، **واقع الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدول العربية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوره في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر3، 2014/2013.

40- صياد شهيناز، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي**، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، الاقتصاد والتسيير، مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران،2012-2013.

41- عبد القادر ناصور، "**الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حوافز وآفاق**"، جامعة تلمسان، مذكرة ماجستير – 2005.

42- عبد الكريم بعداش، **الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996 – 2005**، رسالة دكتورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007.

43- عبد الرزاق جباري، **اثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2012**، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير سطيف، 2015.

44- علي عبد الوهاب، إبراهيم نجا، **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في مصر خلال الفترة (1970-1990)**، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية 1995.

45- عليصوشة فايز، **تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي**، دراسة مقارنة بين الجزائر والصين، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، 2015/2014.

46- كوثر زيادة، **واقع سياسة التشغيل في معالجة البطالة في الجزائر من خلال المخطط الخماسي** 2010-2014، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم **الاجتماعية**، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي-، 2018/2017.

47- ليندة كحل الراس، **سياسات التشغيل وسوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2000-2010**، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014/2013.

48- معط الله سهام، **أثر الحرية الاقتصادية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية،** أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان-، 2017/2016.

49- مليكة يحيات، **إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر 1970 - 2005**، "أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006 – 2007.

**قائمة الكتب باللغة العربية:**

50- Harrison Andrew « Bisness Internationale et mondialisation vers une nouvelle Europe », Bruxelles de Bock.

51- Salvatore Dominick**, International Economics**, Seventh Edition, (London: McGraw- Hill, 2001).

**المواقع الإلكترونية:**

52- https://www.aljazeera.net.

# الـــمـــلاحـــق

**الملحق رقم 01: بيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة:**

| | EMPLOYMENTINDS | FDI | TAXES | GCFF |
|---|---|---|---|---|
| 1990 | | 334914.5642 | 5336012559 | 20984514711 |
| 1991 | 25.39299965 | 11638686.45 | 4238618319 | 19051550903 |
| 1992 | 25.32999992 | 30000000 | 3668254245 | 17471355198 |
| 1993 | 25.17499924 | 1000 | 3701006640 | 16411477941 |
| 1994 | 25.04500008 | 1000 | 3494109863 | 17134371417 |
| 1995 | 24.98999977 | 1000 | 3791200814 | 17277735324 |
| 1996 | 24.90399933 | 270000000 | 3819247789 | 16654383152 |
| 1997 | 24.84900093 | 260000000 | 3824492701 | 16009277559 |
| 1998 | 25.01499939 | 606600000 | 4068846838 | 19351193439 |
| 1999 | 24.88199997 | 291600000 | 3397722835 | 18953807824 |
| 2000 | 24.80400085 | 280100000 | 3558331119 | 20798227392 |
| 2001 | 25.01000023 | 1113105541 | 3922812925 | 24463999427 |
| 2002 | 24.8220005 | 1064960000 | 4737581888 | 29423345798 |
| 2003 | 24.68899918 | 637880000 | 5208346792 | 32607978320 |
| 2004 | 25.51199913 | 881850000 | 6190073126 | 36248688658 |
| 2005 | 26.35000038 | 1156000000 | 6741606768 | 40453015600 |
| 2006 | 27.0510006 | 1841000000 | 6765629775 | 41045707485 |
| 2007 | 27.87199974 | 1686736540 | 7683382305 | 47604580824 |
| 2008 | 28.53100014 | 2638607034 | 10124986839 | 52888387639 |
| 2009 | 29.44799995 | 2746930734 | 9853071135 | 63783000434 |
| 2010 | 30.1439991 | 2300369124 | 10051622617 | 66788105289 |
| 2011 | 30.86000061 | 2571237025 | 11718187664 | 64889443471 |
| 2012 | 30.80599976 | 1500402453 | 13896770532 | 76187162302 |
| 2013 | 30.80599976 | 1691886708 | 15619566477 | 87013422810 |
| 2014 | 30.86000061 | 1502206171 | 15414686209 | 95804846676 |
| 2015 | 30.99200058 | -537792920.9 | 13445040987 | 1.02937e+16 |
| 2016 | 30.96199989 | 1638263954 | 12751831774 | 100500000... |
| 2017 | 30.99099922 | 1200965280 | 13314049363 | 99752214856 |
| 2018 | 30.80900002 | 1506316886 | 12848024509 | |

**الملحق رقم 02: نتائج تقدير معادلة نسبة التشغيل في القطاع الصناعي**

Dependent Variable: EMPLOYMENTINDS
Method: Least Squares
Date: 06/04/23 Time: 22:24
Sample (adjusted): 1991 2017
Included observations: 27 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| FDI | 4.35E-10 | 2.04E-10 | 2.136954 | 0.0435 |
| TAXES | 5.27E-10 | 4.34E-11 | 12.14497 | 0.0000 |
| GCFF | 1.34E-16 | 8.21E-17 | 1.636423 | 0.1154 |
| C | 22.77177 | 0.253965 | 89.66487 | 0.0000 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.949207 | Mean dependent var | 27.26270 |
| Adjusted R-squared | 0.942582 | S.D. dependent var | 2.623613 |
| S.E. of regression | 0.628671 | Akaike info criterion | 2.045535 |
| Sum squared resid | 9.090219 | Schwarz criterion | 2.237511 |
| Log likelihood | -23.61473 | Hannan-Quinn criter. | 2.102620 |
| F-statistic | 143.2736 | Durbin-Watson stat | 0.749310 |
| Prob(F-statistic) | 0.000000 | | |

**نتائج اختبار جذر الوحدة ARF:**

**الملحق رقم 03: الإستثمار الأجنبي.**

Null Hypothesis: EMPLOYMENTINDS has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -1.085827 | 0.7057 |
| Test critical values: | 1% level | -3.711457 | |
| | 5% level | -2.981038 | |
| | 10% level | -2.629906 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EMPLOYMENTINDS)
Method: Least Squares
Date: 06/04/23 Time: 22:33
Sample (adjusted): 1993 2018
Included observations: 26 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| EMPLOYMENTINDS(-1) | -0.023846 | 0.021961 | -1.085827 | 0.2888 |
| D(EMPLOYMENTINDS(-1)) | 0.774134 | 0.148357 | 5.218056 | 0.0000 |
| C | 0.695876 | 0.594604 | 1.170319 | 0.2539 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.543564 | Mean dependent var | 0.210731 |
| Adjusted R-squared | 0.503874 | S.D. dependent var | 0.396078 |
| S.E. of regression | 0.278983 | Akaike info criterion | 0.392834 |
| Sum squared resid | 1.790122 | Schwarz criterion | 0.537999 |
| Log likelihood | -2.106836 | Hannan-Quinn criter. | 0.434636 |
| F-statistic | 13.69519 | Durbin-Watson stat | 2.173921 |
| Prob(F-statistic) | 0.000121 | | |

Null Hypothesis: EMPLOYMENTINDS has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -2.278053 | 0.4303 |
| Test critical values: | 1% level | -4.356068 | |
| | 5% level | -3.595026 | |
| | 10% level | -3.233456 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EMPLOYMENTINDS)
Method: Least Squares
Date: 06/04/23 Time: 22:36
Sample (adjusted): 1993 2018
Included observations: 26 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| EMPLOYMENTINDS(-1) | -0.110795 | 0.048636 | -2.278053 | 0.0328 |
| D(EMPLOYMENTINDS(-1)) | 0.718678 | 0.142588 | 5.040237 | 0.0000 |
| C | 2.559541 | 1.097231 | 2.332727 | 0.0292 |
| @TREND("1990") | 0.033870 | 0.017145 | 1.975502 | 0.0609 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.612333 | Mean dependent var | 0.210731 |
| Adjusted R-squared | 0.559469 | S.D. dependent var | 0.396078 |
| S.E. of regression | 0.262887 | Akaike info criterion | 0.306455 |
| Sum squared resid | 1.520414 | Schwarz criterion | 0.500009 |
| Log likelihood | 0.016080 | Hannan-Quinn criter. | 0.362192 |
| F-statistic | 11.58323 | Durbin-Watson stat | 2.243996 |
| Prob(F-statistic) | 0.000092 | | |

Null Hypothesis: EMPLOYMENTINDS has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | 0.733615 | 0.8670 |
| Test critical values: | 1% level | -2.656915 | |
| | 5% level | -1.954414 | |
| | 10% level | -1.609329 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EMPLOYMENTINDS)
Method: Least Squares
Date: 06/04/23 Time: 22:38
Sample (adjusted): 1993 2018
Included observations: 26 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| EMPLOYMENTINDS(-1) | 0.001712 | 0.002334 | 0.733615 | 0.4703 |
| D(EMPLOYMENTINDS(-1)) | 0.734003 | 0.145447 | 5.046540 | 0.0000 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.516383 | Mean dependent var | 0.210731 |
| Adjusted R-squared | 0.496232 | S.D. dependent var | 0.396078 |
| S.E. of regression | 0.281123 | Akaike info criterion | 0.373755 |
| Sum squared resid | 1.896723 | Schwarz criterion | 0.470531 |
| Log likelihood | -2.858809 | Hannan-Quinn criter. | 0.401623 |
| Durbin-Watson stat | 2.018449 | | |

Null Hypothesis: D(EMPLOYMENTINDS) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -1.691033 | 0.7262 |
| Test critical values: | 1% level | -4.356068 | |
| | 5% level | -3.595026 | |
| | 10% level | -3.233456 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EMPLOYMENTINDS,2)
Method: Least Squares
Date: 06/04/23 Time: 22:41
Sample (adjusted): 1993 2018
Included observations: 26 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| D(EMPLOYMENTINDS(-1)) | -0.261684 | 0.154748 | -1.691033 | 0.1043 |
| C | 0.074632 | 0.128936 | 0.578833 | 0.5683 |
| @TREND("1990") | -0.001475 | 0.007932 | -0.185998 | 0.8541 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.131961 | Mean dependent var | -0.004577 |
| Adjusted R-squared | 0.056479 | S.D. dependent var | 0.294260 |
| S.E. of regression | 0.285829 | Akaike info criterion | 0.441322 |
| Sum squared resid | 1.879060 | Schwarz criterion | 0.586487 |
| Log likelihood | -2.737181 | Hannan-Quinn criter. | 0.483124 |
| F-statistic | 1.748246 | Durbin-Watson stat | 2.042723 |
| Prob(F-statistic) | 0.196428 | | |

Null Hypothesis: D(EMPLOYMENTINDS) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -1.706915 | 0.0828 |
| Test critical values: | 1% level | -2.656915 | |
| | 5% level | -1.954414 | |
| | 10% level | -1.609329 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EMPLOYMENTINDS,2)
Method: Least Squares
Date: 06/04/23 Time: 22:42
Sample (adjusted): 1993 2018
Included observations: 26 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| D(EMPLOYMENTINDS(-1)) | -0.211605 | 0.123969 | -1.706915 | 0.1002 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.104153 | Mean dependent var | -0.004577 |
| Adjusted R-squared | 0.104153 | S.D. dependent var | 0.294260 |
| S.E. of regression | 0.278514 | Akaike info criterion | 0.319008 |
| Sum squared resid | 1.939257 | Schwarz criterion | 0.367397 |
| Log likelihood | -3.147109 | Hannan-Quinn criter. | 0.332942 |
| Durbin-Watson stat | 2.081433 | | |

**الملحق رقم 04: الضرائب.**

Null Hypothesis: FDI has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -2.226440 | 0.2019 |
| Test critical values: | 1% level | -3.689194 | |
| | 5% level | -2.971853 | |
| | 10% level | -2.625121 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(FDI)
Method: Least Squares
Date: 06/04/23 Time: 23:25
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 28 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| FDI(-1) | -0.303002 | 0.136092 | -2.226440 | 0.0349 |
| C | 3.50E+08 | 1.82E+08 | 1.925300 | 0.0652 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.160126 | Mean dependent var | 53785070 |
| Adjusted R-squared | 0.127823 | S.D. dependent var | 7.02E+08 |
| S.E. of regression | 6.56E+08 | Akaike info criterion | 43.50910 |
| Sum squared resid | 1.12E+19 | Schwarz criterion | 43.60426 |
| Log likelihood | -607.1274 | Hannan-Quinn criter. | 43.53819 |
| F-statistic | 4.957033 | Durbin-Watson stat | 2.521250 |
| Prob(F-statistic) | 0.034861 | | |

Null Hypothesis: FDI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -4.338129 | 0.0118 |
| Test critical values: | 1% level | -4.416345 | |
| | 5% level | -3.622033 | |
| | 10% level | -3.248592 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(FDI)
Method: Least Squares
Date: 06/04/23 Time: 23:27
Sample (adjusted): 1996 2018
Included observations: 23 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| FDI(-1) | -1.675122 | 0.386139 | -4.338129 | 0.0006 |
| D(FDI(-1)) | 1.002259 | 0.347065 | 2.887813 | 0.0113 |
| D(FDI(-2)) | 1.018808 | 0.311264 | 3.273130 | 0.0051 |
| D(FDI(-3)) | 1.635174 | 0.391638 | 4.175219 | 0.0008 |
| D(FDI(-4)) | 0.732741 | 0.415798 | 1.762254 | 0.0984 |
| D(FDI(-5)) | 1.145238 | 0.362186 | 3.162018 | 0.0064 |
| C | -1.17E+09 | 4.66E+08 | -2.512051 | 0.0239 |
| @TREND("1990") | 1.77E+08 | 46766850 | 3.787678 | 0.0018 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.735602 | Mean dependent var | 65491995 |
| Adjusted R-squared | 0.612217 | S.D. dependent var | 7.77E+08 |
| S.E. of regression | 4.84E+08 | Akaike info criterion | 43.10138 |
| Sum squared resid | 3.51E+18 | Schwarz criterion | 43.49633 |
| Log likelihood | -487.6659 | Hannan-Quinn criter. | 43.20071 |
| F-statistic | 5.961821 | Durbin-Watson stat | 1.981097 |
| Prob(F-statistic) | 0.001865 | | |

Null Hypothesis: FDI has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -0.509630 | 0.4862 |
| Test critical values: | 1% level | -2.653401 | |
| | 5% level | -1.953858 | |
| | 10% level | -1.609571 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(FDI)
Method: Least Squares
Date: 06/04/23 Time: 23:29
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| FDI(-1) | -0.048960 | 0.096069 | -0.509630 | 0.6148 |
| D(FDI(-1)) | -0.422416 | 0.186280 | -2.267641 | 0.0323 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.203991 | Mean dependent var | 55358452 |
| Adjusted R-squared | 0.172150 | S.D. dependent var | 7.15E+08 |
| S.E. of regression | 6.51E+08 | Akaike info criterion | 43.49698 |
| Sum squared resid | 1.06E+19 | Schwarz criterion | 43.59297 |
| Log likelihood | -585.2092 | Hannan-Quinn criter. | 43.52552 |
| Durbin-Watson stat | 2.090402 | | |

Null Hypothesis: D(FDI) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -8.159132 | 0.0000 |
| Test critical values: | 1% level | -3.699871 | |
| | 5% level | -2.976263 | |
| | 10% level | -2.627420 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(FDI,2)
Method: Least Squares
Date: 06/04/23 Time: 23:30
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| D(FDI(-1)) | -1.456381 | 0.178497 | -8.159132 | 0.0000 |
| C | 75652714 | 1.25E+08 | 0.603921 | 0.5513 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.726989 | Mean dependent var | 10890661 |
| Adjusted R-squared | 0.716069 | S.D. dependent var | 1.22E+09 |
| S.E. of regression | 6.50E+08 | Akaike info criterion | 43.49283 |
| Sum squared resid | 1.05E+19 | Schwarz criterion | 43.58882 |
| Log likelihood | -585.1532 | Hannan-Quinn criter. | 43.52137 |
| F-statistic | 66.57143 | Durbin-Watson stat | 2.138253 |
| Prob(F-statistic) | 0.000000 | | |

Null Hypothesis: D(FDI) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -8.238489 | 0.0000 |
| Test critical values: | 1% level | -2.653401 | |
| | 5% level | -1.953858 | |
| | 10% level | -1.609571 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(FDI,2)
Method: Least Squares
Date: 06/04/23 Time: 23:31
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| D(FDI(-1)) | -1.449551 | 0.175949 | -8.238489 | 0.0000 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.723006 | Mean dependent var | 10890661 |
| Adjusted R-squared | 0.723006 | S.D. dependent var | 1.22E+09 |
| S.E. of regression | 6.42E+08 | Akaike info criterion | 43.43324 |
| Sum squared resid | 1.07E+19 | Schwarz criterion | 43.48123 |
| Log likelihood | -585.3487 | Hannan-Quinn criter. | 43.44751 |
| Durbin-Watson stat | 2.119072 | | |

**الملحق رقم 05: نتائج تقدير معادلة التشغيل على المدى الطويل.**

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(EMPLOYMENTINDS)
Selected Model: ARDL(2, 0, 2, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 06/05/23 Time: 00:05
Sample: 1990 2018
Included observations: 25

Conditional Error Correction Regression

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| C | 6.691645 | 2.283177 | 2.930848 | 0.0098 |
| EMPLOYMENTINDS(-1)* | -0.296800 | 0.101700 | -2.918378 | 0.0101 |
| FDI** | 3.80E-10 | 1.20E-10 | 3.158057 | 0.0061 |
| TAXES(-1) | 1.54E-10 | 6.76E-11 | 2.273742 | 0.0371 |
| GCFF(-1) | -1.41E-17 | 6.05E-17 | -0.233964 | 0.8180 |
| D(EMPLOYMENTINDS(-1)) | 0.396900 | 0.202114 | 1.963741 | 0.0672 |
| D(TAXES) | 2.51E-11 | 7.65E-11 | 0.327542 | 0.7475 |
| D(TAXES(-1)) | -1.64E-10 | 8.61E-11 | -1.902114 | 0.0753 |
| D(GCFF) | 4.16E-17 | 3.96E-17 | 1.051368 | 0.3087 |

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| FDI | 1.28E-09 | 6.05E-10 | 2.116069 | 0.0504 |
| TAXES | 5.18E-10 | 7.55E-11 | 6.861783 | 0.0000 |
| GCFF | -4.77E-17 | 2.00E-16 | -0.238484 | 0.8145 |
| C | 22.54596 | 0.353224 | 63.82905 | 0.0000 |

EC = EMPLOYMENTINDS - (0.0000*FDI + 0.0000*TAXES -0.0000*GCFF + 22.5460)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

| Test Statistic | Value | Signif. | I(0) | I(1) |
|---|---|---|---|---|
| | | Asymptotic: n=1000 | | |
| F-statistic | 4.140234 | 10% | 2.37 | 3.2 |
| k | 3 | 5% | 2.79 | 3.67 |
| | | 2.5% | 3.15 | 4.08 |
| | | 1% | 3.65 | 4.66 |
| Actual Sample Size | 25 | Finite Sample: n=30 | | |
| | | 10% | 2.676 | 3.586 |
| | | 5% | 3.272 | 4.306 |
| | | 1% | 4.614 | 5.966 |

**تشخيص البواقي لنموذج الدراسة:**

**الملحق رقم 06: اختبار Breusch- Godfrey Serial Correlation.**

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

| | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 0.164399 | Prob. F(2,14) | 0.8500 |
| Obs*R-squared | 0.573665 | Prob. Chi-Square(2) | 0.7506 |

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 06/05/23 Time: 00:15
Sample: 1993 2017
Included observations: 25
Presample missing value lagged residuals set to zero.

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| EMPLOYMENTINDS(-1) | 0.046272 | 0.295982 | 0.156333 | 0.8780 |
| EMPLOYMENTINDS(-2) | -0.015376 | 0.287853 | -0.053416 | 0.9582 |
| FDI | -4.77E-12 | 1.54E-10 | -0.031001 | 0.9757 |
| TAXES | -2.26E-11 | 9.02E-11 | -0.250931 | 0.8055 |
| TAXES(-1) | 1.97E-11 | 1.10E-10 | 0.179233 | 0.8603 |
| TAXES(-2) | -1.49E-11 | 9.48E-11 | -0.157016 | 0.8775 |
| GCFF | -3.01E-18 | 4.80E-17 | -0.062819 | 0.9508 |
| GCFF(-1) | -3.13E-18 | 3.70E-17 | -0.084473 | 0.9339 |
| C | -0.698312 | 2.703040 | -0.258343 | 0.7999 |
| RESID(-1) | -0.040880 | 0.376901 | -0.108463 | 0.9152 |
| RESID(-2) | -0.181710 | 0.317899 | -0.571598 | 0.5767 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.022947 | Mean dependent var | -5.91E-15 |
| Adjusted R-squared | -0.674949 | S.D. dependent var | 0.183146 |
| S.E. of regression | 0.237028 | Akaike info criterion | 0.258901 |
| Sum squared resid | 0.786549 | Schwarz criterion | 0.795206 |
| Log likelihood | 7.763739 | Hannan-Quinn criter. | 0.407649 |
| F-statistic | 0.032880 | Durbin-Watson stat | 2.014425 |
| Prob(F-statistic) | 0.999997 | | |

**الملحق رقم 07: نتائج اختبار (ARCH) لثبات تباين الأخطاء.**

Heteroskedasticity Test: ARCH

| | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 0.126904 | Prob. F(1,22) | 0.7251 |
| Obs*R-squared | 0.137646 | Prob. Chi-Square(1) | 0.7106 |

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 06/05/23 Time: 00:18
Sample (adjusted): 1994 2017
Included observations: 24 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| C | 0.030940 | 0.014552 | 2.126194 | 0.0449 |
| RESID^2(-1) | 0.075774 | 0.212707 | 0.356236 | 0.7251 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.005735 | Mean dependent var | 0.033482 |
| Adjusted R-squared | -0.039459 | S.D. dependent var | 0.060943 |
| S.E. of regression | 0.062133 | Akaike info criterion | -2.639410 |
| Sum squared resid | 0.084932 | Schwarz criterion | -2.541239 |
| Log likelihood | 33.67292 | Hannan-Quinn criter. | -2.613365 |
| F-statistic | 0.126904 | Durbin-Watson stat | 2.049610 |
| Prob(F-statistic) | 0.725058 | | |